جامعة الشهيد حمه لخضر
الوادي - الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الوادي

إصدارات

مخبر التحولات القانونية الدولية وإنعكاساتها على التشريع الجزائري

TJILLA

الفكر الأمني الإسرائيلي

المحددات- المقومات- سياسات التنفيذ

الدكتور الصادق جراية
أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الوادي

2022

الفكر الأمني الإسرائيلي

الدكتور الصادق جراية

الدكتور جراية الصادق أستاذ جامعي من مواليد 1983/05/01 الوادي – الجزائر
حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية جامعة الجزائر، يشغل حاليا منصب أستاذ محاضر (أ)، بكلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الواد
رئيس اللجنة العلمية لقسم العلوم السياسية.
مسؤول فريق شعبة التكوين علوم سياسية .
مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه (CFD) شعبة العلوم سياسية.
رئيس فرقة بحث PRFU الدولة وصناعة الأمن غرب المتوسط بين تنامي التهديدات الداخلية وتحولات النظام الدولي.
رئيس فرقة بحث بمخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية.
يشرف على العديد من أطروحات الدكتوراه في الإستراتيجية والعلاقات الدولية.

الفكر الأمني الإسرائيلي

المحددات- المقومات- سياسات التنفيذ

9 789931 276012

الفكر الأمني الإسرائيلي

المحددات – المقومات – سياسات التنفيذ

تأليف:

الدكتور الصادق جراية

إصدارات مخبر التحولات القانونية الدولية

وانعكاساتها على التشريع الجزائري

كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر

طبعة 2022

imp mansour

مطبعة منصور

شارع القدس – الأعشاش الوادي

تلفاكس: 45 97 24 032

البريد الإلكتروني: imp_mansour@yahoo.fr

- **عنوان الكتاب: الفكر الأمني الإسرائيلي، المحددات – المقومات – سياسات التنفيذ**
- **النوع: مؤلف فردي**
- **المؤلف: الدكتور الصادق جراية**
- **ردمك (ISBN): 978-9931-2760-1-2**
- **الإيداع القانوني: أفريل 2022**
- **الطباعة: مطبعة منصور الوادي**

جميع الحقوق محفوظة

1443 هـ/ 2022 م

﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

سورة طه الآية 11

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين.....

إلى الأسرة الكريمة.....

إلى كل طالب علم جاد في طلبه...

مقدمة:

كان ولا يزال الحفاظ على متطلبات الأمن من القضايا والهواجس الكبرى التي اهتمت بها المجتمعات الإنسانية على مر الأزمنة، بل احتلت قضية الأمن بأبعادها المختلفة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية موقع الصدارة ، وبات من الواضح أن الدراسات التي تهتم بهذه القضية من حيث المفهوم والأسس والضمانات هي من أهم الدراسات في وقتنا الراهن.

وفي إسرائيل يستخدم مصطلح "الأمن" أكثر من أي مصطلح آخر، ويوظف على مسويات عدة من طرف المؤسسة الحاكمة، مراكز صناعة القرار، ومراكز الفكر التي تلعب دورا هماما في صياغة الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، بل أن مفهوم الأمن هو الذي يتحكم في خيارات الحرب والسلم، التوسع والاستيطان، وكذا في التنافس الداخلي بين مختلف الأحزاب السياسية في إسرائيل.

ومما يزيد من أهمية الأمن بالنسبة لإسرائيل كونها تشكل كيانا يختلف في طبيعة نشأته عن الدول القومية الطبيعية، فهي تجمع استيطاني ذو صبغة عسكرية نشأ بتخطيط مسبق من طرف رواد الحركة الصهيونية لإقامة ما يسمى بـ" الوطن القومي لليهود "، وذلك بمساعدة قوى دولية لها مصالحها الإستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط وبالخصوص المنطقة العربية، وبالتالي فإن إسرائيل تدرك منذ البداية التحديات الأمنية التي ستواجه قبولها كمكون طبيعي في المنطقة، كونها موجودة في بيئة معادية لها.

وعليه، يهدف هذا الكتاب إلى تعريف القارئ بمحتوى الفكر الأمني الإسرائيلي من حيث محدداته ومقوماته وسياسات تنفيذه على أرض الواقع، من منطلق أن هذا الفكر هو الذي يحدد نوع الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي تتبعها إسرائيل في التعامل سواء

مع الفلسطينيين أو مع باقي الدول العربية، ولهذا تم تقسيم هذا الكتاب إلى أربع فصول أساسية، إذ سيعالج الفصل الأول الأمن من حيث المفهوم ، الأبعاد والمستويات، حتى يتسنى فيما بعد التمييز بين مفهوم الأمن عند كل الدول وميزته الاستثنائية عند الإسرائيليين، أما الفصل الثاني فسوف يناقش محددات الفكر الأمني الإسرائيلي، وهي العناصر الأساسية التي تتحكم وتعمل على توجيه هذا الفكر وهي تنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية، أما الفصل الثالث فسوف يخصص لدراسة مقومات الأمن في الفكر الإسرائيلي وتوضيح الركائز التي يعتمد عليها هذا المفهوم بشكله الإستثنائي، وأخيرا سوف يتناول الفصل الرابع مبادئ وسياسات تنفيذ الفكر الأمني الإسرائيلي، وهي تلك الخطط والممارسات التي تترجم هذا الفكر إلى فعل على أرض الواقع.

بالتالي، نأمل أن يساهم ويساعد هذا الكتاب القارئ والمتخصص وحتى صانع القرار، على فهم محتوى الفكر الأمني الإسرائيلي بأبعاده المختلفة، لما يشكله هذا الموضوع من أهمية بالغة خاصة في إطار رسم إستراتيجيات للمواجهة، من جهة مواجهة إسرائيل باعتبارها كيان محتل وتوسعي، ومن جهة أخرى وضع سياسات من شأنها أن تحمي الأمن الفلسطيني والعربي على حد سواء.

وبالله التوفيق..

د. جراية الصادق

الفصل الأول: الأمن:

المفهوم، الأبعاد والمستويات.

كان الأمن ولا يزال يشغل اهتمام العديد من الأمم والحكومات مهما بلغ حجم قوتها ومداها، كما قد يشير توفير الأمن على نسبيته إلى نجاح السياسة الخارجية للدول وقدرتها على بلوغ الأهداف المحددة مسبقا لاعتبارات أمنية.

وعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع الأمن إلا أن المفاهيم المرتبطة به أصبحت واضحة ومحددة في فكر القيادة السياسية لكثير من الدول، وعلى الرغم من كون مفهوم الأمن أحد المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، إلا أنه اتسم بالغموض الشديد كونه واحد من المفاهيم الخلافية، حيث تعددت الآراء ووجهات النظر حول ماهيته وأنواعه وأبعاده وآثاره.

وقد أدى كل هذا إلى إثارة العديد من المشاكل، فلا يعد اصطلاح الأمن الأنسب للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم ليصبح حقلاً علمياً متكاملاً نطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، ويمكن تناول الإطار النظري والمفاهيمي للأمن من خلال:

المبحث الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للأمن.

المبحث الثاني: أبعاد الأمن.

المبحث الثالث: مستويات الأمن.

المبحث الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للأمن.

سوف يعالج هذا المبحث الدلالة اللغوية لكلمة الأمن وارتباط المفهوم اللغوي بالمعنى الوارد في القرآن والسنة النبوية المطهرة هذا في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني سوف يتم التطرق إلى المفهوم الاصطلاحي للأمن.

أولا: المفهوم اللغوي للأمن.

يعتبر الأمن من المفاهيم ذات الدلالة الواسعة والثرية في اللغة العربية، وأصل الكلمة الألف والميم والنون، وهي تعني عند ابن منظور[*]: **(الأمن ضد الخوف، والأمنة: الأمنُ، ورجل أمَنة –بالفتح- للذي يصدق كل ما سمعه ولا يكذب بشيء، رجل أمنةٌ إذا كان يطمئن إلى كل الناس ويثق بهم، وإسْتَأْمَنَ إليه: أي دخل في أمانه، والمأمن موضع الأمن، والأَمِنُ: المستجير ليأمن على نفسه، الأمانة والأمنة: نقيض الخيانة. لأنه يؤمن أذاه)**[1].

أما الفيروز آبادي[*] فهو يرى بأن: الأمْنُ والأمِنُ كصاحب:ضد الخوف، والأمانَةُ والأَمَنَةُ: ضد الخيانة ، وقد أمنه: كسمع وأمنَةُ تأمينًا وائتمنه واستأمنه . فهو أمين وأُمان... وآمن به إيماناً: صدقهُ، والإيمان: الثقة، وإظهار الخضوع. الأمين: القوي، وناقة آمون، وثقة الخلق وأعطيته من آمن مالي أي من خالصة وشريفه[2].

---

[*] - ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الرويفعي الإفريقي المصري، الإمام اللغوي الحجة صاحب كتاب لسان العرب ومات سنة 711 هجري.

[1] - ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون. القاهرة: دار المعارف، 1979، ص ص140-141.

[*] - الفيروز آبادي: محمد بن يعقوب بن محمد إبراهيم الشيرازي الفيروز آبادي من أئمة اللغة والأدب وكان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير توفي سنة 817 هجري.

[2] - الفيروز آبادي محمد الدين بن يعقوب، **القاموس المحيط**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1991، ص281

إن الأمن في اللغة العربية يطلق على عدم الخوف والحفظ والثقة وطلب الحماية والسلم، وفي ذلك ثراء لغوي كبير حيث يصعب فصل هذه المعاني عن بعضها البعض نظراً لتداخلها وترادفها في أغلب الأحيان، كما أن لها دوراً تكاملياً في إثراء مفهوم الأمن بشكل عام، لكن هناك مجموعة من الكتاب ينتقدون انحصار مفهوم الأمن في عدم الخوف، فهم يرون فيه مفهوماً ضيقاً وسلبياً، كون أن شعور الإنسان بالأمن من مشاعر الخوف والقلق والتوتر قد ينشأ لديه لأسباب أخرى مثل تدني ظروفه المعيشية والاجتماعية، وتقييد فعالياته وطموحاته بقيود غير مشروعة، ولهذا كله ما يبرره على أرض الواقع.

وفي نفس السياق ذهب "جاكسون" إلى تعريف الأمن على أنه: **(شعور الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه بعدم الخوف من التعرض للأذى الحسي، وبالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطوّر، وتوفر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم)**[1].

والملاحظ أن هذا التعريف قد ركز على إبراز المفردات التي تدعو إلى ضرورة الاستجابة للاحتياجات المادية والجسدية للإنسان، ليتحقق له الشعور بالأمن، بينما نجد الكثير من مشاعر الاطمئنان أو عدمه عند الإنسان ترتبط أيضا باحتياجاته الروحية والمعنوية، ولهذا يمكن القول أن الأمن مؤشرا على إيجابية الإنسان وتفوقه، في حين يكون انعدامه منذر بانهياره وسلبيته وتصوره سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، الأمر الذي يدفع إلى تعزيز الاعتقاد بأن الأمن سر الحياة والنماء والتطوّر والرقي والازدهار.

[1]- محمد سعيد آل عياش الشهراني، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص59.

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للأمن.

يعتبر الأمن كمفهوم عكس الخوف، وهو ظاهرة اجتماعية تضرب في تاريخها وجذورها إلى بداية التاريخ البشري، لكنه كدراسة وعلم ينظر إليه على أنه علم حديث ظهر في بداية الحرب العالمية الثانية[1]، وما تبع ذلك من توجهات تدرس مفهوم الأمن القومي بالتحديد وتأثره بالصراعات المختلفة، وكان ذلك في شكل دراسات علمية وصفت بأنها جادة إلاّ أن الاعتراف بأهميتها ظل غير كاف، وبالنظر إلى تعدد مفاهيمه نتج عن ذلك تباين في تحديد مفهومه، مما أضفى عليه نوعاً من الغموض، كما صعب أمر دراسته وبيان حده.

فهناك من يربط الأمن بالدولة القومية كون هذه العلاقة موجودة بوجود الدولة القومية في حد ذاتها، أي منذ تاريخ مؤتمر وستفاليا سنة 1648، حيث كانت الدولة تمثل الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية، والفاعل الرئيسي في النظام الدولي، ولهذا السبب اقتصر تحليل الظواهر الأمنية آنذاك في إطار الدولة القومية، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالأمن القومي، وأصبح بذلك المفهوم الأمني لبعض الدول يقوم على مبدأ حماية الوجود والحدود القائمة لكل منها، ورعاية المصالح القومية العليا للأمة والدولة[2].

كما ارتبط مفهوم الأمن ومنذ البداية بالقدرات والإمكانات العسكرية التي تحقق الردع، ومن ثم الأمن، وأوّل من عرّف الأمن القومي هو:"والتر ليبمان" في قوله: **(أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا**

[1]- غازي نهار، **الأمن القومي العربي**. عمان: دار الأمل، ط1، 1993، ص3.

[2]- إيجال آلون وآخرون، **تطوّر العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاما** (ترجمة: سمير جبور). بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1983، ص9.

كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب) [1]، وعرفه كل من " تريجر" و" ترمنبرج" بأنه: **(حماية القيم القومية الحيوية، وهو جزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق ظروف دولية ومحلية ملائمة لحماية القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين والمحتملين)** [2].

ويتضح من خلال هذه التعاريف أن الأمن يعني استخدام القوة العسكرية في الحفاظ عن القيم الأساسية للدولة، كالاستقلال والسيادة، والمصلحة القومية في حالة نشوب الحرب بالإضافة إلى ذلك يعد الأمن محوراً أساسيا للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية وذلك لحماية الدولة من التهديدات والأطماع الخارجية التي تواجهها.

ولهذا فإن ارتباط الأمن بالدولة يقتضي التركيز على أربعة عناصر أساسية وهي كالأتي:[3]

- تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة والمجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.
- تحديد التحديات التي تواجه الدولة والأمة.
- رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح ومواجهة الأخطار المحتملة.

---

[1]- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (ترجمة مركز الخليج). دبي: مركز الخليج للنشر، 2004، ص 414

[2]- الرشدان عبد الفتاح علي، **الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينيات: دراسة في أسباب الأزمة ومصادر التهديد**، مجلة شؤون عربية، العدد 91، القاهرة، جوان 1997، ص 82

[3]- محمد سعيد آل عياش الشهراني، **مرجع سابق ذكره**، ص15

– بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات. وتحقيق المتطلبات يقتضي وجود سلطة سياسية تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة المواد.

بالإضافة إلى هذا كله هناك من يرى أن الأمن يهتم بالإجراءات التي تتخذها الدولة لحفظ أسرارها وحماية رعاياها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج، ومن وجهة نظر أخرى يقترب الأمن من معنى التنمية والرفاهية الاجتماعية ومحاربة حالات الجوع والفقر، ويبدو هنا أنه يقترب من مفهومه اللغوي العام ليعكس حدود قوة الجانب الاجتماعي والاقتصادي بعيداً عن القوة العسكرية أو الإيديولوجية، حيث وضح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (روبرت ماكنمار) في كتابه "جوهر الأمن" **(أن الأمن يعني التطور والتنمية، كما أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها وبدون تنمية لا يوجد أمن، وأن الدولة التي لا تنمو لا تكون آمنة)**[1].

أما الكتاب والمفكرين العرب فقد عرفوا الأمن في عدة مواضع منهم "عباس نصر الله" من خلال تعريفه للأمن القومي العربي كونه يعني: **(قدرة الأمة العربية شعوباً وحكومات على حماية وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في جميع المستويات من أجل تطويق مكامن الضعف سياسياً و اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، وتطوير مكامن القوة بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدول العربية والإقليمية والدولية المحيطة)**[2]، يتضح من خلال هذا التعريف أهمية الجانب العسكري ودوره في بناء مفهوم الأمن، حيث لابد على الدولة أن تكون قوية لتحقيق

[1]- روبرت ماكنمار، **جوهر الأمن** (ترجمة: يونس شاهين). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص 39

[2]- نصر الله عباس، **رؤية مستقبلية لإستراتجية عسكرية لبنانية**. دمشق: الأكاديمية العسكرية العليا، 1999، ص57.

أهدافها، وهذا يعني أن فكرة الأمن ترتبط بالدفاع الذاتي من خلال تعظيم القوة العسكرية والاستعداد لمواجهة التهديد العسكري الخارجي.

كما عرفه أيضا بقوله: **(أنه يتجسد في قدرة الدولة وقوتها على مواجهة الأخطار والتحديات الخارجية والداخلية، وتأمين مظاهر الأمن والاستقرار ضمن الدولة التي تشكل قاعدة لتطوّر المجتمع، وأن مظاهر التطوّر هذه تشكل القاعدة الأساسية لإنتاج متطلبات الأمن القومي)** [1].

أما "علي الدين هلال" فقد عرف الأمن بكونه: **(تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع)** [2] ولكن مع تغليب الطابع العسكري بقوله: **(ما قيمة بناء اقتصادي أو استقرار سياسي واجتماعي إذا كان تحت رحمة الأعداء)** [3].

وعلى هذا الأساس فإن الأمن عند بعض المفكرين العرب يأخذ بعداً اجتماعيا حيث يتم صياغته بناء على ما يلي:

1- إدراك التهديدات سواء الداخلية منها أو الخارجية.
2- رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.
3- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة.

---

[1]- **نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

[2] علي الدين هلال ، **الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول**، مجلة شؤون عربية، عدد35، القاهرة، 1984، ص21.

[3]- **نفس المرجع**، نفس الصفحة

4- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء خارجيا كان أو داخليا.

ومن خلال ما سبق يتضح أن هناك خلط وتباين في مفهوم الأمن، ولعلّ ذلك يرجع في معظمه إلى حداثة المفهوم من جهة، وكذا الزاوية التي ينظر منها إلى الأمن من جهة أخرى، فثمة من يراه على أنه مفهوم عسكري، وآخرون يرون أنه مرادفا للسياسة الخارجية، وترى فئة أخرى أنه قضية اجتماعية، وأخرى تؤكد أن الأمن ما هو إلاّ التنمية.

المبحث الثاني: أبعاد الأمن.

إن الأمن بمفهومه المعاصر يتصف بالشمولية، فالمسألة لا تكمن في حماية حدود الدولة من الاعتداءات والتهديدات الخارجية فقط، وإنما يتعداها إلى مسائل أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها. فالأمن توسع ليشمل قطاعات عدة خاصة بعد التحولات التي شهدها حقل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة.

أولا: البعد العسكري.

يركز البعد العسكري للأمن على ضرورة حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها ضد أي إعتداء قد يقع عليها، من خلال امتلاكها للأسلحة الحديثة أو اهتمامها بخطط الدفاع سواء في أوقات النزاع، أو في أوقات السلم، وإعداد الخطط الدفاعية والدراسات اللازمة لمواجهة الأخطار المحتملة، بالإضافة إلى ارتباطها بمجموعة من مواثيق الدفاع القادرة على ردع أي عدوان قد تتعرض له[1].

بالتالي يرتبط هذا البعد بمفهوم الدولة القومية التي هي الإطار السياسي والقانوني لمفهوم الأمن، والسيادة التي هي السند الشرعي الذي يعتمد عليه مفهوم الأمن، وبالتالي يجب حماية مصالح هذه الدولة من خلال بناء القوة العسكرية[2]، وعلى هذا الأساس نجد مفهوم الأمن وفق هذا التصور يرتبط بالبعد الوظيفي الإستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به القوات المسلحة لدولة ما سواء كان ذلك على مستوى الردع، أو على مستوى أدائها الفعلي أو المباشر في الميدان، وعليه يكون الأمن مرادف لمعنى السياسة الدفاعية

[1]- سرور جرمان سرور المطيري، **تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013**. القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، ص41.

[2]- عمر أحمد قدور، **شكل الدولة و أثره في تنظيم مرفق الأمن**. القاهرة: منشورات مكتبة مدبولي، ط1، 1994، ص168.

والهجومية التي تتحدد بحماية القيم والمصالح الحيوية للدولة وتشكل جوهر سياستها الأمنية[1].

إن الدول الصغرى يقتصر دعم قدراتها على ما يضمن لها الدفاع عن النفس فقط، أمّا الدول الكبرى ذات السياسات التوسعية، فتستغل قدراتها العسكرية لتهديد الدول الأخرى، كما تسعى إلى زيادة نفوذها من خلال مجموعة من مواثيق الدفاع والتحالفات العسكرية مع غيرها من الدول الأخرى، وبالتالي تظهر أمام العالم الخارجي بأنها دولة قادرة على حماية مصالحها سواء بالاضطرار لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، الأمر الذي يلقي بمسؤولية تحقيق الأمن على عاتق الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة[2].

ومن هنا تظهر مدى أهمية هذا البعد للأمن في الحفاظ على وحدة الدولة والحيلولة دون تعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماماً وضمها إلى دولة أخرى، أو تقسيمها إلى عدة دويلات. كما أن قوة الدولة عسكرياً تؤثر حتى في مجال المفاوضات السياسية التي تختلف فاعليتها من دولة إلى أخرى.

[1]- نجدت صبري ئاكرة يي، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**. الأردن: دار دجلة، ط1، 2011، ص44.

[2]- سرور جرمان سرور المطيري، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

ثانيا: البعد السياسي.

يعتبر هذا البعد العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها، وهو ذو شقين داخلياً يتمثل في إدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وخارجيا متمثلة في إدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرى بغرض تحقيق أهداف والمصالح الحيوية للدولة.

ومن متطلبات تحقيق هذا البعد على المستوى الداخلي هو تحقيق الاستقرار السياسي لأن انعدام هذا الأخير ناتج عن عدة أسباب من بينها الانحطاط في المؤسسات السياسية للنظام (الحكومة، البرلمان، الجهاز القضائي، الأحزاب السياسية)، أيضاً أزمة الشرعية بمعنى عدم مقدرة النظام السياسي على توليد القناعات لدى أفراد المجتمع بأنه يعمل لمصلحتهم، وأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر تلاؤما مع المجتمع، بالإضافة إلى أزمة المشاركة السياسية بمعنى النشاط الذي قد يقوم به المواطنين قصد التأثير في عملية صنع القرارات السياسية في الدولة وحق هؤلاء في مراقبه القرارات السياسية[1].

وعليه، فإن الأمن في بعده السياسي يقوم على فكرة الوعي الإنساني الذي هو محور إدراك مبدأ الشرعية السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي ويمثل السلوك الإنساني محوراً لها. كما أنه يرتبط في شقه الداخلي بمجموعة العمليات المرتبطة بالسلطة، الوظيفة، النفوذ والصلاحيات التي تتفاعل في إطار بنائي وتنظيمي معين، كما يتضمن أنماط متداخلة تتعلق بحياة المواطن وعمليات صنع القرار السياسي وإدارة الأنشطة السياسية داخل المجتمع[2].

[1]- نجدت صبري ئاكرة بي، **مرجع سبق ذكره**، ص183.

[2]- جمال سلامة علي، **النظام السياسي والبناء الاجتماعي: النموذج الو اقعي لتحليل النظم السياسية**. القاهرة: دار النهضة العربية ط1، 2006، ص92.

وبالتالي فإن مكونات هذا البعد في إطار السياسة الداخلية يجب أن يأخذ في الاعتبار الاتجاهات والقيم والأفكار التي تسيطر على الحياة السياسية في الدولة، وتعدد الأحزاب والجماعات السياسية وقوتها، بالإضافة إلى دور مراكز القوى وجماعات المصالح في التأثير على البناء المجتمعي للدولة.

أما بخصوص مكونات البعد السياسي للأمن في مستواه الخارجي، فالمقصود به قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، والقدرة في التأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها، بالإضافة إلى المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، لأن الدبلوماسية كما عرّفها الدكتور "عدنان البكري"[1] هي :**(عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي).**

ويمكن في إطار هذا البعد إقامة علاقات دولية وإقليمية وتشكيل تكتلات وأحلاف وعقد اتفاقيات ومعاهدات، بما يخدم الأهداف الوطنية للدولة، ومن الضروري أن يكمل هذا البعد باقي الأبعاد الأخرى للأمن، حيث لا يمكن مثلاً أن نتصور وجود اقتصاد قوى أو قوة عسكرية فاعلة دون أن تدعمها سياسة قوية.

[1]- صلاح محمد عبد الحميد، **فن التفاوض والدبلوماسية**. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص13.

ثالثا: البعد الاقتصادي.

يعنى البعد الاقتصادي للأمن بتطوير اقتصاد الدولة في شتى القطاعات حتى لا تكون تابعة لدولة أخرى تهيمن عليها، والأمن من المنظور الاقتصادي يعني التنمية والازدهار واستقرار الاقتصاد والاكتفاء الذاتي والرفاهية[1]. ولهذا فإن الأمن لا يقتصر على الجانب السياسي أو العسكري فحسب، وإنما تتعدد أبعاده وفي مقدمتها البعد الاقتصادي.

والأمن في بعده الاقتصادي يعني حسب هيئة الأمم المتحدة[2]: (**أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء، المأوى اللائق، الرعاية الصحية الأساسية والتعليم).**

وهناك من ربط الأمن الاقتصادي بالتنمية باعتبار هذه الأخيرة: (**عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب)**[3]، فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن وكلما نظم المجتمع شؤونه الاقتصادية كلما زادت درجة مقاومته للمهددات الخارجية، كما أن التنمية اتجاهًا مستمراً في النمو وليست

---

[1]- سرور جرمان سرور المطيري، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

[2]- ستيتي الزازية، **الثروة البيترولية والأمن الاقتصادي العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 2015 ، ص53.

[3]- محسن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011، ص17.

وضعاً طارئا، كما أنها آلية ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية.

وتنبع أهمية هذا البعد لارتباطه بتوفر الاحتياجات الاقتصادية للدولة، وقدرتها تجاه الدول الأخرى، وتتمثل هذه الإمكانيات في[1]: امتلاك الدولة لرؤوس الأموال، أو خبرة أو منتجات مصنعة أو مواد أولية أو أسواق لامتصاص التجارة ورؤوس الأموال، وعلى هذا الأساس تسعى الدولة إلى زيادة قدراتها الصناعية وتعمل على توفير المواد الخام والمواد الغذائية اللازمة، ورفع كفاءة العاملين في المجالات الصناعية، بالإضافة إلى دعم قدراتها المالية من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية دون المساس باحتياجات الدولة الأساسية.

والواقع أن الكثير من الدول عانت في السنوات الأخيرة من حالات انعدام الأمن الاقتصادي الذي يرجع إلى تفاهم عدم المساواة وتقليص الخدمات الاجتماعية في الدول المتقدمة[2]، وفي البلدان المتوسطة الدخل أدت الصدمات الاقتصادية وتسارع وتيرة تخفيف قيود التجارة وتخفيض التصنيع قبل الأوان إلى تقييد التنوع الاقتصادي وإحداث فرص العمل الرسمي، وفي دول أخرى ساهم الفقر المستحكم في تغذية حلقة انعدام الأمن الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والعنف الجماعي في بعض الأحيان، ومما يزيد في خطورة ذلك ظهور تهديدات جديدة ذات طابع عالمي كتغير المناخ والكوارث الطبيعية التي تهدد الدول الفقيرة والغنية على حدّ سواء[3]، ولتفادي ذلك ترى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم المتحدة أنه لابد من توفير مجال أوسع لتنفيذ سياسات اقتصاد

---

[1]- سرور جرمان سرور المطيري، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

[2]- هيئة الأمم المتحدة، **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2008: التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي استعراض عام**. نيويورك: الأمم المتحدة، 2008، ص01.

[3]- **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

كلي غير مسايرة للتقلبات الدورية، وتأمين دعم دولي أكبر لخطط أوسع نطاقا في ميدان الحماية الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب أيضا إقامة صلة أفضل بين المناهج المتبعة في إدارة الكوارث وإستراتيجيات التنمية المحلية.

كما يتضمن هذا البعد أيضا العلاقات الداخلية والخارجية بما في ذلك تطوير إمكانيات التقدم العلمي لوسائل الإنتاج، وذلك من خلال استغلال العوامل الاقتصادية لمباشرة النفوذ في ميدان العلاقات الدولية.

رابعا: البعد الاجتماعي.

يعرف الأمن في بعده الاجتماعي على أنه[1]: **(الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد- أو بعيد عن- خطر يتهدده، ويتمثل في حالة الهدوء والاستقرار والوئام والاتفاق والانسجام داخل المجتمع الإنساني، وفي العلاقة بين شرائحه و أفراده وقواه المتعددة والمختلفة)**، كما أن أسوء ما يمكن أن يشعر به الإنسان هو الخوف على نفسه أو ماله أو عرضه من داخل مجتمعه، خاصة في ظل التزايد الكبير للجريمة بشتى أنواعها.

وإن كانت الدولة هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن حفظ أمن المواطنين، فإنها لا تستطيع القيام بهذا الدور لوحدها بعيداً عن مشاركة المواطنين أنفسهم وتحملهم المسؤولية إلى جانب الدولة على هذا الصعيد، كما أن من مقومات استقرار المجتمعات وقوتها الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تحقيق ما يلي[2]:

---

[1]- سري زيد الكيلاني، **أثر احترام حقوق المواطنة في تحقيق الأمن الاجتماعي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، جويلية 2012، ص19.

[2]- حسن موسى الصفار، **المؤسسات الأهلية وحماية الأمن الاجتماعي**. المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد للنشر، ط1، 2008، ص ص15-16.

1- خلق وتنمية الشعور بالمسؤولية لدى الأفراد تجاه مجتمعاتهم، وتكريس قيم الخير والعطاء لدى المواطنين التي تمثل نوعا من الحصانة الذاتية لهم.

2- احتواء الطاقات من أبناء المجتمع وتوجيهها التوجيه الصحيح وخاصة الشباب.

3- تقديم الحلول والمعالجات للمشاكل الاجتماعية حتى لا تتفاقم وتتحول إلى مصادر تهديد لأمن المجتمع، كمشكلة الفقر، ضعف التعليم، مشكلة البطالة، الصراعات الداخلية في المجتمع...إلخ.

4- العمل على نشر ثقافة الفضيلة والالتزام الأخلاقي.

وبالتالي تعتبر مسؤولية الدولة بالإضافة إلى المجتمع المدني مهمة جدا، خاصة في التعامل مع ظاهرة التعددية الدينية والمذهبية واللغوية الموجودة في المجتمع، وإدارة هذه الجماعات إدارة سليمة تحفظ لهذه الجماعات المتنوعة التي تعيش مع بعضها البعض مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل[1].

وعلى هذا الأساس، فإن أي تهميش أو إقصاء يمس أحد مكونات المجتمع، سيؤدي حتماً إلى تدهور التضامن الداخلي، ويهدد وحدة هذا المجتمع، ويتسبب في بروز أزمات اجتماعية وسياسية، كما يمكن أن يستثمر أيضا من بعض القوى الخارجية المترصدة لنيل من أمن الدولة، خاصة إذا كانت الدولة ضعيفة، وفي هذا الإطار فإن الديمقراطية تحفظ للأقليات حقها في ممارسة معتقداتها والحفاظ على ثقافتها وحمايتها، وتسمح لها بالتعبير عن أرائها بشكل سليم كما تلزم متخذي القرار بضرورة مشاركة الأقليات في رسم السياسات العامة انطلاقا من كونهم مواطنين في دولتهم بغض النظر عن معتقداتهم الدينية أو الثقافية، وعليه سيكون إعلاء المبادئ الديمقراطية بمثابة خطوة رئيسية

[1]- سري زيد الكيلاني، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

باتجاه تحقيق الأمن في بعده الاجتماعي من خلال تمكين الناس من المشاركة في الحكم وفي إسماع صوتهم، وهذا ما يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون[1].

وفي الأخير يهدف هذا البعد إلى إيجاد حالة استقرار للمجتمع، وإلى تماسك نسيجه مع توازن العوامل السكانية والاجتماعية المختلفة، كما يتطلب تحقيق البعد الاجتماعي للأمن دراسة شاملة للأبعاد الأخرى، والإمكانيات التي تقدمها لتهيئة المواطن الصالح، بما في ذلك العوامل الثقافية والقيمية التي تساهم بشكل كبير في ذلك.

خامسا: البعد الثقافي.

تكتسب العوامل الثقافية دور كبير في تحليل الظواهر السياسية بشكل عام، فالمقصود بالثقافة هو: ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة المعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع[2]. كما تعتبر الثقافة جزءاً مهماً وحيوياً من الحضارة، وانعكاساً لمعنى الحياة في مراحلها المختلفة وشكلها المتغير من مكان لأخر، كما أنها تعد انعكاساً لحضارات الشعوب وأفكارهم المبدعة في شتى المجالات.

أمّا الأمن في بعده الثقافي فالمقصود به[3]: **(قدرة الدولة على توفير الحماية المطلوبة للثقافة بهدف تحقيق حرية الإبداع من جهة، والحفاظ على مكتسبات الشعوب الثقافية والفنية والدينية من جهة أخرى)**. وفي هذا التعريف مفهوم إيجابي وتفاعلي

---

[1]- روان فضايل، **التسامح كأحد السبل لتحقيق الأمن الإنساني في الدول العربية**، الملف الكامل للمؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، عمان، 2005، ص30.

[2]-دوني كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2002، ص22.

[3]- نهلة محمد أحمد جبر، **الأمن الثقافي: مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه**. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (د،ت)، ص135.

لتأسيس رؤية جديدة للأمن حتى يترادف مع الثقافة، ويتم استخدامه لتوفير احتياجات المجتمع وكفل حرية الرأي والرأي الآخر، وحفظ حقوق الدول والأفراد على حدّ سواء فيما يمتلكون من ثقافات وآثار وفنون، كما أنه بهذا المعنى يتم إرساء لمفهوم مختلف من التفاعل الإنساني والعلاقات المستمرة والمتبادلة بين الأنواع المختلفة من البشر.

وفي إطار تأمين الثقافة يرى الدكتور "فؤاد زكريا" من أنه لابد من الانتباه إلى خطرين، خطر داخلي وخطر خارجي[1]:

أما الخطر الداخلي فهو العدوان على حرية المبدع الثقافي وحرمانه من أبسط شروط الإبداع والابتكار، وذلك من خلال قمع وكبت الحريات التي تحول دون انطلاق المثقف في التعبير عن نفسه وعن مجتمعه.

أما الخطر الخارجي فيتمثل في المؤثرات الثقافية الدخيلة التي يمكن أن تهدد العقل وتشيع فيه الاغتراب والتبعية والمحاكاة لثقافات مشوهة لا إنسانية كثقافة الجريمة والتسلط الاستعماري التي تحاول الغزو بإمكانات تقنية ضخمة كالتلفاز والسينما ومؤسسات الإعلام العالمية.

ومما زاد في تعميق اختراق الثقافة الوطنية (المحلية) تنامي ظاهرة العولمة باعتبارها عملية لتشكيل وضع عالمي جديد من خلال فرض نموذج ثقافي معين يسعى إلى تفكيك

[1]- محمود محمود البحيري، **الأمن الثقافي العربي: التحديات و آفاق المستقبل**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991، ص ص20-21. نقلا عن: فؤاد زكريا، **خطاب إلى العقل العربي**. الكويت: الكتاب العربي، 1987، ص ص39-40.

وإعادة صياغة الهوية القومية وينذر بمواجهة بين الثقافات وصراع بين الحضارات[1]. وفي هذا المجال يفرق المفكر العربي "محمد الجابري" بين مفهوم العولمة والعالمية، حيث أن العالمية تفتح العالم على الثقافات الأخرى مع الاحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي أما العولمة فيعتبرها نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي[2].

وعليه فإن أي مجتمع لا يتمكن من صيانة أمنه الثقافي واستمرارية فعله الجماعي إلاّ من خلال الاعتزاز والعودة إلى الذات الموصولة بالانفتاح على منجزات العصر، وكل هذه الأمور تحفز للبحث عن الذات الثقافية وإبراز مضامينها وتطلعاتها، وتربية المواطن على ضوئها وبهذا يمكن الوصول إلى الحد الأدنى من الأمن الثقافي المطلوب خاصة في عصر التطور التكنولوجي والاتصالات وتنامي ظاهرة العولمة.

سادسا: البعد البيئي.

نظراً لتطور وتفاقم المشكلات البيئية صارت العلاقة بين البيئة والأمن من الاهتمامات البحثية الجادة في السنوات الأخيرة، كما أن كثرة التهديدات وعلامات التدهور في النظام الإيكولوجي أحدثا تحولاً كبيراً في مفهوم الأمن الذي كان يستند فيما قبل إلى المعطيات العسكرية والسياسية فقط، ليتحول إلى مفهوم حديث ذو صلة بالمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أصبحت البيئة اليوم تمثل الاهتمام الأول في العالم لما يعتريها من خراب ودمار يهدد الكائنات الحية البشرية والحيوانية والنباتية والأحياء الدقيقة على حد سواء،

---

[1]- محمد حسن البرغوثي، **الثقافة العربية والعولمة: دراسة سوسيولوجية لآراء المثقفين العرب**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2007، ص27.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص31.

والمقصود بالبيئة هي[1]:(**ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتي يتعايش معها الإنسان)**، فالبيئة تشمل كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وأرض، فهو يؤثر فيها ويتأثر بها.

ويمكن تلخيص أهمّ المخاطر التي تواجه البيئة في الزيادة المفرطة لاستخدام الموارد الطبيعية وتلوث ونضوب العديد من هذه الموارد، وأيضاً التغيرات المناخية الملاحظة جراء احتراق النفط والغاز والفحم، وكذلك الثقب الموجود في طبقة الأوزان بسبب انبعاث وتصاعد غازات تحتوي على مادة "الكلور"، إضافة إلى نقص الأرض الصالحة للزراعة والمساحة الخضراء مع قلة منسوب الأنهار المائية وتلوث مصادر المياه الجوفية التي يعتمد عليها ما يقارب ثلث سكان العالم مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والأمراض الصحية الناجمة عن التلوث البيئي بجميع أنواعه[2].

ولهذا جاء تحديد الأمن في بعده البيئي على أنه[3]: **(تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء، ومنع أي تعد عليها قبل حدوثه منعاً لحدوث الضرر من هذا التعدي الذي قد لا يمكن تداركه، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، سواء كانت من خلال سن القوانين واللوائح التي تمنع التعريفات التي تؤدي لهذا الضرر أو باستخدام وسائل الملاحظة والمتابعة والقياس أو وسائل**

---

[1]- خالد محمد القاسمي، وجيه جميل البعيني، **حماية البيئة الخليجية: التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعالمية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص11.

[2]- محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي**. الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ط1، ص197.

[3]- عبد الهادي محمد العشري، **أمن وحماية البيئة**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الندوة الثانية والأربعون لعام 1996، ص291.

الضبط في حال ارتكاب جرائم فيها تعدي على البيئة وذلك لتطبيق القوانين التي تعاقب على هذه الجرائم وردع المخالفين).

وعلى المستوى الدولي تم طرح ما يسمى "بالحوكّمة البيئية"[1] باعتبارها توفر فرصاً وإمكانات عديدة للاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية من أجل تحقيق القدر الأكبر من المنافع واقتناص الفرص وبناء القدرات لجميع الفاعلين والمستفيدين من مسار حماية البيئة من جهة، والاهتمام بمصالح الأجيال الحالية والمستقبلية كتحديات جديدة للحوكمة البيئية من جهة أخرى.

كما أن نجاح "الحوكمة البيئية" مرهون بتعزيز الثقافة في السياسات العالمية الخاصة بالبيئة وأنسنتها، والانفتاح على المقاربات التوفيقية بين الفرقاء والمنتفعين من الشأن البيئي، وتقوية المبادرات التشاركية، وتفعيل أداء المجتمع المدني العالمي، ومشاركة الجميع في مسار اتخاذ القرار البيئي الدولي وأنسنته.

يتضح من كل ما سبق أن الأمن يحمل أبعاداً كثيرة ومتعددة، وهذا يرجع لاختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فكل ينظر إليه من زاوية معينة، حيث لم يعد الأمن بمفهومه الشامل يستند إلى المضامين العسكرية فقط بل تعداها إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئة، ونتيجة لهذا التشعب في أبعاد الأمن نجد أنه يعالج كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وأنه يدخل في جوهر اهتمامات كل الدول.

[1]- الحسين شكراني، **نحو حوكمة بيئية عالمية**، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 08، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2014، ص56.

المبحث الثالث: مستويات الأمن.

عندما اتضح أن تحقيق الأمن المطلق صعب، وأن تعارض الأهداف والمصالح القومية للدول يوقعها في تصادمات، سعت الدول إلى إقامة علاقات ذات طابع إقليمي ودولي تزيد بها من صلابة أمنها الوطني، ومن هنا بدأت في الظهور عدة تكتلات لها أهداف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري، وصنفت تلك التكتلات في مستويات تتدرج من الفردية إلى الدولية لإدراك مجالاتها وتحديد اتجاهاتها الأمنية:

أولا: المستوى الفردي.

بعد التحولات التي شهدتها نهاية الحرب الباردة، ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد، واستدعت تحقيق أمن إنساني يهتم بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاجتماعية وغيرها.

إن التركيز على الفرد كمستوى رئيسي في التحليل الأمني جاء انطلاقا من المخاوف المثارة حول علاقة الفرد بالحكومة، حيث يرى "بوث" "Booth" أن أمن الفرد لابد أن يكون في المقدمة دائما، كما يركز في هذا المجال على ثلاث نقاط رئيسية[1]:

1- أن الدولة لا تقدم – في جميع الأوقات- الأمن لكافة سكانها، بل أنها على استعداد أن تتخلى على أمن أفرادها في سبيل تأمين كيانها.

2- هناك دول تفشل في توفير الاحتياجات الضرورية لسكانها كالصومال مثلاً، وأخرى تنتهك حقوق أفرادها، وبالتالي فإن تحقيق أمن الدولة ليس بالضرورة أن يترتب عليه تحقيق أمن من يعيشون داخل محيطها.

[1] -Pinar Bilgin, **Individual and Societal Dimensions of Security**, International Studies Review, Vol.05,2003, p208.

3- كما أن الدول التي تدعي أنها دولاً حارسة لشعوبها، فإنها قد تقوم بذلك بهدف الوصول إلى أمنها كدولة، حيث لا يتم التركيز على أمن الأفراد بشكل خاص، وفي هذه الحالة يتم التمويه على مجموعة كبيرة من التهديدات التي تمس الأفراد.

ومن جهة أخرى يركز "بريان جوب" "Brian.Job" على أمن الأفراد والفئات الاجتماعية في دول العالم الثالث التي يمثل سكانها النسبة الأكبر من سكان العالم، حيث يرى أن المناخ الأمني لهؤلاء السكان لم يتحسن خاصة مع انتهاء الحرب الباردة واختفاء الصراع بين الدول الكبرى، ومازالوا إلى حدّ الآن يعانون من الظلم والاضطهاد من طرف حكوماتهم، وهناك من يرى أن انعدام الأمن في دول العالم الثالث لا يعود فقط إلى ممارسات الحكومات، بل أنه يضرب بجذوره إلى ماضيهم الاستعماري ويستمر حاليا من قبل النظام الدولي، وبالتالي لابد من البحث عن إطار بديل يمكن أن يقدم تحليل أفضل للمشكلات الأمنية في هذه الدول، وهنا يركز " بريان جوب" على مفهوم "المعضلة الأمنية"[1].

إن هذه الحقيقة في رأي الكثيرين والتي ترجع أسبابها إلى قصور التنمية في دول العالم الثالث، أدت إلى توجيه النقد للمفهوم التقليدي للأمن، باعتباره المسؤول عن إهمال أحوال البشر في سبيل تأمين وحماية الدولة ونظامها السياسي، حيث تأكد أن إهمال أمن الفرد يمكن أن يؤثر ويهدد أمن الدولة في حدّ ذاتها، ومن هنا بدأ الحديث عن ما يسمى بأزمة الأمن البشري العالمي منذ عام 1994، وفي قمة التنمية الاجتماعية في مارس 1995، حيث تأكد أن إهمال أمن الفرد في العالم أصبح يهدد العديد من الأنظمة الحاكمة في دول مختلفة، كما وجد أن خروج الدول من تلك الأزمات لا يمكن أن يكون من

[1] -**Ibid**, p210.

خلال السلاح، وإنما من خلال التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، لزيادة شعورهم بالأمن[1].

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الأمن الإنساني يركز على ضرورة الجوهر الحيوي لجميع الأرواح البشرية من مختلف التهديدات الواسعة الانتشار، والماسة لمختلف المجالات المستهدفة لبقاء الفرد، بطريقة تتفق مع هذا الأخير على المدى الطويل، وذلك كمفهوم هادف أساساً لضمان مجموع الحقوق الأساسية والحريات الحيوية للفرد وكرامته الإنسانية[2].

وعليه، واستناداً إلى ما سبق، يمكن تعريف أمن الفرد بكونه[3]: **(وصول الإنسان إلى حالة من الطمأنينة، وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة، من خلال توفير سبل الحياة الاقتصادية الهانئة، من خلال عمل ثابت، ودخل ملائم لاحتياجاته، يتيح له عدم التعرض للفقر، وضمان حصوله على ما يكفيه من غذاء، ويشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة، والمعيشة في ظروف بيئية ملائمة، وتأمين شخصه من التعرض للإيذاء، والعنف البدني، وشعوره بأنه منتمي إلى المجتمع، ويخص بمعاملة تليق بهذا الانتماء، كما يكون بإمكانه ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية والثقافية**

[1]- محمد أحمد علي العدوي، **الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**، ص06. www.poucemc.gou.bh.bh/pdf.

تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2019/09/10

[2]-Efstathios T. Fakiolas, **Human and National security: A Relation of Contradiction or commonality?**, southeast European and Black sea studies. Vol.11, N 04,december2011, p369.

[3]- محمد أحمد علي العدوي، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

والاقتصادية بحرية، وتحريره من كل ما يعوقه عن تحقيق تلك الأبعاد حتى ولو كانت الدولة والنظام في حدّ ذاته).

إن أبعاد أمن الإنسان المذكورة في التعريف أعلاه، يمكن قياسها إجرائيا ورصد مدى توافرها في العديد من الدول، أو داخل الدولة الواحدة سواءً من خلال وجهة نظر الدولة كمقدم لتلك الأبعاد، أو من خلال الأفراد في حد ذاتهم، ولهذا وإن كان المفهوم السابق للأمن يعد واسعاً نسبيا، إذ قد يصل إلى حدّ التعبير عن إشباع الحاجات الأساسية للبشر، إلاّ أنه يعني بالأساس توفير حالة التحرر من الخوف، والحاجة للبشر، ليس في إطار ما تحدده وتقدمه الدولة فقط، وإنما بالرجوع إلى البشر أنفسهم بترسيخ احترام الدول والحكومات مبادئ حقوق الإنسان وحرياته.

ثانيا: المستوى الوطني.

يركز الأمن في مستواه الوطني بالأساس على مجمل الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس بكيان الدولة.

حيث كانت الدولة وفقا لهذا المستوى هي الوحدة الأساسية في التحليل، فالأمن آنذاك كان أمن الدولة، حيث لم تكن الثروة العلمية والتكنولوجية قد بلغت الحد الذي يدمج العالم اتصالياً واقتصادياً، أو الذي يسمح بظهور قضايا عالمية النطاق تفرض نفسها على مفهوم الأمن فتجعله كونياً، ومن ثم كان مفهوم الأمن الوطني يدور حول منع وتقليل التهديدات التي تمس كيان الدولة وتحول دون تحقيق أهدافها الوطنية والقومية.

يرى بعض الباحثين أن الأمن الوطني من الناحية الوظيفية هو: حماية الدولة ووحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها واستقرارها، وبالتالي فهو يشمل عنصرين هما[1]:

1- حماية كيان الدولة ضد أعمال العدوان وسياسات التوسع، وهذا يستلزم قيام قوة عسكرية تمكنه من أداء هذه الوظيفة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالتكوين الديمقراطي، القوة الاقتصادية، مستوى التقدم التكنولوجي، موقع الدولة...إلخ.

2- حماية النسيج الداخلي للدولة، وعدم تعرضها لحرب دعائية أو ضغوط اقتصادية أو عمليات إرهابية قد تؤدي إلى إعاقة عملية التنمية، أي أن هذا العنصر يتعلق بصد محاولات التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق أقصى درجة من التناسق، بالإضافة إلى دور العديد من العوامل كالتكوين الإثني ودرجة النمو الثقافي لدى أفراد الدولة.

يركز مفهوم الأمن الوطني قانونيا على فكرة الخطورة التي تهدد الكيان الوطني، وينقسم الخطر أو التهديد من هذه الزاوية إلى خطر داخلي وآخر خارجي، أمّا الخطر الداخلي فالمقصود به قضائيا : **(الخطر الذي ينجم ويتولد عن الحرب الأهلية، أو ذلك الذي ينجم عن الاحتجاج أو حالات الهياج)**[2]، أما الخارجي فهو ذلك الذي يواجه قوة الأمن في إطار علاقة الدولة مع غيرها من الدول.

ومن ناحية أخرى يعرّف الأمن الوطني على أنه : **(التعبير السياسي والاجتماعي عن الحالة الحقيقية التي يعيشها المجتمع، وهو مفهوم ديناميكي يتفاعل ضمن دوائر ثلاث (محلية، إقليمية، دولية)، ويتضمن أمن المواطن ومستهلكاته، وتاريخيه وتراثه ومعتقداته وحرياته الأساسية، وكذلك سيادة الدولة واستقلالها الجغرافي والسياسي**

[1]- محمد سعيد آل عياش الشهراني، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

[2]- عبد المهيمن بكر، **الجرائم المضرة بالمصلحة العامة**. القاهرة، (دن)، 1975، ص2.

واستقرارها الاجتماعي الداخلي وقدرتها على النهوض بالمتطلبات التنموية الشاملة لمجتمعها) [1].

إن هذا المفهوم حديث لا يركز فقط على ضرورة حماية الدولة، وإنما يركز على حماية المجتمع من شتى المخاطر التي تهدده وخاصة التي لها علاقة مع التنمية في شتى مجالاتها.

بالإضافة إلى ذلك يركز هذا المفهوم في أعلى دراجاته على الدمج المتوازن لعناصر أساسية ثلاثة وهي[2]: الحاجة إلى قدرة دفاعية عامة للدولة لردع التهديدات الإستراتجية، حاجة المواطن إلى الأمن والاستقرار الداخليين، وحاجة المجتمع إلى النمو والتنمية الشاملة.

[1]- إبراهيم عبد القادر محمد، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني: (1999-2013)**. عمان، (دن)، 2013، ص28.

[2]- **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

ثالثا: المستوى الإقليمي.

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعنى بنظام التفاعلات الدولية في منطقة معينة تحدد على أساس جغرافي، حيث يشترط فيه[1]:

1- أن يشمل ثلاث دول على الأقل.

2- أن يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، حيث وجد أن الدول المتقاربة جغرافيا يكون فيها حجم التفاعل أكبر من الدول المتباعدة.

3- أن تكون هذه الدول ذات صفات ومميزات مشتركة تدفعها نحو التفاعل فيما بينها بانتظام عبر نمط من العلاقات والروابط، بحيث يؤدي التغير في بعض الأجزاء إلى التأثير سلباً أو إيجاباً على الوحدات الأخرى.

أمّا الأمن في مستواه الإقليمي فهناك من يرى أنه يعني: **(اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها)**، والبعض الأخر يرى فيه : **(سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم)**[2] وبالتالي فهو يعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى نفس الإقليم وتسعى إلى التنمية الكاملة لكافة قدراتها وقواتها لتحقيق الاستقرار والأمن في محيط إقليمها، بما يردع ويصد التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم والدول المجاورة المهددة له.

---

[1]- علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي، دراسة العلاقات السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1986، ص25.

[2]- سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن، مستوياته، وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف 2008، ص19.

ولتحقيق التعاون في مجال الأمن على مستواه الإقليمي هناك مجموعة من النماذج نذكر منها:

1- **الأنظمة الأمنية**[1]: والمقصود بها تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء، ومن أمثلة ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوربا.

2- **المجتمع الأمني:** والمقصود به مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد حقيقي على أن أعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم، وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطريقة أخرى[2]، وقد أطلق هذا المفهوم على مجتمع الأمن الأوربي، حيث يبدأ بالقضاء على خطر القيام بنزاع بين دول الجماعة الأوروبية.

3- **الأحلاف:** المقصود بالحلف هو تلك المعاهدة التي تبرم بين دولتين أو أكثر من أجل صد عدوان يقع على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة، وسياسة التحالف هي بديلة لسياسة العزلة التي ترفض أي مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تجعل الأمن عالمياً بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة[3].

---

[1]- مصطفى العلوي، **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي**، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 04، القاهرة، 2005 ، ص15.

[2]- أليسون.ج.ك بيلز وأندرو كوتي، **التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2006. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص327.

[3]- مصطفى ناصف، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**. الكويت: (دن)، 1978، ص11.

4- **الكتلة الدولية:** وهي إتباع مجموعة من الدول لنهج مشترك في مجالات: السياسة والدفاع والتجارة، وغالبا ما يكون موجه ضد مجموعة أخرى من الدول تحاول هي الأخرى إتباع نهج مشترك لمواجهة المجموعة الأولى[1].

5- **الائتلاف**[2]: وهو اتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة أو تكون في العادة علاقة غير رسمية في مجال محدد بمدة قصيرة، ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيه، كونها لا تمثل عنصراً أساسياً لوجوده.

وفي هذا الإطار يرى "باري بوزان" "Barry .Buzan" أن دراسة الأمن في مستواه الإقليمي مهمّ جداً لفهم الظواهر الأمنية الأخرى (الأمن الفردي، والوطني)، لأن الأمن بطبيعته ظاهرة علائقية.

ويرى أيضا أن علاقات الخوف والعداوة بين الدول يمكن أن تتحول إلى علاقات صداقة وتحالف، إذا ما ركزت هذه الدول على نقاط التشارك (الإيديولوجية، التقارب الجغرافي والتاريخ المشترك).

وفي هذا الإطار طرح "بوزان" فكرة "المجمع الأمني" الذي هو[3]: (**مجموعة من الدول التي تتشابك فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة كبيرة وكافية،**

[1]- عماد جاد، **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، 1998، ص18.

[2]-ممدوح منصور، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997، ص ص 256-257.

[3] -Marianne Stone, **Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis**, Security discussion papers series 01, New York, 2009,p06.

بحيث لا يمكن النظر إلى الأوضاع الأمنية الوطنية بمعزل عن الأوضاع الأمنية الداخلية للدول الأخرى).

ومن هذا المنطلق، يمكن للمجمعات الأمنية أن تكون مفيدة في إطار وضع السياسات الأمنية الوطنية، وذلك من خلال مناقشة المشكلات الأمنية الداخلية في إطار هذا السياق، وعليه يكون الأمن الإقليمي جزء مهم في التسلسل الهرمي للمشكلة الأمنية لأنه يأتي بين المستويين الوطني والدولي للأمن، وعلى كل دولة أن تأخذ في اعتبارها أمن الإقليم وإلا تكون النتائج سلبية فيما يتعلق بأمنها الوطني.

رابعا: المستوى الدولي:

إن الوحدة المرجعية للأمن في مستواه الدولي هي النظام الدولي وما يؤثر فيه من تهديدات، لكن مفهوم النظام الدولي مازال إلى حدّ الآن لا يحظى بالدقة الكافية كما يصعب إلى حدّ ما تحديد الجهات الفاعلة فيه.

المقصود بالنظام الدولي كما عرّفه "جوزيف فرانكل": مجموعة من الأحداث السياسية المستقلة التي تتفاعل فيما بينها بانتظام، ويرى "هنري كسينجر" أنه: **(مجموعة من التحولات والتغييرات التي يشهدها العالم والتي مازالت في طور التكون الكوني ولم تتبلور بعد في شكل كامل)**[1]، ومن خلال هذين التعريفين تتبين عدم الدقة في المفهوم، حيث كثير ما يتم التركيز في بنية النظام دون الغوص في مكوناته وعناصره والأطراف الفاعلة فيه.

[1]- هنري كسينجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا** ترجمة (عمر الأيوبي). عمان: الدار الأهلية للتوزيع والنشر، 1995، ص527.

ويمكن اعتبار النظام الدولي أنه: مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة لجهة القوة والمتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيئ لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها، بعيداً عن الفوضى الدولية من جهة، وبما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ما عداها مكونة بذلك إمبراطورية عالمية من جهة أخرى[1].

من خلال التعريفات السابقة للنظام الدولي يمكن القول أن الأمن في مستواه الدولي مرتبط بجميع الوحدات والفواعل المكونة لهذا النظام، كما أضحى من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن قضايا العالم خاصة بعد تعمق الترابط بين البيئتين الداخلية والخارجية وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والفواعل الدولية.

والأمن الدولي أو ما يسمى في إطار هيئة الأمم المتحدة بالأمن الجماعي يقوم على فكرة بسيطة مفادها أن أمن الجزء أي الدولة يرتبط بأمن الكل أي المجتمع الدولي ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة، وبهذا فإن تعرض أيّ دولة عضو في الهيئة للتهديد أو وقع عليها عدوان يصبح دفع التهديد أو ردع العدوان مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء متضامنين، وتمارس من خلال مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بحفظ السلم والأمن، وليس من مسؤولية الدولة التي يقع عليها العدوان وحدها[2].

[1]- محمد طه بدوي، **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**. الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1976، ص ص246-247.

[2]- حسن نافعة، **تأملات في طبيعة الأزمة الراهنة للأمن الجماعي**، ورقة مقدمة في مؤتمر "ولتون بارك" حول الأمن المشترك وبناء الثقة، المعهد السويدي بالإسكندرية 25-2005/04/29، ص02.

ويقع الأمن الدولي ضمن اختصاص المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، وهي مسؤولية دولية وليست وطنية أو إقليمية، وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين عن طريق حل النزاعات الدولية بطرق سليمة[1].

ولهذا فإن ميثاق هيئة الأمم المتحدة وضع تصور دقيق لترجمة مفهوم الأمن الدولي إلى منظومة متكاملة قابلة للتطبيق على أرض الواقع، تشتمل مجموعة من الآليات والعناصر يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1- يتعين على كافة الدول الالتزام بمجموعة من المبادئ والقواعد السلوكية العامة من أهمها: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وعدم اللجوء لاستخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، وتسوية النزاعات بالطرق الدبلوماسية منها والقضائية.

2- وجود هيئة مسؤولة عن مراقبة سلوك الدول، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولها كل الصلاحيات والسلطات التي تمكنها من تحقيق هذا الهدف، وهي متمثلة في مجلس الأمن والأجهزة المتفرعة عنه.

3- وجود مجموعة من الأجهزة والآليات المساعدة التي تهدف إلى التعاون الدولي، وتخفيف حدة الاحتقان بين الدول ومعالجة الجذور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمشكلات السياسية الدولية، كمحكمة العدل الدولية والمنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

---

[1]- هشام محمود الأقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص64.

[2]- حسن نافعة، **مرجع سبق ذكره**. ص03

وعلى هذا الأساس يكون نظام الأمن الدولي في العلاقات الدولية بمثابة آلية لمواجهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه المستقرة، ويكون ذلك من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي، كقوة رادعة ومانعة لمحاولات التغيير، كما أن هذا النظام لا يستهدف دولة أو جهة معينة بذاتها أو أطراف دون أخرى، وإنما يطبق لمواجهة دولة أو مجموعة من الدول تتجه إلى استخدام العنف المسلح في علاقاتها الدولية، كما أن فكرة الأمن الجماعي الدولي لا تنكر تعارض مصالح وسياسات الدول ولكنها تستنكر فض هذا التعارض باستخدام القوة والعنف[1].

وفي الأخير، وبالرغم من كون مستويات الأمن تبدوا منفصلة إلاّ أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة، حيث نجد أن حالات اللا أمن في المجتمع الدولي سببها حالات اللا استقرار في البيئة الداخلية للدولة التي تؤثر بدورها أيضا على أمن الأفراد، كما أن تحقيق الأمن على مستواه الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي تحقيق الأمن الوطني، ومن جهة أخرى يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي.

وعليه، فإنه ونتيجة للتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية وبروز فاعلين دوليين جدد، لم تعد الدولة بمفهومها القومي هي المؤثر الوحيد على الأوضاع العالمية، مما أدى كل ذلك إلى ظهور مصادر تهديد جديدة لأمن الدول، حيث تعمقت هذه التهديدات خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة، ليأخذ الأمن أبعاداً جديدة تتضمن آليات فاعلة لمعالجة

[1]- محمد حمدي السعيد، **مفهوم الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية**، ص08.

www.policemc.gov.bh

تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2019/11/15

المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي أصبحت تضاهي في خطورتها خطورة الحروب بين الدول.

كما أن تحقيق الأمن بمفهومه الشامل لا يتحدد فقط على المستوى الوطني، بل على الدولة أن تراعي أثناء حمايتها لوجودها أمن وسلامة مواطنيها، فكل المستويات الأمنية مرتبطة مع بعضها البعض ارتباط قوي وعميق، كما لا يمكن تصور قيام أمن وطني دون الأخذ بعين الاعتبار التطورات والتغيرات الحاصلة على مستوى البيئتين الإقليمية والدولية، خاصة وأن الأخطار ومصادر التهديد أصبحت في العقود الأخيرة ظواهر غير وطنية نتيجة التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال وتنامي ظاهرة العولمة.

الفصـــل الثاني:

محددات الفكر الأمني الإسرائيلي.

يستند الفكر الأمني الإسرائيلي إلى مجموعة من النظريات والعقائد والمفاهيم العسكرية المطالب تطويرها دائما حسب الظروف والمستجدات، كما أن هذا الفكر يمثل المنبع الذي يستقي منه صناع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل توجهاتهم الأمنية ومن ثم بناء عقائدهم، كما أنه يعد الأساس الذي يرتكز عليه الأسلوب والإستراتيجية الإسرائيلية في إدارة الصراع مع الدول العربية.

ينصرف هذا الفصل في مضمونه إلى تحليل المحددات الداخلية والخارجية التي توجه الفكر الإسرائيلي في مجال الأمن، وذلك بالرجوع إلى المنطلقات الدينية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية والبشرية، بالإضافة إلى المحددات الإقليمية والدولية.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين موزعين كما يلي:

المبحث الأول: المحددات الداخلية للفكر الأمني الإسرائيلي.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للفكر الأمني الإسرائيلي.

المبحث الأول: المحددات الداخلية للفكر الأمني الإسرائيلي.

يعالج هذا المبحث المحددات الداخلية التي تدفع الإسرائيليين إلى تبني فكر وعقيدة أمنية معينة ومن أهم هذه المحددات منها الذي يتعلق بالجوانب الدينية وما نصت عليه كتب اليهود خاصة التوراة، ومنها ما يتعلق بالجوانب التاريخية التي ساهمت بشكل كبير في تكوين الشخصية اليهودية الإسرائيلية في الوقت الحالي، ومنها ما يتعلق بالوضع الجغرافي لإسرائيل وفقدانها لما يسمى بـ"العمق الجغرافي أو الإستراتيجي"، وجوانب أخرى ذات طابع اقتصادي وبشري يتعلق بالأساس في تركيبة إسرائيل السكانية وحجمها.

أولا: المحددات الدينية.

كان الدافع الأساسي ليهود العالم والحركة الصهيونية العالمية [*] منذ مؤتمر "بال" بسويسرا عام 1897 هو البحث عن وطن قومي يحقق لهم الأمن، لأن اليهود طوال تاريخهم يبحثون عن مكان آمن، سواء كان هذا المكان "جيتو" [**] أو دولة كاملة [1]. ونظرا للظروف السياسية التي شهدها العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط في نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين، بما في ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية وخضوع الدول العربية للاستعمار البريطاني والفرنسي، مكنت كل هذه الظروف يهود العالم من التسلل إلى

---

* - تأسست الحركة الصهيونية العالمية عام 1897، كان اسمها "الحركة الصهيونية" ولكن عدل عام 1960 ليصبح الحركة الصهيونية وعرفت عند تأسيسها بأنها الإطار التنظيمي الذي يضم كل اليهود الذين يقبلون برنامج بال ويسددون رسم العضوية (الشيغل)، وقد أنيطت بها مهمة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، أنظر:

عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود العالمية، واليهودية والصهيونية**. القاهرة: دار الشروق، الجزء السادس، ط1، 1999، ص 500.

** - يسمى أيضا بالحي الرابع، وهو الجزء من المدينة تعمد الدولة إلى إسكان اليهود فيه لتسهيل تحركاتهم والوقوف على أحوالهم.

[1] - عادل محمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**. القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، 1997، ص 247.

فلسطين وكان دافعهم في ذلك المعتقد الديني في "أرض الميعاد" وشعب الله المختار بهدف تحقيق حلمهم بإقامة دولة لهم.

لقد تشكل الفكر الإسرائيلي عموما داخل الإطار الديني، الذي يؤكد أن إسرائيل هي وعد الرب لنبيه إبراهيم **(في ذلك اليوم قطع الرب مع أبرام ميثاقا قائلا لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات)**[1]، وبهذا المعنى فإن أرض الميعاد شملت – حسب رواية التوراة – ما يسمى بالهلال الخصيب وهي الأرض التي وعد بها إبراهيم في عبوره من "أور" إلى أرض كنعان بأمر الرب لتشمل أيضا كل ما يقع شرقي نهر النيل، أما فلسطين فهي بعض أرض الميعاد وليست كلها[2](*).

ولهذا نجد أن زعماء الحركة الصهيونية الأوائل قد تمسكوا بهذا الحلم، بل رأوا أن من يصادر أحلامهم أو يقف أمام طموحاتهم إنما يصادر حقا أصيلا لهم شرعه الرب، وفي هذا الإطار يرى "إسرائيل شاحاك" في كتابه: التاريخ اليهودي الديانة اليهودية، أن هناك اختلاف أساسي قائم بين التخطيط الاستعماري الإسرائيلي المتسم غالبا بالطابع العلماني،

---

[1] - سفر التكوين (الإصحاح 15): 18، ص 132.

www.smcfag.org/html/pdf/genesis.

تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2019/11/10

[2] - حسين فوزي النجار، **أرض الميعاد دراسة علمية للوعد الإلهي لبني إسرائيل بأرض الميعاد على ضوء الكتب السماوية**. القاهرة: دار المعارف، (دت)، ص 35.

* - في الحقيقة استغلت الحركة الصهيونية استغلال خاطئ لوعود الرب مع إبراهيم، حيث فعلا كانت هناك عهود لكن التزمت لتنفيذها شرط عبادة الله وطاعته والحرص على أوامره والامتناع عن نواهيه، ولم يفي بنو إسرائيل بما ألزمهم الله فحق عليهم وعيده وانتهى أمر عشرة من أسباطهم إلى الزوال نهائيا من صفحة التاريخ، وبقي منهم سبطان كان مآلهم السبي إلى بابل بعد سقوط مدينتهم وتخريب هيكلهم، وبالتالي لا وجود لما يسمى بالعودة إلى أرض الميعاد، أنظر: **المرجع السابق**، ص 133-160.

ومبادئ الإيديولوجية اليهودية، فهذه الأخيرة ترى أن الأرض التي حكمها أي حاكم يهودي في العصور القديمة، أو وعد الله بها اليهود سواء كان ذلك في التوراة أو وفق التفسير الديني للتوراة والتلمود، يجب أن تعود إلى إسرائيل ما دامت دولة يهودية، لكن يؤجلون الغزو إلى حين تصبح إسرائيل أقوى مما هي عليه الآن[1].

كما أن هناك بعض الهيئات النافذة مثل "غوش ايمونيم" "Gush Eminem" لا ترغب فقط بغزو هذه المناطق التي تحدد أرض الميعاد، بل وتعتبر ذلك أمرا مقدسا، لابد أن ينجح مادام الله يؤيده، بل ويعتبر أحد حاخامات هذه الهيئة بأن فشل إسرائيل في احتلال لبنان 1982 – 1985 هو عقوبة إلهية أوقعت على إسرائيل بحق لأنها تخلت عن جزء من أرض إسرائيل وبالتحديد إعادة سيناء إلى مصر[2].

ومن هنا يمكن القول أن الفكر الأمني الإسرائيلي خاصة في شقه العسكري قد استمد شرعيته السياسية من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الديانة اليهودية، بل أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية في الدعوة للاستيلاء على الأرض تنفيذا لوعد "الرب" في اعتقادهم، أو من خلال القناعات اليهودية الصهيونية.

إن أبرز ما تميز به الفكر الأمني الإسرائيلي سواء كان القديم أو المعاصر هو الربط الوثيق بين حروب إسرائيل والاعتقاد الديني، فالحرب عندهم هي عمل مقدس، كما أن الانتصار فيها يرجعونه دائما إلى أسباب دينية، بل أن هذه الانتصارات في نظرهم غالبا ما تؤدي إلى وحدة اليهود وتقوية العنصر الديني في توجيه السياسة الإسرائيلية. يقول

[1] - إسرائيل شاحاك، **التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة** (ترجمة صالح علي سوداج). بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع، ط1، 1995، ص ص 19-20.

[2] - **المرجع السابق**، ص 20.

الباحث "موشيه سميث" عن التحول الذي أحدثته حرب 1967 تجاه القيم الدينية اليهودية في إسرائيل[1] : **(بعد حرب الأيام الستة حدث تحول حاد في مكانة العنصر الديني في البلاد، ففي الشهور التي سبقت الحرب كان التوتر بين الدينيين والعلمانيين قد ضعف، لقد نظرت دوائر واسعة في (الدولة) وفي المنفى إلى الانتصار العسكري على أنه معجزة وتوقعوا تجديدا دينيا للشعب. إن احتلال فلسطين الانتدابية كلها بالإضافة إلى هضبة الجولان وصحراء سيناء وتوحيد مدينة القدس و إتاحة الاقتراب من حائط المبكى وسائر الأماكن المقدسة ملأ القلوب بالبهجة والسمو الروحي).**

ولهذا فقد حولت الحركة الصهيونية "العهد القديم" إلى مرآة للشعب اليهودي، وهو كتاب مليء بوصف الحروب الكثيرة التي خاضتها إسرائيل أو العبرانيون مع الكنعانيين وغيرهم من الشعوب، فقاموا بطرد بعضهم وإبادة البعض الآخر، وجماعة "يسرائيل" في نظرهم يحل فيها الإله الذي يوحي لها بما تريد أن تفعل، ويبارك يدها التي تقوم بالقتل والنصب، فكل أفعال الشعب مباركة مقدسة لأن الإله يحل فيه[2] .

إن كل هذه الممارسات تعكس أبعاد العنف الذي تنادي به الحركة الصهيونية بالرجوع إلى الكتب الدينية (اليهودية)، والذي كان بهدف تحقيق الأمن للشعب اليهودي في

---

[1] - رشاد عبد الله الشامي، **الحروب والدين في الواقع السياسي الإسرائيلي (1967-2000)**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1، 2005، ص 55-56، نقلا عن:

موشيه سميث، **الصراع حول جعل قيم اليهودية في دولة إسرائيل مؤسسية**، أبحاث في علم الاجتماع، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، الجامعة العبرية، قسم الاجتماع، القدس، 1979، ص 86.

[2] - عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**. القاهرة: دار الشروق، ط2، 2002، ص 42.

نظرهم، وتحقيقا لفكرة الخلاص[*] التي لا يمكن أن تتحقق إلا بالرجوع إلى أرض الميعاد (جبل صهيون) [1]، بل أن قادة الحركة الصهيونية جعلوا من فكرة الخلاص عقيدة سياسية أكثر من كونها دينية، وهي تنطوي على إعادة بعث الشعب اليهودي وعودته إلى فلسطين الأرض التي وعدهم الله بها، وظل الأمل يتردد في كتابهم المقدس معبرا عن الحنين إلى الأرض المقدسة بوحي ديني[2].

ولتحقيق كل هذه الأهداف بذلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الجهود الكبيرة لترسيخ تعاليم الديانة اليهودية التي تحض على القتال، وتحث على تعبئة الموارد والإعداد للحرب، كما تسعى أيضا إلى نشر الوصايا الدينية العسكرية لتحفيز الجنود والإقبال على القتال اعتقادا منهم بالدفاع عن حقوقهم التي شرعها لهم الرب.

وفي إطار ما سبق نجد أن الديانة اليهودية قد ساهمت إلى حد كبير في بلورة جذور الفكر الأمني الإسرائيلي المعاصر، وذلك بتحقيق الوصول إلى الأرض الآمنة التي وعد بها الرب إبراهيم حسب اعتقادهم.

---

* - الخلاص من التشتت والعبودية.

1 - أحمد بهاء الدين، **إسرائيليات**. القاهرة: دار الهلال، 1965، ص 54.

2 - إسرائيل شاحاك، نورتون ميزفينسكي، **الأصولية اليهودية في إسرائيل** (ترجمة ناصر العفيفي). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ج1، 2004، ص 9-43.

ثانيا: المحددات التاريخية للفكر الأمني الإسرائيلي.

عاش اليهود – في مراحل تاريخية معينة – نوعا من الاضطهاد، حيث كان الأول في ألمانيا مع بدايات القرن الحادي العشر، خاصة بعدما انتقل أحد القساوسة المسيحيين إلى اعتناق الديانة اليهودية وهو "ويكلنوس" على إثر ذلك قام الإمبراطور "هنري الثاني" بطرد اليهود من مدينة "ماينس"، ووقعت في ذلك الوقت مواجهات بين الصليبيين واليهود يقال مات فيها ما يقارب 11 ألف يهودي، واستمر الاضطهاد أثناء الحربين الصليبية الثانية والثالثة التي أوحى بها "البابا إنوسنتت" [1].

وفي القرن التاسع عشر نشأت في أوروبا حركة موجهة ضد اليهود عرفت باسم "مناهضة السامية" (Anti Semitism)، وكانت الحركة في مبدئها تقوم على أساس كره اليهود الذي يرجع إلى القرون الماضية، لكن زعماء هذه الحركة زعموا آنذاك أنهم يقصدون بها منع الأجناس السامية من التغلب على الأجناس الآرية، وبالتالي منع تدفق الساميين من آسيا إلى أوروبا[2].

وعلى إثر هذا الوضع كان هناك جدل ونقاش بين مختلف تيارات الحركة الصهيونية آنذاك، نادت بضرورة إيجاد حل للمسألة اليهودية في أوروبا، حيث يقوم هذا الحل على إيجاد وطن خاص باليهود شأنهم في ذلك شأن الأمم الأخرى، ويكون هذا الوطن ملاذا آمنا ومستقرا لجميع يهود العالم.

[1] - عبد الله حسين، **المسألة اليهودية**. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص 113.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص 114.

وفي هذا الإطار يقول "ثيودور هرتزل" في كتابه "الدولة اليهودية" [1] :(**إن إقامة دولة جديدة ليس أمرا يدعو للسخرية ولا هو مستحيل، لقد شاهدنا في أيامنا الحالية هذه العملية تتم بين شعوب ليست بشكل كبير من الطبقة الوسطى، و إنما أكثر فقرا و أقل تعليما وبالتالي أضعف منا، إن الحكومات في جميع البلاد التي انتقدت بسبب العداء للسامية سوف تكون حريصة على مساعدتنا في الحصول على السيادة التي نريدها**).

وعلى هذا الأساس عملت الحركة الصهيونية على تحويل العقيدة الدينية اليهودية إلى رؤية سياسية تطالب "بالحق التاريخي" لليهود في الأرض، وتستند إلى وعد الهي، وقد زعمت في ذلك أنه مثلما حفظ الدين اليهودي الشعب من الاندثار عبر قرون طويلة، يستطيع الدين أن يعيد جمع شمل هذا الشعب فوق "أرض الميعاد"، ضمن (الدولة) التي تربط بين تراث الماضي البعيد ومستجدات وحقائق الحاضر وأمنيات المستقبل، فمن التوراة أعاد اليهود كتابة تاريخهم العسكري، واستنبطوا عقائدهم العسكرية، وتمكنت الحركة الصهيونية في شقها السياسي [*] بقيادة "ثيودور هرتزل" من اعتماد رؤيتها الخاصة والتي ترى بأن حل المسألة اليهودية يتم من خلال إيجاد وطن خاص باليهود، وأستقر الرأي فيما بعد على أن يكون هذا الوطن في فلسطين.

ولقد كانت منطلقات الحركة الصهيونية من أجل تجسيد هذه الرؤية إلى واقع ملموس متمثلة فيما يلي:

---

[1] - ثيودور هرتزل، **الدولة اليهودية**، ص 17

تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2020/11/20 www.booksstream.com/download/5415

[*] - هناك عدة تيارات في الحركة الصهيونية، تختلف في منظوراتها للمسألة اليهودية، فهناك الصهيونية الروحية والصهيونية العملية، والصهيونية الاندماجية، والصهيونية الدينية، والصهيونية الاشتراكية، والصهيونية العامة والصهيونية السياسية.

1- تبني فكرة سيادة اليهود والانغلاق على الذات "الجيتو".

يرى اليهود في أنفسهم أنهم شعب اختاره الله وميزه، وبالتالي فرسالتهم تدعو إلى القيادة والسيادة العالمية، لكن لا يتم تحقيق ذلك إلاّ من خلال العودة والسيطرة على الأرض التي وعدهم الله بها باعتبارها حق تاريخي لا نقاش فيه. ولهذا فإن ما يحفز الحركة الصهيونية هو تمكين (الأمة اليهودية) من تحقيق ذاتها عن طريق تجميع اليهود في (دولة) خاصة بهم، يقول "حاييم وايزمان" [*] [1] : **(إن هدف الصهيونية هو بناء قومية تكون يهودية بقدر ما هي الأمة الفرنسية فرنسية وبقدر ما هي الأمة البريطانية بريطانية).**

ولهذا ركزت سياسة العزلة والانغلاق على الذات (الجيتو) التي دعت لها الحركة الصهيونية إلى الحيلولة دون اندماج اليهود في المجتمعات الأخرى، وهذا بهدف بقاء اليهود (أمة) واحدة لها خصائصها القومية المشتركة، فاندماج اليهود في المجتمعات الأخرى يعني فقدان الهوية اليهودية في نظرهم، وبالتالي الاتجاه نحو الزوال.

وأصل تسمية "جيتو" من اللغة الايطالية، ويعتقد أن معناها هو مصنع لإنتاج المدافع الحربية في مدينة فنيسيا (البندقية) في ايطاليا، وتم تأسيسه العام 1516، أما ما يتناسب هنا وفق لسياق الفكرة هي كون " الجيتو" تسمية لشارع أو حتى حي تم توطين اليهود فيه كمجموعة واحدة، وذلك استنادا إلى قوانين معينة. وأجبر اليهود في بعض المدن الأوروبية على التجمع في ضواحيها والمناطق الفقيرة منها. وكانت الدولة تعين حراسا على الجيتو كي لا

---

[*] - أشهر شخصية صهيونية بعد "ثيودور هرتزل" (27 نوفمبر 1874- 9 نوفمبر 1952).

[1] - هيثم الكيلاني، **دراسة في العسكرية الإسرائيلية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969، ص 113 نقلا عن: كتاب حاييم وايزمان، **التجربة والخطأ**. نيويورك 1949، ص 244.

يغادره اليهود ليلا، ورغم الضائقة السكنية التي عاشها اليهود في الجيتوهات، إلا أنهم تمتعوا بكامل الحرية الدينية والاجتماعية والتعليمية.

وقد حاولت حكومات أوروبية مختلفة إلغاء الجيتو، خصوصا بعد انتشار مبادئ الثورة الفرنسية، وبعد انتهاء احتلالات نابليون في أوروبا، الجيتو الأخير الذي بقي وألغي العام 1870 هو جيتو روما، وتم إلغاؤه بعد أن تمت عملية توحيد إيطاليا، ولكن الجيتو أعيد في ألمانيا مع صعود النازيين إلى الحكم، حيث جرى تركيز اليهود في جيتوهات المدن الرئيسية، وكانت محكمة الإغلاق وتحيطها أسوار مرتفعة جدا وعليها حراسة مشددة للغاية[1].

وحتى بعد تنامي موجات (إعتاق) يهود أوروبا، وهي عملية بدأت كما ذكرنا مع الثورة الفرنسية ثم انتشرت في مختلف أنحاء أوروبا إبان القرن التاسع عشر وأواخره، إلاّ أن مجموعة من رواد الحركة الصهيونية أمثال (نورداو وهرتزل ووايزمان) يركزون على أنه بالرغم من هدم أسوار الجيتو إلا أن اليهود قد فشلوا في التكامل والانصهار داخل الحياة الأوروبية، ويؤكد ذلك "ماكس نورداو" [(**)] في خطابه الذي ألقاه للمؤتمر الصهيوني الأول في "بال" سنة 1897 يقول[(2)]: **(قبل الإعتاق كان اليهودي غريبا وسط الشعوب، لكنه لم**

[1] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، موسوعة المصطلحات.

https://www.madarcenter.org/

آخر تاريخ لزيارة الموقع 2021/5/23

** - ماكس سيمون نورداو: (1849-1923) زعيم صهيوني شارك في تأسيس الحركة الصهيونية العالمية إلى جانب ثيودور هرتزل وحاييم وايزمان.

[2] - جلعاد عتسمون، **من التائه ؟: دراسة في سياسة الهوية اليهودية** (ترجمة : حزامة حبايب). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2012، ص 66.

يفكر للحظة باتخاذ موقف إزاء قدره، لقد شعر بأنه ينتمي إلى عرق خاص به وحده، دون أن يوجد قاسم مشترك مع الناس الآخرين في البلد، لا يشعر اليهودي المنعتق بالأمان في علاقاته بأقرانه من البشر، كما أنه جبان مع الغرباء، نزاع إلى الشك حتى لجهة الشعور السري لأصدقائه).

وفي السياق العكسي، ينتقد "جلعاد عتسون" توجهات الحركة الصهيونية في هذا الموضوع فيقول[1] : **(لدعم وجهات نظرهم، خلق الصهاينة صورا من معاداة السامية الناشئة... في الحقيقة وبحلول أواخر القرن التاسع عشر، كان اليهود متغلغلين فعليا في كل جانب من جوانب الحياة المدنية الأوروبية، والأكثر من ذلك أن الزعماء الصهاينة أنفسهم كانوا مندمجين بصورة كبيرة ضمن سياقهم المسيحي، بيد أنه كانت ثمة حاجة لأسطورة من الاضطهاد المتواصل).**

من هنا يمكن القول، أن الحركة الصهيونية قد عملت بترويجها لهذه الأفكار إلى صياغة قراءة مخالفة لتاريخ اليهود في أوروبا من أجل الوصول إلى هدف تشكيل الأمة اليهودية القومية (النقية والمتفوقة) وإقامة الدولة على أرض فلسطين.

كما نجد أن هذه التعاليم طبقت أيضا في التجمعات الاستيطانية تجاه عرب فلسطين، من عزل الإسرائيليين أنفسهم عن عرب فلسطين واللجوء إلى مقاطعة المنتجات والأيدي العاملة العربية حسب سياسة العمل الإسرائيلي، كخطوة أولى باتجاه طردهم من وطنهم حينما يتمكنون من ذلك.

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص 68.

2- اعتماد سياسة العنف:

المتعمق في دراسة التاريخ اليهودي يجد أن سياسة العنف لدى اليهود قديمة، فهم إرتكبوا العديد من المجازر ضد المسيحيين، منها التي كانت عام 214م حيث قتل اليهود مائتي ألف (200000) مسيحي في روما، وكل النصارى في قبرص، وفي زمن "البابا كليمان" قتل اليهود في روما وخارجها جملة من المسيحيين بأعداد كبيرة، وفي 315م ذبح اليهود حوالي مائتي ألف (200000) من المسيحيين في ليبيا، ومائتي وأربعون ألف (240000) في قبرص[1].

إن سياسة العنف عند اليهود لها ما يبررها حسب نظرهم، كون التوراة إعتبرتهم شعب الله المختار وبالتالي توجب أن يكنوا لجميع الشعوب المغايرة العداء بل أثارت فيهم تعاليم هذا الكتاب كل أشكال العنصرية والعصبية والإستعلاء والكراهية، وتبلغ الدعوة التوراتية ذروة التطرف والعنف حين تحض على إستباحة بلاء الأمم والشعوب، وإستحلال دمائهم وأموالهم ونسائهم، وتتمحور التعاليم الدينية في التحريض على سياسة العنف من خلال ما يلي:

- الأمر بالاستباحة والتحريم.
- أنبياء التوراة هم القدوة كونهم تميزوا بالقسوة والعنف.
- القوة المقدسة وإله إسرائيل القاسي.
- الروح الإستئصالية ضد الأغيار.

ومن جهة أخرى يرجع الكثير من الدارسين "الهاجس الأمني" للإسرائيليين اليوم إلى تجربة الإبادة النازية التي تركت أثرا كبيرا في الوجدان اليهودي والإسرائيلي، وأصبح ذلك

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **الإرهاب والعنف في الفكر الصهيوني**. الرياض: مكتبة العبيكات، ط1، 2003، ص ص 13، 14

يشكل "عقدة تاريخية" تجذرت في العقل الجمعي اليهودي بالرغم من اختفاء العناصر الموضوعية، كما أن هذه التجربة تحولت فيما بعد إلى مركزا لما يسمى بـ "التاريخ اليهودي"، وبسبب التخوف من حالة اللاأمن والتفكير دائما "بالحصار" الذي هو من بقايا ورواسب الوجود في "الجيتو" اليهودي في أوروبا، فإن إسرائيل تؤكد دائما بأنها قلعة مسلحة لا يمكن اختراقها، وأنها قادرة على الدفاع عن نفسها والبطش بأعدائها ولكنها مع ذلك تبقى مهددة بالفناء[1].

وهذا راجع إلى أن الإدراك الصهيوني يجد في مشروع إقامة الدولة سوف يواجه الكثير من العقبات ولذلك فالفكرة كي تصبح حقيقة ماثلة وجب عليها أن تكون مستندة على القوة والعنف [2].

ويرى الدكتور "رشاد عبد الله الشامي" أن مكونات الشخصية اليهودية الإسرائيلية العدوانية كامنة في الحقيقة السيكولوجية، حقيقة أن اليهود – في مراحل تاريخية معينة – عوملوا باستخفاف من الآخر، وبالتالي هم فاقدين للثقة بأنفسهم وهذا الإدراك لا شعوري وعليه إذا وجدوا من هو أضعف منهم عاملوه بنفس الحجم من الاستخفاف والعنف الذي واجهوه فيما مضى، وهذه الظاهرة معروفة في علم النفس بـ "التوحد بالمعتدى" [(*)] وبالتالي تحول اليهودي – الضحية نازيا – إلى معتدي يقتل بدلا من أن يُقتل،

---

[1] - عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، مرجع سبق ذكره**، ص ص 135-136.

[2] - صلاح زكي أحمد، **نظرية الأمن الإسرائيلي**. بيروت: دار الوسام، ط1، 1986، ص 24.

[*] - المقصود بالتوحد بالمعتدي استلاب الإنسان المقهور الذي يهرب من عالمه كي يذوب في عالم المتسلط، أملا في الخلاص. للتفصيل أنظر: مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. بيروت: المركز الثقافي العربي، ط9، 2005، ص ص 123-137.

ومن هذا المنطلق تشكلت في فلسطين العصابات الإرهابية التي أحدثت مجازر "دير ياسين" و "كفر قاسم" ثم كانت الممارسات الوحشية للجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بعد حرب 1967 ومذابح "صبرا" و"شتيلا" في جنوب لبنان 1982 [1].

وبالتالي، فإن الصهيونية تستبدل الثقافة بمفهومها ومضمونها الإنساني والأخلاقي بثقافة العنف المادي والمعنوي، العسكري والفكري، تماما كما يستبدل الجنرالات في الجيش الإسرائيلي بزّتهم العسكرية حين يتنقلون ما بين الحياة العسكرية والسياسية، وفي كلتا الحالتين الجوهر واحد. فالكيات تأسس على العنف كما المجتمع، فهو ينهض على العنصرية والاستيطان.

إن الحركة الصهيونية انتهجت ومازالت تنتهج ثلاثة أنواع من العنف: العنف المادي، العنف الرمزي، والعنف الفكري الأيديولوجي، الأول يستخدم القوة الصافية، المدمرة والجارفة للحجر والقاتلة للبشر، والثاني يستخدم الإذلال والتحقير والحط من الكرامة لتهديم التماسك المعنوي والقدرة على المقاومة وفرض الهزيمة النفسية والداخلية على الإنسان الفلسطيني، أما الثالث فيتمثل في تجريد الضحية من الحقوق من خلال التهميش والتغييب والإلغاء وسن القوانين العنصرية كقانون العودة الذي يعطي أي يهودي في العالم حق العودة إلى إسرائيل في أي وقت يشاء، ولو لم تطأ قدماه أرض فلسطين، فيما ينكر هذا الحق على ملايين الفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم، كنتيجة لأكبر عملية ترانسفير جرت في القرن الماضي.

[1] - رشاد عبد الله الشامي، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، جويلية 1986، ص ص 123-124.

وبالتالي نجد أن سياسة العنف التي انتهجتها – ومازالت تنتهجها – إسرائيل ضد العرب والشعب الفلسطيني بالخصوص، ما هي إلا وليدة تراكمات تاريخية (قديمة ومعاصرة) عن الأوضاع التي عاشها اليهود عبر العالم والتي أثرت بشكل واضح في شعور اليهود بذاتهم وفي تقديرهم لمتطلبات أمنهم القومي.

3- التوسع:

التوسع عند الحركة الصهيونية، وإسرائيل، ليس مجرد فكرة مطروحة للبحث والتداول وإثارة الحنين بالرجوع إلى "أرض الميعاد" بقدر ما هو تخطيط مستمر لتحويل الأحلام الصهيونية إلى وقائع على أرض فلسطين والأراضي العربية المحيطة بها، من هنا تحول التوسع إلى إستراتيجية صهيونية وإسرائيلية متكاملة والأكثر من ذلك شكل هذا المفهوم جوهرا للفكر السياسي الصهيوني وأساس البرامج السياسية لكافة الحركات والقوى الإسرائيلية.

ويشير مصطلح "التوسعية الصهيونية" إلى مخطط الصهيونية العالمية الرامي إلى احتلال فلسطين بأسرها ثم التوسع إلى أراضي بعض الدول العربية المجاورة، ويسمى هذا المخطط التوسعي في المفهوم الديني "إسرائيل الكبرى" أي إقامة الدولة اليهودية الكبرى التي يتجمع فيها يهود العالم، وتتجلى الأهداف الصهيونية التوسعية باحتلال الأراضي الفلسطينية متجاوزة مفهوم "الوطن القومي" الذي أشار إليه وعد بلفور (1917) ، وقرار التقسيم (1947) وخطوط الهدنة المؤقتة (1948) .

إن سياسة التوسع في الفكر الأمني الإسرائيلي تستند إلى ذرائع تاريخية عنصرية لتبرير احتلال فلسطين، حيث يدعي الإسرائيليون الحق التاريخي "بالعودة" إلى فلسطين وإعادة بناء هيكل سليمان بعدما أقام العبرانيون مملكتهم في فلسطين التي دامت ثمانين

عاما فقط، إثر مغادرتهم مصر حوالي 1200 ق.م بينما دخلت القبائل العربية فلسطين قبل ذلك التاريخ، وباتت تشكل الغالبية السكانية منذ القرن السادس الميلادي[1].

إن ما ساعد الحركة الصهيونية على زيادة تعميق فكرة التوسع وجعلها من أهم مرتكزات الأمن الإسرائيلي هو تزامن تطور نشاط هذه الحركة مع انطلاق المد الاستعماري الأوروبي للتوسع والسيطرة من جهة، وبداية تفكك الإمبراطورية العثمانية من جهة ثانية، الأمر الذي ساهم في إنشاء جمعية استكشاف فلسطين عام 1804، وإقامة صندوق إنشاء فلسطين عام 1865، بهدف رسم خرائط استعمارية تستند إلى قدسية تستمد قوتها من تاريخ قديم[2]. وعلى إثر ذلك تم اشتقاق مشروع استيطاني استعماري لليهود في أرض فلسطين دعمته بريطانيا والقوى الاستعمارية آنذاك، وصدر وعد بلفور على أن يكون بمثابة البداية لتحقيق طموحات اليهود التاريخية في أرض الميعاد.

كانت البذرة الأولى للإستراتيجية العسكرية الصهيونية هي إنشاء مستعمرات زراعية، كانت محصنة ومحاطة بالخنادق والملاجئ والأسلاك الشائكة بهدف حماية الأرض التي انتزعت من العرب، وجعلها في ذات الوقت نقاط للتوسع على حساب أراضي جديدة وقد كتب "جورج هنري"[3]: **(أن المستعمرات الصهيونية ليست سوى معاقل مسلحة من الإرهاب ضد العرب، وأنها تقام وتفرض بالقوة لتؤمن الاغتصاب، ولتضمن ضم الأراضي العربية المغتصبة بصفة نهائية).**

---

[1] - عدنان السيد حسين، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**. بيروت: دار النفائس، ط1، 1989، ص ص 16-17.

[2] - مهند عبد الحميد، **اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة والضعف والخضوع**. غزة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، ط1، 2015، ص ص 49-50.

[3] - صلاح زكي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 62-64.

كما اتبعت الحركة الصهيونية كافة أساليب التمييز العنصري ضد العرب شملت حتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تم وضع القوانين والتشريعات التي تساعد على نقل ملكية الأراضي من أصحابها إلى المهاجرين اليهود، وعندما كانت وسائل الضغط الاقتصادي تعجز عن تحقيق النتائج المرجوة لجأت الحركة الصهيونية إلى استخدام أساليب القوة والعنف بهدف تغيير الطابع الديمغرافي للسكان الأصليين لمصلحة المهاجرين اليهود.

ثالثا: المحددات الجغرافية للفكر الأمني الإسرائيلي.

تميزت الأرض التي قامت على أنقاضها إسرائيل بموقع جغرافي متميز وفريد، كونها موجودة بين القارات الثلاث: إفريقيا وآسيا وأوروبا، وفي هذا الإطار يقول المفكر الصهيوني "أرنون سوفير" [1] : **(هناك أهمية كبيرة لموقع إسرائيل على الجسر البري ثلاث قارات: إفريقيا وآسيا وأوروبا(...) وعلى المستوى الإقليمي تمثل إسرائيل إسفينا بين جزء من العالم العربي في قسمه الشمالي وجزء آخر في قسمه الجنوبي)**، ولم يكن هذا الاختيار في الحقيقة بعيدا عن التخطيط الاستعماري الدقيق، خاصة أن القوى الاستعمارية أفرزت عبر تاريخها الطويل عددا من الخبراء في تحديد النقاط الإستراتيجية في العالم وتحديد فلسطين من بينها.

إن هذا الموقع أكسب إسرائيل العديد من الامتيازات – وبما أنها تصور تفاصيل المكان من خلال ظواهر القوة – فإنها تطل على ساحل البحر الأحمر بحوالي 2 كلم، ولها جبهة أخرى على البحر الأبيض المتوسط بطول إلى 200 كلم والذي يمثل امتداد لمياه

[1] - صالح زهر الدين، **مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه**. بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1996، ص ص 53-54.

المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، ويرتبط بالبحر الأحمر من خلال قناة السويس، ويرتبط بالمحيط الهندي من ناحية أخرى عن طريق باب المندب [1]. وهذا ما يتيح لإسرائيل طريق بحري وأقاليم محيطة منفتحة على بعضها، كما أن هذا الموقع يجعل من إسرائيل متتالية في تسلسل الأرضي العربي، فهي حلقة وصل والمعبر البري الوحيد بين شمال شبه جزيرة العرب وسيناء مصر.

ومن جهة أخرى، يدرك رواد الفكر الأمني الإسرائيلي أن هذا الموقع الجغرافي يتيح لها – بسهولة – فرصة إقامة تحالفات مع القوى المحيطة من خارج الدول العربية، لجذبها في صراعات بعيدا عنها وهو ما يعرف بـ"جذب الأطراف"، كون إسرائيل موجودة في قلب المحيط العربي مما يعطي إمكانية فتح أكثر من جبهة في توقيت واحد.

لكن بالرغم من الجوانب الإيجابية لموقع إسرائيل إلا أن هناك جوانب أخرى سلبية كانت بمثابة التحدي الذي واجه الفكر الأمني الإسرائيلي، ومن بينها وجود إسرائيل بين مجموعة من الدول العربية وهي مصر، الأردن، سوريا، ولبنان، وطول الحدود مع هذه الدول – الخريطة الأولى لسنة 1948 – جعل أهم مراكز التجمعات السكانية، والمرافق الصناعية العسكرية تقع ضمن مرمى الجيوش العربية، كما أن التناقض الموجود بين المساحة الإجمالية وطول الحدود أدى إلى خلق بعض المشاكل الإستراتيجية التي يمكن أن تواجه الأمن الإسرائيلي، وهي الافتقار إلى "العمق الإستراتيجي" ، الذي حرمها من حرية المناورة الواسعة، وإمكانية ضربها في العمق بسهولة [2]. وبالتالي ركزت إسرائيل على أهمية

[1] - عبد الحميد القيسي، عبد علي الخفاف، **البحر الأحمر: أهميته الاقتصادية والإستراتيجية**. البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1986، ص 23.

[2] - جهاد عودة، **مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، (د.ت)، ص 127.

"نقل الحرب إلى أرض العدو" فور بدء القتال ودفع الخطر بعيدا عن الأراضي المتواجدة بها، وجعلت من ذلك أحد أهم ثوابت إستراتيجيتها العسكرية [1].

ويربط "ايجال آلون" دور الموقع الجغرافي وعلاقته بالأمن فيقول [2]: **(إن الوجود الإسرائيلي سواء كان مدنيا أو عسكريا أو سياسيا في وضع جغرافي أو استراتيجي يضمن للدولة عمقا جغرافيا ومواقع طوبوغرافية مناسبة للدفاع هو أساس الأمن الإسرائيلي).**

ولهذا السبب دخلت إسرائيل في حرب جديدة سنة 1967 بهدف كسب حدود جديدة وتغيير الوضع الإقليمي للصراع العربي الإسرائيلي، حيث استطاعت حينها السيطرة على مساحات لا بأس بها من الأراضي العربية، كصحراء سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية وهضبة الجولان، مما وفر لها ذلك جزء مهم من العمق الإستراتيجي.

أما التحدي الآخر الذي طرحته جغرافيا الأرض المحتلة وتأثيرها أيضا على نمط الفكر الأمني الإسرائيلي، هو شح الموارد المائية مما أدى بمخططات الحركة الصهيونية قبل وبعد وجود إسرائيل، إلى الدفع بها لاحتلالها بعض المناطق الحيوية ذات المصادر الأساسية للمياه العربية مثل: نهر الأردن ونهر اليرموك وبحيرة طبريا، ومساحات مهمة من هضبة الجولان السورية، وتحكمها بقسم كبير من المياه اللبنانية مثل: نهري الليطاني

[1] - طه محمد المجدوب، **دراسة في التطورات الجديدة في الإستراتيجية الإسرائيلية بعد حرب 1967**
تاريخ زيارة الموقع: 2020/10/12 www.group73 histoirians.com

[2] - **نفس المرجع السابق.**

والوزاني، وقد ثبت أن 67% من المياه العربية التي تستهلكها إسرائيل هي من خارج الحدود للأراضي المحتلة عام 1948[1].

رابعا: المحددات الاقتصادية للفكر الأمني الإسرائيلي.

إن الاقتصاد الإسرائيلي لم يكن وليد العدم أثناء وجودها سنة 1948، ولم تكن منجزاته مجرد ثمرة تحويل اليهود إلى فلسطين وتشكيل وجودها هناك، وإنما هو جزئيا وليد نشاط اقتصادي قامت به المؤسسات الاستيطانية الصهيونية [2]. كما أن هذه القوة الاقتصادية قامت منذ البداية على الدعم المالي من الدول العظمى لليهود، مما جعل حاييم وايزمان يقول بصراحة من غير مواربة:[3] (اليهود لم يبنوا الوطن القومي في فلسطين، ولكن السياسة الاستعمارية هي التي خلقته وتعهدت متطوعة بتنميته).

لقد باشرت إسرائيل وجودها الجديد وهي تمتلك قدر من الأموال ووسائل الإنتاج بما في ذلك المساكن والأراضي والمصانع التي تركها السكان الأصليون (الفلسطينيون) وراءهم عند تهجيرهم [4]، وبالرغم من إنشاء الاقتصاد الإسرائيلي إلى قطاعات مهمة كالزراعة والصناعة والتجارة وكذلك المساعدات الخارجية، إلا أن كل ذلك لم يمنع من تعرض هذا الاقتصاد إلى أزمات في الفترة 1952-1953، وكذلك في بداية السبعينات من القرن الماضي، والتي أدت إلى انحسار الهجرة اليهودية إلى فلسطين [5]، مما يؤكد ذلك أن الاهتمام المبكر لمفكري الحركة الصهيونية بالجانب الاقتصادي كان بهدف تأمين وضمان وصول المهاجرين اليهود إلى الأرض المحتلة واستقرارهم هناك.

---

[1] - ضافر بن خضراء، **إسرائيل وحروب المياه القادمة**. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 2000، ص83.

[2] - يوسف صايغ، **الاقتصاد الإسرائيلي**. بيروت: مركز الأبحاث، 1966، ص 153.

[3] الحسيني الحسيني معدى، **مذكرات حاييم و ايزمان**. القاهرة: دار الخلود للنشر والتوزيع، 2015، ص 138

[4] - **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[5] - عبد الغفار الدويك: **العسكريون والدولة: دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي 1948-1988**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987، ص 82.

وبالتالي وضعت الحركة الصهيونية في إستراتيجيتها الاستعمارية تصورا طويل الأمد مبني على ضرورة استغلال واستخدام الاقتصاد لخدمة مصالحها في المنطقة العربية، وبما أن المساعدات والمنح الخارجية تشكل ركيزة أساسية لهذا الاقتصاد، والتي تساهم المنظمات الصهيونية المختلفة بجمعها، فإن إسرائيل تسعى جاهدة لضمان استمرار تدفق تلك المساعدات لتحقيق النمو الاقتصادي[1].

ولتعزيز قدرتها الاقتصادية عملت إسرائيل على تنشيط التجارة مع الدول الإفريقية، بالاستفادة من المواد الخام رخيصة الثمن وتصنيعها، ثم تصديرها لنفس الدول كسوق رائجة للمنتجات الإسرائيلية. وقد تنوعت مظاهر الشراكة الاقتصادية بين اليهود والدول الإفريقية على النحو التالي:

- إنشاء شركات مشتركة مع العديد من الدول الإفريقية، والحصول على امتيازات للبحث عن البترول.
- تأسيس غرفة للتجارة الإفريقية الإسرائيلية، وتدشين مشروع حديقة السوق الإفريقية.
- مشروعات الشحن والبناء وتنمية الموارد المائية.
- استثمار الثروات الطبيعية؛ مثل الألماس واليورانيوم.
- جعل إفريقيا سوقًا للأسلحة الإسرائيلية.
- إنشاء المزارع الاقتصادية، واحتكار بعض المنتجات الغذائية؛ مثل البن في أوغندا.

[1] - العابد إبراهيم، **سياسة إسرائيل الخارجية: أهدافها ووسائلها وأدواتها**. بيروت: مركز الأبحاث، ط1، 1968، ص 32.

- إقامة شراكة بين نقابة العمال اليهود (الهستدروت) والمنظمات المهنية الإفريقية، لتشغيل فائض العمالة من خبراء وفنيين في دول القارة[1].

إن القوة الاقتصادية هي التي تحدد حجم قدرات وإمكانيات القوات المسلحة، حيث يتعلق الأمر بعدد ونوعية الأسلحة والوسائط العسكرية الموجودة في القوات المسلحة بمستوى تطور الاقتصاد [(2)]، وبالرغم من افتقار إسرائيل للمواد الخام، إلا أنها من خلال المساعدات الخارجية استطاعت تغطية تكاليف إنشاء ترسانة مسلحة، كما لجأت إلى خلق قاعدة تكنولوجية تعتمد على الصناعات العلمية أساسا، ووجهت إسرائيل ذلك كله وفقا لنظام الأسبقيات في توفير الاحتياجات المختلفة لدعم قدرتها العسكرية [(3)].

كما دأبت إسرائيل مؤخرا في تأسيس العديد من الشركات الناشئة، التي تأتي بتطوير أو ابتكار جديد في مجال التقنية الحديثة؛ مثل: شركة Place Better التي تقوم بتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية وتبديلها في محطات الشحن بتقنية عالية جدا، وشركة Fraud Sciences التي لديها تقنية حديثة للحماية من الاحتيال على الإنترنت وبطاقات الائتمان، واشترتها شركة Pal Pay الأمريكية للاستفادة من نظامها الإلكتروني المتطور، وشركة Imaging Given التي قامت بصناعة كاميرا صغيرة داخل حبة دواء تستطيع نقل ١٨ صورة في الثانية من داخل أمعاء المريض بدون ألم لمدة ساعات، ويمكن للطبيب أن يعرض الفيديو مباشرة في نفس الغرفة أو في أي مكان في العالم، وغيرها من الشركات الناشئة في مجالات متنوعة، حتى بلغ عددها ٣٨٥٠ شركة ناشئة في سنة ٢٠٠٩ وهي أعلى

---

[1] حمدي عبد الرحمن، **الإختراق الإسرائيلي لإفريقيا**. قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015، ص ص 96-91

[2] - جهاد عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

[3] - **نفس المرجع السابق**، ص 132.

كثافـة في العـالم، إضـافة إلى أن الشـركات الإسـرائيلية المدرجـة في مؤشـر "ناسـداك" NASDAQأكثر من كل شركات القارة الأوربية المدرجة فيه[1].

وعلى هـذا الأسـاس يمكـن القـول أن الاقتصـاد الإسـرائيلي يسـاهم بشـكل عضـوي في تحقيـق الأهـداف الإسـتراتيجية للأمـن، مـن خـلال دعـم اسـتمرارية الهجـرة اليهوديـة إلى إسـرائيل هـذا مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى المسـاهمة في بنـاء قـوة مسـلحة وتطـوير الآلات الحربيـة، وتكـريس جميـع القـدرات لتحقيـق الأهـداف العسـكرية المرسـومة لمراحـل التوسـع المتتالية.

خامسا: العنصر البشري في الفكر الأمني الإسرائيلي.

اعتمـدت الحركـة الصـهيونية منـذ أن كانـت فكـرة على العنصـر البشـري واعتبرتـه الركيزة الأساسية التي يقوم عليها فكرها الأمني على المدى البعيد، والمقوم الرئيسي لتنفيذ كـل مخططاتهـا، ولـذلك عملـت هـذه الحركـة على تقـديم الإغـراءات وكـل التسـهيلات للمهـاجرين اليهـود، كمـا قامـت في الوقـت نفسـه بتـأمين الغطـاء الـدولي لمسـعاها في هـذا الاتجاه.

تعـد الهجـرة أحـد مكونـات نمـو السـكان، ممـا يـنجم عنهـا مـن إعـادة توزيـع السـكان وتغيير في التركيب النوعي والعمري في المناطق المغادر منها والمغادر إليها، وفي حالة إسرائيل كانت الهجرة هي العامل الرئيسي في مكونات نمو السكان، وبالتالي في تأمين وجود إسرائيل في حد ذاتها، حيث شهدت إسرائيل خمس موجات متتالية من الهجرة قبل قيامها في سنة 1948 بمساعدة من بريطانيا، وبعد هذا التاريخ عمدت إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم،

[1] دان سينور، ساول سينجر، **أمة الشركات الناشئة: حكاية معجزة إسرائيل الاقتصادية** (تر: رضوان شحرور وغيره)، 2015، ص ص 24-35، 46-56، 273-275.

وفي سنة 1950 أصدرت " قانون العودة " كما صدر " قانون الجنسية الإسرائيلية " عام 1952 [1].

وعلى الرغم من استيعاب الفكر الأمني الإسرائيلي لأهمية العامل البشري ودوره في الصراع مع العرب وسعي إسرائيل للتفوق فيه بشتى الطرق، إلا أن الواقع الديمغرافي قد يعطي في يوم ما نتائج مغايرة تصب في مصلحة الجانب الفلسطيني، ليتحول العامل البشري إلى أحد أهم أشكال الصراع الجيوسياسي بين الطرفين [2].

منذ فوز "مناحيم بيجن" في الانتخابات سنة 1977، أعادت الاتجاهات السكانية تشكيل المجتمع الإسرائيلي، حيث زاد عدد السكان الإسرائيليين بما يفوق الضعف بين سنتي 1970 و 2010 حتى بلغ في السنوات الأخيرة ما يقارب 8 مليون، حيث ساهمت الولادة المرتفعة لدى جماعات إسرائيل الأرثوذكسية المحافظة المعروفة "بالحريديم" والعربية بالإضافة إلى تدفق مليون مغترب متكلم باللغة الروسية خلال التسعينات من القرن الماضي في التعويض عن النمو السكاني الضعيف لدى نخبة إسرائيل التقليدية الاشكنازية، أما اليوم فيشكل الأرثوذكسيون المحافظون والعرب والروس ما يفوق 40 % من سكان إسرائيل [3].

إن هذا التباين في النمط الديمغرافي داخل المجتمع الإسرائيلي يثير في حد ذاته تحد كبير للأمن الإسرائيلي، باعتبار أن "الحريديم" هم الجماعة الدينية المحافظة الذين لهم منذ البداية تصورهم الخاص لـ" الدولة " والقانون اليهودي الذي يجب أن يحكمها [4] ،

---

[1] - أحمد فؤاد إبراهيم المغازي، **العامل الديمغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: دراسة إحصائية استشرافية**. مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد الثاني، العدد 07، جويلية 2014، ص 79.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص 64.

3- Haim Malka. **Crossroads : the future of the U.S – Israel strategic partnership**. Washington Center for strategic and International studies.2011.p20

[4] - **Ibid**, pp 21-22.

وهذا التصور مخالف تماما لتصور الإسرائيليين العلمانيين والحركة الصهيونية في حد ذاتها.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للفكر الأمني الإسرائيلي.

ينصرف هذا المبحث إلى دراسة المحددات الإقليمية والدولية التي أثارت الفكر الأمني الإسرائيلي.

أولا: المحددات الإقليمية .

لا شك في أن التوازنات الإقليمية ليست بمعزل عن ما يحدث داخل النظام الدولي، فالتوازن الإقليمي قد يكون نتاجا لتوازن دولي ما أو انعكاسا له، وقد يكون مستقلا بصورة نسبية عنه، خاصة إذا كان النظام الإقليمي بعيدا إلى حد معين عن بؤرة النزاع أو الصراع، وعلى أية حال فإن الترابط والتداخل بين ما هو إقليمي وما هو دولي من الأمور المستقرة في أدبيات العلاقات الدولية وتبقى دائما هناك درجة من الترابط والتداخل بينهما.

كما أن الاعتبارات الإقليمية في تأثيرها على نمط تشكيل الفكر والعقيدة الأمنية الإسرائيلية قد تفوق في بعض الأوقات الاعتبارات الداخلية، خاصة إذا تعلق الأمر بتطوير وتحديث القوات المسلحة من طرف الدول العربية المجاورة، وتبني العديد من القوى الإقليمية الأخرى برامج لامتلاك وإنتاج الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل[1] .

وبالتالي أصبحت البيئة الإقليمية هي المصدر الرئيسي للتهديدات العسكرية التي واجهت إسرائيل منذ قيامها سنة 1948 إلى يومنا هذا. وبالتالي كان لزاما على إسرائيل تعريف وتحديد الدول في الإقليم ذات التأثير الواضح والقوي على سياستها الأمنية (خاصة الدفاعية)، بمعنى التي تمثل تهديدا قائما أو محتملا، وكذلك التي تمثل فرصة لها لتحقيق

1- David Rodman, **Israel's national Security doctrine: an Introductory overview**. Middle East Review of international affairs.vol 5. NO: 03 September 2001. pp 71-72.

أهداف هذه السياسة، وبهذا المعنى فإن هذه الدول سواء كانت عربية أو غير عربية، ما يجمعها هو التأثير على السياسة الأمنية الإسرائيلية.

وعلى هذا الأساس قسمت إسرائيل الدول العربية إلى ثلاث مجموعات: مجموعة دول المواجهة (دول الطوق) التي تشترك في الحدود مع إسرائيل، والتي دخلت معها في مواجهات عسكرية مباشرة وهي: مصر وسوريا والأردن ولبنان، ومجموعة دول المساندة والدعم، والتي ساندت دول المواجهة في مواجهاتها العسكرية ضد إسرائيل مساندة مباشرة بالدعم العسكري والمادي وهي: العراق والسعودية وليبيا، ودول عربية أخرى يمكن أن تدخل في علاقات مباشرة مع إسرائيل وهي بعيدة عن المواجهة مثل: دول المغرب العربي والصومال وقطر والبحرين وغيرها [1].

ومن جهة أخرى، التحول الذي شهده النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط أواخر السبعينات من القرن الماضي – وتحديدا مع اندلاع "الثورة الإسلامية" في إيران عام 1979 – أفرز إيران كفاعل مركزي في المنطقة بعدما كان دورها هامشي، بالإضافة إلى تركيا التي تحولت من التوجه الأوروبي إلى سياسة خارجية أكثر تركيزا على جوارها المباشر، وأكثر اهتماما بقضايا منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإن دخول كل من تركيا وإيران كقوى إقليمية له تأثيره على المعادلات السياسية في المنطقة، كون الدولتين مسلحتين وكبيرتين

[1] - دلال محمود السيد محمود، **الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية: دراسة مقارنة لما بعد حربي أكتوبر 1973 ويونيو 2006**، رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013، ص 44.

من حيث عدد السكان ويسعيان لنشر نموذجهما من "الديمقراطية الإسلامية" في العالم العربي [1].

وبالتالي فإن السياسة الأمنية الإسرائيلية – في مواجهة الدول العربية خاصة – قامت على فكرة أن إسرائيل بالرغم من محدودية إمكانياتها الجيوبوليتيكية فإنها تستطيع من خلال توظيف سياستها الخارجية والدفاعية، والإدارة الديناميكية الناجحة للصراع، أن تحيد عناصر القوة العربية، وبالتالي إضعاف الإرادة العربية وتطويعها للبحث عن سبل للتعايش سلميا مع إسرائيل [2].

وفيما يتعلق بالأمن الإقليمي عموما، فإن إسرائيل تسعى إلى نظام للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط تكون هي المركز المقرر والمهيمن فيه، ومن أجل الوصول إلى ذلك لابد من تحقيق:

1- التفوق على الدول العربية خاصة في المجال العسكري، وحتى يتم ذلك – من وجهة نظر إسرائيلية – يجب أن يستند التفوق العسكري النوعي على ثلاثة عناصر أساسية[3]:

– تفوق نوعي في القتال، يهدف إلى تحقيق هدف محدد مثل: احتلال أرض أو الدفاع عنها، وتدمير قوات أو تشكيلات أسلحة أساسية أو شل عملها، وينبع هذا التفوق النوعي

---

[1] - Itamar Rabinovich, **Israel and the Changing Middle East**. Middle East memo. N[0]: 34January 2015.p 1.

[2] - **محمد بسيوني، مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي**.

تاريخ زيارة الموقع: 2014/10/28 . www.defens-arab.com/vb/theveads/28243

[3] - يهو شفاط هركافي (وآخ)، **الكمية والنوعية في الإستراتيجية الإسرائيلية** (ترجمة: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة). قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، ج2، ط1، 1987، ص ص 83-86.

من نوعية العناصر المكونة للجيش وهي: التشكيلات العسكرية، والوحدات، وتشكيلات الأسلحة والمعدات التي يدور القتال بواسطتها.

- تفوق نوعي في المعركة، يهدف إلى ضمان تحقيق نصر عسكري في الساحة البرية أو الجوية أو البحرية.

- تفوق نوعي في الحرب، لتحقيق أهدافها، ومن أجل سد الفجوة الكمية في علاقات القوى في الحرب، فإنه لا بد من تحقيق القدرة على الردع، والقدرة على الإنذار المبكر، والقدرة على صد أي هجوم مفاجئ والقدرة على استغلال كافة الموارد لحماية الأمن القومي.

2- الحيلولة دون وصول الأطراف الإقليمية، وخاصة العربية إلى تحسين مكانتها لدى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن هذه الأخيرة أقامت تحالف مع المملكة العربية السعودية لأكثر من ستة عقود، الذي شهد خلال هذه الفترة حالات تقارب وتباعد وفق رؤية الطرفين لمصالحهما القومية، وكانت الصيغة التي أنبنى عليها هي "الأمن مقابل النفط"، وتعهدت في هذا الإطار الولايات المتحدة الأمريكية ضمان أمن السعودية في مواجهة أي أخطار داخلية أو خارجية مقابل التزام الثانية بتأمين إمدادات نفط رخيصة للولايات المتحدة الأمريكية [1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية في السنوات الأخيرة نوع من التقارب منذ بداية المفاوضات السرية بين الطرفين سنة 2009، والتي تكثفت أواخر عام 2011، لتسفر هذه المفاوضات إلى الإعلان والتوصل إلى اتفاق مرحلي بجنيف في 24 نوفمبر 2013 لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني[2]. وصولا

[1] - مروان قبلان، **العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 06، يناير 2014، ص 02.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص ص 21-22.

إلى الإتفاق النهائي سنة 2015، وترى إسرائيل أن في ذلك تحديات بالغة الأهمية تواجه أمنها القومي.

3- بناء مركز إقليمي سياسي وعسكري وقيادته مع عدة دول، ويأتي في هذا الإطار العلاقات المتميزة لإسرائيل مع تركيا، حيث امتدت جذور التحالف بين الطرفين إلى عام 1950 حين ساعدت إسرائيل تركيا في مجالات التدريب التقني والاستخباراتي والخدمات الأمنية، وقد تعزز هذا التحالف بتوقيع اتفاق بين الطرفين للتعاون فيما بينهما والوقوف في وجه الراديكالية والنفوذ السوفييتي وكان ذلك عام 1958 [1]، إلى أن وصل هذا التقارب وتحول إلى تعاون استراتيجي منذ تسعينات القرن الماضي، ويرتبط أيضا بالتعاون الأمريكي-التركي الذي تعمق إلى درجة كبيرة [2]، وبالتالي تشكل تركيا عنصر مهما من عناصر الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية فهي تمثل ثقلا مضادا لإيران، العراق، سوريا، كما أنها تمتلك مؤسسة عسكرية ضخمة تمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها.

4- إتباع إستراتيجية التفتيت [3]، حيث تولي إسرائيل أهمية كبرى لخطر قيام أي نوع من الوحدة أو التضامن أو التقارب بين الدول العربية، ولقد كان إبرام معاهدات سلام مع بعض الدول العربية (مصر والأردن) بداية تطبيق هذه الإستراتيجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، عملت إسرائيل على اختراق الأوضاع الداخلية لبعض الأقطار العربية، وذلك من خلال تغذية التناقضات الداخلية كالموقف من الحرب الأهلية في لبنان، والإدعاء

---

[1] - موسى الكيلاني وعبد العزيز الدوري، وآخرون، **العوائق الخارجية للوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص ص 695-696.

[2] - جهاد عودة، **التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، جويلية 2003، ص ص 322-334.

[3] - أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط2، 2010، ص ص 65-72.

بالدفاع عن المسيحيين، ودعم الحركة الكردية في شمال العراق ومحاولة دفعها إلى تحقيق أهداف إسرائيلية بعيدة المدى.

وعليه، فإن إسرائيل استخدمت شتى الطرق والوسائل لمنع قيام الوحدة العربية، يقول كل من كلاوس ويتز "clause - witz" وصن – تزو "Sun-Tzu": **(إن أعلى مراتب النجاح العسكري يتم تحقيقها عندما يبلغ المرء أهدافه من دون الاستعمال الفعلي للقوة)** [1]. وهذا ما سعت إسرائيل أن تحققه مع الدول العربية، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية وتوظيف مشكلة الأقليات وتضخيمها لضرب مشروع الوحدة العربية.

ثانيا: المحددات الدولية.

إن التخوف الدائم من احتمال تعرض إسرائيل لضغوط دولية تحد من قدراتها على تنفيذ أهدافها، دفع بها للبحث دائما عن حليف استراتيجي قوي، يحميها ويحقق أهدافها، ويقدم لها الدعم والتأييد السياسي والاقتصادي، وفي المقابل تقدم له إسرائيل مهام وظيفية في مناطق نفوذه (بريطانيا سابقا، والولايات المتحدة الأمريكية حاليا).

ولهذا سعت الحركة الصهيونية – ومنذ البداية – إلى التفكير في آليات إيجاد تحالفات دولية وإقليمية تسهم في تثبيت وجود إسرائيل وتعزيز قدراتها العسكرية من جهة، وتطويق العالم العربي وتهديد أمنه من جهة أخرى، ولقد ركز الفكر الأمني الإسرائيلي على العلاقات الدولية كونها تشكل إحدى الدعائم الرئيسية التي تنبني عليها سياسة أمنها القومي، وذلك بالتركيز على اعتراف هيئة الأمم المتحدة بسيادة (الدولة) واستقلالها،

[1] - **نفس المرجع السابق**، ص 49.

وتأييد الدول الكبرى لها ولهذا أعطت أهمية بالغة لضرورة ارتباطها – إسرائيل- بقوى عظمى من خلال معاهدة أو اتفاق إستراتيجي[1].

ويرى "شمعون بيريز" أنه على إسرائيل أن تضمن صداقة إحدى الدول الأربعة: أمريكا، روسيا، فرنسا، بريطانيا، على الأقل وبأي ثمن، غير أنه وبالتغيرات التي حصلت على مستوى البيئة الدولية أضافت إسرائيل كل من الصين واليابان إلى هذه القائمة، كما اهتمت السياسة الخارجية بضرورة توفير الخبرة التكنولوجية ونقلها إلى إسرائيل، يقول "شمعون بيريز" في هذا الإطار[2]: **(إننا لسنا قوة عسكرية، ولن نكون قوة عسكرية، ما لم يتوفر لنا السلاح ذو النوعية الممتازة، دون الاعتماد على مصدر سلاح حديث يرتبط بقاعدة تكنولوجية عسكرية متقدمة تقدما كبيرا)**، وقد حولت إسرائيل ارتباطها الوثيق بإحدى الدول الكبرى من دولة إلى أخرى، بريطانيا ثم فرنسا، حتى انتهت إلى الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بالرغم من تصاعد الجدل حول أهمية إسرائيل استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه لا يمكن إغفال أن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تكاد تتطابق مع المصالح الإسرائيلية، فأثناء الحرب الباردة كانت الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة تتمحور حول ثلاثة أهداف هي: احتواء الاتحاد السوفيتي والعمل على استمرار تدفق النفط من المنطقة وضمان أمن إسرائيل، وبعد زوال الاتحاد السوفيتي تم استبدال احتواء هذا الأخير كهدف استراتيجي بمحاربة ما يسمى بالإرهاب، وترى الولايات المتحدة في

---

[1] - موسى الحديدي، **تحولات العقيدة العسكرية ونظرية الأمن القومي في إسرائيل**، ملخص ورقة مقدمة في ندوة إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى عام 2015، عمان، الأردن، 27-2007/04/28.

تاريخ زيارة الموقع: 2014/06/02 www.mesc.com.jo/IA/IA-sem-1.html

[2] - إلياس شوفاني، **العلاقة بين الثكنة والمركز**. دمشق: دار الحصاد، 1992، ص 58.

إسرائيل – خاصة بعد توجيهها ضربة لمصر حليفة الاتحاد السوفيتي سنة 1967- أنها بمثابة الحصن الذي يحمي المصالح الأمريكية من النفوذ السوفيتي [1].

تعزز التعاون الأمريكي الإسرائيلي في فترة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق "جونستون"، حيث بلغت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل عام 1966 ما قدره 92 مليون دولار، وهو ما يعادل حجم مجموع المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل منذ عام 1948 [2] ، وفي سنة 1991 إبان حرب الخليج الثانية قدم الكونغرس الأمريكي لإسرائيل قيمة 650 مليون دولار في إطار المنح الطارئة لدفع الضرر، كما دعمتها بصواريخ "باتريوت" للدفاع عن نفسها ضد صواريخ "سكود" العراقية. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزيادة هجرة اليهود من روسيا وأوروبا الشرقية لإسرائيل، وافق الكونغرس على تقديم قيمة 10 مليار دولار في شكل قروض لإسرائيل بغرض مساعدتها على استيعاب المهاجرين الجدد وتوفير الخدمات الاجتماعية الكافية لهم، وفي إعقاب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، ومع احتدام الصراع العربي الإسرائيلي قدمت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الكونغرس لإسرائيل قرض تكميلي قيمته 09 مليار دولار لإنعاش الاقتصاد وواحد مليار دولار كمساعدات عسكرية [3].

[1] - عاطف أبو سيف، **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014، ص 34.

[2] - حسن نافعة، ستيفن جرين، **الانحياز، علاقات أمريكا بإسرائيل المتحفزة**، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 43، سبتمبر 1985، ص 221.

[3] - Jeremy M. Sharp, **U.S. Foreign aid to Israel**, congressional Research service,u.s. June 10.2015,pp27-28.

تطورت العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية من التعاون إلى اعتماد الثانية على الأولى كممثل لها في المنطقة، إلى أن بلغت العلاقة بينهما إلى درجة اتفاق التعاون الإستراتيجي الذي وقع في 30 نوفمبر 1981، والذي ينص على **(تمكين البلدين من التعاون وأن يقدم كل منهما المساعدة العسكرية للآخر لمواجهة التهديدات ولأمن المنطقة بأكملها من الاتحاد السوفيتي والقوى الخارجية، حيث أن التعاون الإستراتيجي بين البلدين ليس موجه ضد دولة أو مجموعة دول الشرق الأوسط)**، وقد تضمن الاتفاق ما يلي [1] :

- إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط، وتضع إسرائيل تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية كافة التسهيلات المتعلقة بالنشاطات الحربية.
- التعاون في مجال البحوث العسكرية لصناعة الأسلحة.

ومما زاد في تعميق هذا التعاون دخول إسرائيل في مبادرة الدفاع الإستراتيجي (S.D.I) التي أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" في 23 مارس 1983، وهي عبارة عن: **(درع فضائي مهمته إيقاف الصواريخ النووية (السوفييتية) قبل وصولها إلى أهدافها، وذلك عبر تدميرها فور انطلاقها بواسطة أسلحة متطورة جدا (أشعة الليزر، حزم الجزيئات..) المشكلة للدرع الفضائي، ويتم ذلك على بعد مسافات شاسعة وبسرعة الضوء)** [2]، كما تمكن هذه المبادرة الصناعات العسكرية الإسرائيلية من إضافة تحسينات نوعية على أسلحتها وتضمن في النهاية تفوقها النوعي، ومع تحول هذه المبادرة إلى مشروع جديد اسمه "منظمة الدفاع الصاروخي الباليستي"، فإن التعاون الأمريكي

[1] - طلعت أحمد مسلم، **التعاون العسكري العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1990، ص ص 89-90.

[2] - أحمد بهاء الدين شعبان، **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000: الابتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمي الجديد**. القاهرة: سينا للنشر، ط1، 1993، ص 388.

الإسرائيلي وصل إلى درجة (المشاركة الإستراتيجية) [1] ، حيث أن هناك التزام أمريكي معلن بالحفاظ على التفوق النوعي والتكنولوجي للقوة العسكرية الإسرائيلية، وهو ما أكده الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" بقوله [2]: **(إن مبدأ الولايات المتحدة الأمريكية هو تقديم أقصى دعم لإسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعي العسكري المطلق)**.

إن أهم ما تستفيد منه إسرائيل دفاعيا عبر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية هو حصولها على نظام الإنذار المبكر، وتبادل المعلومات الإستخباراتية العسكرية، وذلك إما عبر اطلاعها على كل ما تلتقطه أقمارها الصناعية، وإما ما تعترضه أجهزة رصدها من اتصالات عسكرية وأمنية بين العرب.

والواضح أن سيطرة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي أكبر فترة ممكنة يرتبط باستمرار هيمنتها على النظم الإقليمية، وفي مقدمتها النظام العربي والنظام الشرق الأوسطي وأن المدخل لذلك هو تمكين إسرائيل من الهيمنة على مقدرات هذا النظام الإقليمي الذي تنمي إليه، ويتم هذا التمكين من خلال وسيلتين:

1- الدعم المطلق وغير المحدود لإسرائيل بما يمكنها من التفوق الكاسح على كل القوى الإقليمية المجاورة.

[1] - ممدوح فتحي، **أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أفريل 1996، القاهرة، ص 233.

[2] - مصطفى عبد الواحد، **امن إسرائيل: الجوهر والأبعاد**. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص ص 15-29

2- القضاء على القوى المنافسة لإسرائيل وفي مقدمتها العراق الذي تم احتلاله وتدميره وتعطيل قدراته بعد الحرب عليه في مارس 2003، بالإضافة إلى إيران وسوريا، والنظر إلى تركيا باعتبارها تخدم الأمن القومي الإسرائيلي.

كما لم تكتفي إسرائيل بجعل الولايات المتحدة الأمريكية حليفا إستراتيجيا لها وحسب بل ذهبت للبحث عن حلفاء جدد، حيث خلص الباحثون الإستراتيجيون في "مؤتمر هرتسيليا" الذي انعقد في فيفري عام 2009 إلى توصيات محددة تتعلق بأهمية تفعيل العلاقات الإسرائيلية مع الصين، ووصفت بأنها يجب أن تكون بمثابة "الحليف الإستراتيجي الجديد "[1].

إن اهتمام إسرائيل بالصين لم يكن بالجديد، وما يؤكد ذلك زيارة "موشيه آرنس" وزير الدفاع الإسرائيلي في سنة1991 إلى الصين لإقامة العلاقات الدبلوماسية وتوسيع التعاون العسكري، وفي عام2011 جرت عدة زيارات بين المسؤولين العسكريين للطرفين حيث قام "ووشنغ لي" قائد البحرية الصينية في25 ماي 2011 بزيارة رسمية لإسرائيل واجتمع مع وزير الدفاع الإسرائيلي "أيهود باراك" ومع قائد والقوات البحرية الإسرائيلية "اليعازر ماروم"[2].

[1] - محمود صبري، **إسرائيل والحليف الإستراتيجي... الصين.**

تاريخ زيارة الموقع: 2020/03/09 www.print friendly.com/ print? header/magueUrl

[2] - سامي مسلم، **تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية**، مجلة قضايا إسرائيلية،المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العدد 48، جانفي 2013، ص 49

إن التوصيات التي خلص إليها الباحثون الإسرائيليون في مؤتمر "هرتسيليا التاسع" فيما يتعلق بالسبل للدفع بالعلاقات مع الصين وتجهيزها كحليف إستراتيجي جديد تمثلت فيما يلي [1] :

– إقامة زيارات رسمية رفيعة المستوى بشكل أكثر كثافة والتأكيد على مدى أهمية إسرائيل في استقرار وأمن المنطقة.

– تعيين شخصيات سياسية مرموقة في السفارة الإسرائيلية بالصين (على مستوى السفراء بالولايات المتحدة الأمريكية) وليس مجرد شخصيات دبلوماسية، نظرا لأهمية الصين في المرحلة القادمة.

– تعزيز التعاون التكنولوجي مع الصين، وجذب الاستثمارات من خلال تدخل عناصر دبلوماسية وسياسية إسرائيلية، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عن عقد صفقات ويتيح استغلال المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية، وأهم المجالات التي أشير إليها في هذا الصدد هي: تكنولوجيا الاتصالات، واستغلال مصادر الطاقة وتحلية مياه البحر، ومكافحة التصحر، والزراعة.

– إيجاد السبل لتعزيز التعاون الاستخباراتي بين إسرائيل والصين، مع دفع الصين لزيادة مشاركتها في الجهد الدولي لمكافحة "الإرهاب".

– الحذر في التعاون الأمني مع دول أخرى في شرق آسيا للحيلولة دون الإضرار بمصالح الصين، حيث يجب عدم إقامة علاقات عسكرية مع تايوان، ودراسة وضع العلاقات بين الصين والهند قبل عقد اتفاقيات أمنية كبيرة مع الهند، حتى تستغل

[1] - محمود صبري، مرجع سبق ذكره.

إسرائيل ذلك كورقة مساومة في اتصالاتها مع الصين حول انتشار السلاح الصيني في دول الشرق الأوسط.

– إقامة علاقات مستمرة بين الجامعات والهيئات السياسية ومراكز الأبحاث الإسرائيلية ونظيرتها في الصين.

واليوم ترى إسرائيل أن اقتحام الصين إلى مقدمة الاقتصاد العالمي وتطلع رئيسها "شي جين بينغ" للوصول إلى تعادل اقتصادي وتكنولوجي وعسكري مع الولايات المتحدة، الخصم الاستراتيجي، حتى منتصف القرن الواحد والعشرين – رفع قيمة إسرائيل في نظر الصين بسبب قوة الحداثة فيها، لهذا تم عقد ما يسمى بـ"مؤتمر الحداثة" بين إسرائيل والصين في 19 مارس 2017 برئاسة نائب رئيس الصين وبنيامين نتنياهو، فالصينيون بموجب هذا المؤتمر رفعوا مستوى علاقاتهم مع إسرائيل إلى "شراكة حداثة شاملة"، وبالتوازي، اكتشفت شركات البنى التحتية الصينية الكبرى بأن إسرائيل في عملية سريعة لتجديد وتوسيع البنى التحتية، وبدأت تفوز بالامتيازات في مجال بناء الموانئ والطرق والسكك،كما أدى اتساع العلاقات الاقتصادية إلى زيادة كبيرة في عدد الرحلات الجوية بين إسرائيل ومدن صينية[1].

لم تكتفي إسرائيل بتوطيد علاقاتها بالقوى العظمى في النظام الدولي بل توجهت أيضا إلى تحسين علاقاتها مع بعض القوى الصاعدة مثل اليابان والهند، إذ يخدم التقدم في العلاقات مع اليابان الرؤية الإسرائيلية التي تعتبر اليابان فرصة لبناء علاقات سياسية

[1] عوديد عيران، **كيف سيكون شكل العلاقات بين إسرائيل والصين**، مقال منشور في صحيفة معاريف الإسرائيلية، القدس العربي، 24 جانفي 2022.

https://www.alquds.co.uk/

تاريخ آخر زيارة للموقع: 2022/04/22

تكسب بها تعاطف دول تجمع الـ "آسيان" في مواجهة ما تعتبره "إرهابا إسلاميا"، حيث يضم اتحاد آسيان الاقتصادي عشر دول هي: اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، سلطنة بروناي وفيتنام ولاوس وميانمار وكمبوديا، وتأسس سنة 1967[1]، ولهذا الاتحاد أهمية اقتصادية هائلة ومن المتوقع أن يلعب هذا الاتحاد أدوار سياسية هامة من خلال موقعه في النظام الدولي مستقبلا.ومن جهة أخرى، ترى إسرائيل أن تعزيز العلاقات الاقتصاديّة مع اليابان يأتي في إطار إستراتيجية تهدف إلى تنويع الأسواق التي تتعامل معها، وبالتالي فهي معنية بالاستفادة من الفرص الكبيرة الكامنة في الاقتصاد الياباني، الذي يعد ثالث أكبر اقتصاد في العالم.

أما بالنسبة للهند شهدت علاقاتها مع إسرائيل تحولات هامة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وباتت الهند أهم شركاء إسرائيل التي نجحت في تحويل علاقاتها مع الهند من القطعية إلى التحالف، وشكل المدخل الاقتصادي والتعاون العسكري والتكنولوجي عوامل مهمة لوصول العلاقات بين الطرفين إلى هذا المستوى، خاصة وأن الهند لم تعد معنية بالبعد المعنوي ودعمها للقضايا العربية "القضية الفلسطينية" بقدر ما يهمها مصالحها الإستراتيجية، وكان تاريخ 04 جويلية 2017، علامة فارقة في تاريخ العلاقات الهندية الإسرائيلية، حيث قام رئيس الحكومة الهندية "ناريندرا مودي" بزيارة إسرائيل، وقد أعقبتها زيارة "نتنياهو" إلى الهند في 13 جانفي 2018، وقع خلالها الكثير من الصفقات في

[1] عاطف أبو سيف، **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014، ص ص 369-370

المجالات العسكرية والتجارية والزراعية، وقد أثرت الشراكة الهندية مع إسرائيل في مواقف الهند من القضية الفلسطينية، من حالة الدعم والمساندة إلى حالة الحياد[1].

كما حظي التعاون العسكري بين الطرفين باهتمام كبير من جانبهما، وجاءت في مقدمة هذا التعاون تجارة السلاح، حيث أضحت الهند سوقا رئيسية لصادرات السلاح الإسرائيلية، ساعد إسرائيل في ذلك البيئة الصراعية في إقليم جنوب آسيا (الصراع التاريخي بين الهند وباكستان، وانتشار التنظيمات الإرهابية في جنوبي آسيا بشكل عام)، فضلا عن العلاقات الهندية- الصينية المتوترة على خلفية العلاقات الإستراتيجية الصينية المتنامية مع عدد من دول جنوبي آسيا، خاصة باكستان وميانمار وسيريلانكا، في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية، بمكونيها البري والبحري، وسعي الصين إلى ضم أفغانستان إلى "ممر الصين- باكستان الاقتصادي"، الأمر الذي يدشن مع الوقت لحالة من الاستقطاب الصيني- الهندي في المنطقة[2].

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الفكر الأمني الإسرائيلي ينطلق أيضا من أهمية تطوير إسرائيل لتحالفها مع القوى العظمى والصاعدة خاصة في المجال العسكري ليس فقط لحماية وجودها، وإنما تجاوز ذلك للوصول إلى صورة جديدة نوعيا، أساسها مبدأ "شن الحرب" لتحقيق أهداف سياسية، وتوسيع الدوائر التي تغطيها شبكة الأمن الإسرائيلي، التي أضافت إلى دول المواجهة المحيطة بإسرائيل، دائرة ثانية تضم الدول

[1] مجلس العلاقات الدولية، **التقارب الهندي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية**، ورقة سياسية (01)، فلسطين، فيفري 2018، ص 02

[2] Kugelman, Michael, "The China- Pakistan Economic Corridor: What it is, How it is Perceived, and Implications for Energy geopolitics", in Erica Downs, Mikkal E. Herberg, Michael Kugelman, Christopher Len, and Kaho Yu, **Asia's Energy Security and China's Belt and Road Initiative**, The National Bureau of Asian Research, NBR Special Report, no. 68, Nov. 2017, pp. 17- 19.

العربية الواقعة ما وراء دول المواجهة، أي - تقريبا – باقي الدول العربية كلها، ثم دائرة ثالثة تشمل حدودا أوسع في منطقة الشرق الأوسط وعلى سواحل البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، كتركيا وإيران.

وعليه، وبعد تحليل الفكر الأمني الإسرائيلي، يمكن القول أن هذا الفكر كان نتاجا لعملية تراكمية يدخل في تركيبها العديد من العوامل: التاريخية والدينية والجغرافية والاقتصادية والبشرية، بالإضافة إلى العوامل الإقليمية والدولية ذات الطابع السياسي والعسكري.

ووجد أن إسرائيل بالرغم من وضوح عدم شرعية وجودها لا دينيا ولا تاريخيا، إلا أن رواد الفكر الأمني الإسرائيلي يستندون إلى نصوص دينية وأخرى تاريخية لإثبات شرعية وجودهم في فلسطين هذا من جهة، ومن جهة أخرى لإقناع يهود الشتات بضرورة العودة إلى وطنهم القومي والبرهنة للمجتمع الدولي بأن ما تقوم به إسرائيل من اعتداءات واستيلاءات متتالية للأراضي العربية أمر مشروع بموجب التوراة التي تبيح اغتصاب فلسطين طاعة لوعد الله، واعتبار الحرب تحقيقا للمهمة الإلهية.

الفصل الثالث:

مقومات الأمن في الفكر الإسرائيلي.

لقد ارتبط مفهوم الأمن في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، بوجود إسرائيل كـ (دولة) بل تعدى ذلك إلى ضرورة تفوقها عسكريا على مجموع الدول العربية وهذا لجعلها قوة مهيمنة في النظام الإقليمي ومنطقة الشرق الأوسط عموما.

وعلى هذا الأساس تم بناء المفهوم الأمني الإسرائيلي استنادا إلى مقومات ثابتة تضمنت الهجرة اليهودية والاستيطان، بالإضافة إلى المقومات الإستراتيجية العسكرية والنووية.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين موزعين كما يلي:

المبحث الأول: استمرارية الهجرة اليهودية والاستيطان.

المبحث الثاني: القدرات الإستراتيجية والعسكرية.

المبحث الأول: استمرارية الهجرة اليهودية والاستيطان.

احتلت الهجرة اليهودية إلى فلسطين مكانا فريدا في الفكر الأمني الصهيوني-الإسرائيلي، حيث اعتبرت حجر الزاوية في المخطط العام للحركة الصهيونية منذ تأكيد "ثيودور هرتزل" على دور "الوكالة اليهودية" [*] في تجهيز اليهود وتوطينهم في فلسطين [1]. ومن ثم بدأ التفكير في تشكيل النواة الأساسية لـ (الوطن القومي اليهودي)، وكان من البديهي أن تكون الجماعات اليهودية في مختلف بلدان العالم هي الأساس والقاعدة التي يجب أن ينبني عليها هذا المشروع.

وتعتبر هجرة اليهود إلى فلسطين – قبل نشأة إسرائيل وبعدها – من أهم الدعائم التي استندت إليها الحركة الصهيونية في سعيها لتجسيد المشروع الصهيوني نظريا وعمليا، فمن الناحية العملية كانت الهجرة هي الدعامة التي تأسست من خلالها إسرائيل ومحور استمرارها ومصدر نموها الديمغرافي والاقتصادي، كما عملت على تكريس شخصيتها اليهودية كنتيجة لطبيعة إسرائيل ذاتها كمجتمع استيطاني اعتمد في قيامه على شتات الجماعات اليهودية في مختلف دول العالم، أما من الناحية العملية أتاحت – الهجرة – للصهيونية الربط بين الجوانب الدينية اليهودية والجوانب النفعية البراغماتية التي تسهم في تحقيق هدف الصهيونية وهو إقامة (وطن قومي) لهم في فلسطين.

إن هذا التوجه جسد في "قانون العودة" الذي شرعه الكنيست الإسرائيلي عام 1950، وينص على (حق) كل يهودي بالهجرة إلى (أرض إسرائيل)، ويجسد هذا القانون

---

[*] - مهمتها جمع الإعانات القومية اليهودية، عملت في الحصول على وعد بلفور 1917، وبعد 1948 استمر نشاطها في تشجيع العودة اليهودية وحل مشاكل الاستيطان.

[1] - السيد علوة حسن، **القوى السياسية في إسرائيل: 1948-1967**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973، ص 25.

الفكر الأمني الإسرائيلي- الصهيوني القائل بأن لكل يهودي في الشتات الحق في العودة إلى وطنه التاريخي، وأن يقيم في دولته، لذا يمنح المهاجر اليهودي بمجرد أن تطأ قدماه أرض فلسطين (الجنسية الإسرائيلية) فيصبح مواطنا إسرائيليا مع كامل الحقوق، وذلك ما يعكس الفعل الذي يحقق الهدف الذي أقيمت من أجله إسرائيل [1].

وفي سبيل تحقيق ذلك استندت الحركة الصهيونية إلى العديد من المفاهيم الأساسية لتحفيز اليهود على الهجرة:

1- إعادة بعث التراث الديني اليهودي وكذا التاريخي، وإعادة تذكير اليهود بالاضطهاد الذي لاقوه عبر التاريخ، والتأكيد على أن اليهود من خلال تماسكهم الحضاري والتاريخي هم شعب واحد بتراثه ودينه وحضارته وتقاليده.

2- التأكيد على أنه مادام اليهود شعبا واحدا سيكون من حقه أن تكون له قومية مستقلة ووطن مستقل على غرار القوميات الأوروبية [2].

3- تؤكد الحركة الصهيونية على الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين، كونها أ(رض الميعاد)، وبالتالي فإن الحركة الصهيونية تعمل على ضمان استمرارية الهجرة اليهودية بشتى الطرق والوسائل، لأن ذلك يعني استمرار إسرائيل صهيونية، وكما أنها تعد مسألة بديهية وأساسية تتعلق بجوهر العقيدة الصهيونية، وضمان استمرار المجتمع الإسرائيلي ونموه وتكريس هويته اليهودية، ويقول "دافيد بن غريون" في كلمة له أمام الكنيست: **(بالهجرة الجماعية أمكن إنشاء الدولة، وبفضل الهجرة وحدها يمكن أن تصمد)**، أما

[1] - جورج كرزم، **الهجرة اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين**. حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية 2015، ص 06.

[2] - غازي حسين، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003، ص 16.

"جولدا مائير" فإنها تقول: **(لا جدوى لدولة إسرائيل دون شعب يهودي مرتبط بها، كيف يكون لنا دولة بدون هجرة)** [1] .

وعليه فقد أصبحت الهجرة اليهودية والاستيطان اليهودي وترحيل العرب الركيزة الأساسية في الفكر الأمني الإسرائيلي والممارسة على أرض الواقع لإقامة الكيان الاستيطاني، وعلى هذا الأساس تبلور الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين عبر المراحل التالية:

أولا: الهجرة اليهودية ما قبل سنة 1948 .

حدد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 في قراراته العلنية هدف الحركة الصهيونية بإقامة (دولة يهودية) في فلسطين، وركز على الهجرة والاستيطان لتحقيق الاستعمار الاستيطاني فيها، وشدد "ثيودور هرتزل" رئيس المؤتمر على أهمية إنشاء (الدولة) وتحويلها إلى قاعدة ثابتة لخدمة الدول الاستعمارية في آسيا وإفريقيا، وكمركز لليهودية العالمية من أجل السيطرة على العالم [2]، أو ما يعرف بـ (السيادة العالمية لليهود).

إن ما دعم فكرة المؤتمر الصهيوني بطرح مسألتي الهجرة والاستيطان، هو تشجيع بريطانيا [*] لها، حيث يعتبر "اللورد بالمرستون" من أشد المتحمسين لفكرة توطين اليهود في فلسطين منذ توليه وزارة الخارجية البريطانية، وحتى بعد تسلمه رئاسة الوزارة فيما بعد حيث كان يعتقد بأن (بعث الأمة اليهودية سيعطي القوة للسياسة الانجليزية)، وقد أصدر

[1] - عماد جاد، **ماذا بقي من الصهيونية؟**، مجلة السياسة الدولية، العدد 72، أفريل 2008، ص 96.

[2] - غازي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[*] - قبل ذلك تنبت فرنسا فكرة توطين اليهود في فلسطين، حيث شجع "نابليون بونابرت" فكرة التوطين وكان هدفه في ذلك جلب الجاليات اليهودية في الشرق، وجمعها تحت لوائه لتحارب معه، بالإضافة إلى إيجاد حاجز مادي بشري يفصل ما بين مصر وسوريا واستغلال ذلك في تسهيل احتلال فرنسا لكل منهما.

بالمرستون عام 1839 تعليماته إلى القنصل البريطاني في القدس "وليام يونغ" بمنح اليهود في فلسطين الحماية البريطانية لضمان سلامتهم وصيانة ممتلكاتهم وأموالهم [1]، وبتوجيه من "بالمرستون" قامت صحيفة "جلوب" الناطقة باسم وزارة الخارجية بنشر سلسلة من المقالات في نهاية 1839 تدعو فيها إلى تكوين (دولة يهودية) مستقلة في فلسطين حال توفر عدد كاف من المهاجرين اليهود يسمح بإقامة (دولة) لهم فيها [2].

ولتحقيق هدف الحركة الصهيونية قامت هذه الأخيرة بإنشاء العديد من المؤسسات المالية والتنظيمية من أجل تجنيد الإمكانيات المالية والبشرية والسياسية لصالح المشروع الصهيوني، ومن هذه المؤسسات "الصندوق القومي اليهودي" الذي أنشأ سنة 1903 وكان الهدف منه شراء الأراضي بفلسطين [3]. وبعدها توالت الهجرات اليهودية إلى فلسطين وبلغت ذروتها إبان فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين (1917-1948) وصدور "وعد بلفور" سنة 1917 والذي تتعهد بموجبه بريطانيا بإقامة (وطن قومي لليهود في فلسطين).

كما بلغ عدد اليهود في فلسطين قبل سنة 1948 - وبعد 51 عاما من تاريخ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول - 650 ألف يهودي من مختلف دول العالم، قدموا مستغلين الظروف السياسية السائدة في دول شرق وغرب أوروبا وبعض دول الشرق الأوسط [4].

---

[1] - أمين عبد الله محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981، ص ص 16-17.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص 17.

[3] - راسم محي الدين، **إيديولوجية وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان**، مجلة قضايا إسرائيلية، رام الله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العدد 54، سبتمبر 2014، ص 15.

[4] - نبيل محمود السهلي، **ملامح البنية الديمغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية (لإسرائيل) حتى عام 2015**. دمشق: صفحات للدراسات والنشر، ط1، 2008، ص 08.

إن التجمعات الاستيطانية التي أنشأت في هذه المرحلة كانت كلها ذات طبيعة عسكرية، إذ كان يخطط لبنائها في أماكن يسهل الدفاع عنها كرؤوس التلال والهضاب ومشارف الوديان والممرات، كما أنها مركزا للقوى البشرية المدربة عسكريا واللازمة للقوات المسلحة، وتساهم أيضا في تأمين الحدود الخارجية والمناطق الداخلية الحيوية [1]. كما أن امتداد هذه التجمعات الاستيطانية كان في المناطق المحاذية للحدود السورية واللبنانية والأردنية (الحدود الشمالية والشرقية لفلسطين)، مما يوحي هذا بأهداف المشروع الصهيوني في التوسع الإقليمي مستقبلا.

ثانيا: الهجرة اليهودية من سنة 1948 – حرب 1967.

شرعت إسرائيل بعد احتلال فلسطين سنة 1948 – وتهجير وطرد وهروب غالبية العرب الفلسطينيين من وطنهم – في سن مجموعة من القوانين، كقوانين إقامة سلطة التطوير سنة 1950، وقانون حارس أملاك الغائبين في نفس السنة، وقانون أراضي البور 1951، ولاحقا إقامة دائرة أراضي إسرائيل سنة 1960 كقانون أساسي لتجميع إدارة 93 % من الأراضي الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية، كما عملت لإقامة مؤسسات تدير هذه الأراضي وتوجيهها لإنجاز مشاريع الغرض منها تهويد الحيز، من خلال إنشاء مستوطنات والحيلولة دون رجوع هذه الأراضي إلى أصحابها العرب الفلسطينيين، في حال إقرار تسوية جيوسياسية في المستقبل [2].

[1] - عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف...**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 118-119.

[2] - راسم محي الدين خمايسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

والملاحظ أن كل هذه القوانين وغيرها [*] عبرت بشكل واضح عن نزعة الفكر الأمني الإسرائيلي في بعده الاجتماعي، لإضفاء الصبغة الشرعية على الاحتلال الذي سيطر على الأرض الفلسطينية بالقوة، بل ذهبت هذه القوانين إلى أبعد من ذلك حين اعتبرت أصحاب الأراضي الأصليين والمبعدين من الغائبين، وقد امتدت صلاحيات هذه القوانين لتطول الوقف الإسلامي، حين تحول القائم على أملاك الغائبين مسؤول عن تأجير أملاك الوقف الإسلامي واستخدامها، والتي تبلغ 30% من مجموع أملاك الغائبين و16/1 من أرض فلسطين التاريخية كلها [1].

وقد تم في الفترة ما بين 1948-1951 استقطاب حوالي 687 ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين، أي بمعدل سنوي بلغ 172 ألف، وهي نسبة كبيرة مقارنة بموجات الهجرة الأخرى، وترجع أسباب ضخامة موجة الهجرة في هذه الفترة إلى نتائج الحرب العالمية الثانية وتزايد معسكرات اعتقال اليهود في أوروبا، ولقد بلغ إجمالي اليهود المهاجرين في هذه الفترة حوالي (1119000) مهاجر يهودي [2].

---

[*] - هناك قوانين أخرى أصدرتها إسرائيل منها: قانون استملاك الأراضي 1952، وقانون التصرف عام 1953، وقانون تقادم العهد 1957، وكلها تفقد حقوق العرب في ملكية أراضيهم، أنظر: نبيل محمود السهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 14-15.

[1] - نبيل محمود السهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 14-15.

[2] - طعان الأشقر، **خطر الهجرة الجديدة**، بيروت: دار العلم للملايين، 1976، ص 13.

ثالثا: الهجرة اليهودية من 1967 – مؤتمر مدريد للسلام 1991 .

إن احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام 1967 كان الهدف منه التوسع وفسح المجال أكثر لإقامة مستوطنات جديدة تستوعب أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين، بالإضافة إلى ذلك سيطرتها على منابع المياه في تلك المناطق والثروات الموجودة بها.

كما توجهت إسرائيل أيضا إلى إقامة ما يسمى بـ"المستوطنات الدينية"، وكانت أوّلها التي أنشأت على مداخل مدينة الخليل عام 1968، والتي بواسطتها تغلغلت إسرائيل إلى قلب المدينة، وعملت على تهويد المسجد الإبراهيمي ومدينة الخليل بمزاعم وأساطير دينية ورفعت الأحزاب الدينية حينها وحركة "غوش ايمونيم" وحزب الليكود شعارا ينادي بـ(حق اليهود المطلق في استيطان أي بقعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة) [1]، تماما كما فعلت بعد حرب 1948.

وقد عملت إسرائيل منذ حرب 1967 باتخاذ الإجراءات اللازمة لتهويد القدس، حيث اتخذ الكنيست قرارا يضم القدس العربية (الشرقية) بالقدس الغربية المحتلة سنة 1948، وتم توطين في الفترة ما بين 1967-1977 وهي فترة حكم حزب العمل – حوالي 182 ألف مستوطن في 58 مستوطنة، مقسمة على النحو التالي: 75 ألف في مدينة القدس و6500 في باقي الضفة الغربية و 500 في قطاع غزة، وفي الفترة ما بين 1977-1984 وهي

[1] - غازي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

فترة حكم حزب الليكود ارتفع عدد المستوطنين في القدس من 75 ألف مستوطن إلى 85 ألف ليصل في سنة 1995 إلى 170 ألف مستوطن [1].

إن هدف الحركة الصهيونية في هذه المرحلة كان واضحا وهو تهويد الأماكن المقدسة في فلسطين، بالإضافة إلى السيطرة على الأرض ومصادر المياه المهمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل على إيجاد حل للسكان العرب يقوم على استخدام القوة العسكرية واستخدام المجازر الجماعية لترحيل العرب وتجريدهم من حقوقهم الوطنية والسياسية وتقطيع التواصل الحيزي والعمراني وتقسيمه إلى وحدات تتصل بواسطة حيز تسيطر عليه المستوطنات اليهودية [2].

رابعا: الهجرة اليهودية بعد سنة 1991.

تميزت هذه المرحلة بتوافد كبير لليهود الروس إلى إسرائيل، حيث كان ذلك جراء تفكك الاتحاد السوفيتي، ولم يتمكن مؤتمر مدريد للسلام 1991 ولا حتى اتفاق أوسلو الموقع في 1993/09/13 من الحد من انتشار المستوطنات والهجرة اليهودية إلى إسرائيل، حيث بلغ أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل بين سنتي 1990-1994 حوالي 609.322 مهاجر يهودي ، كما قدرت مساحة المستوطنات المبنية – في سنة 1991 – بحوالي 1.7 من مساحة الضفة الغربية سيطر عليها حوالي 274 ألف مستوطن يهودي، بينما كان عددهم لا يتجاوز 96 ألف مستوطن مع بداية عام 1991 [3].

---

[1] - نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في القدس والشرعية الدولية**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للقدس، احتفالية الأردن بالقدس عاصمة الثقافة العربية، عمان 2009، ص ص 16-17.

[2] - راسم محي الدين خمايسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 43-61.

[3] - خالد عايد، **الهجرة اليهودية والاستيطان في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 07، 1991، ص 301.

أعلن مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل عام 1995 أن الحكومة والمنظمات اليهودية والصهيونية والأفراد اشتركت في إنشاء مستوطنات في فلسطين كان منها 303 مستوطنة بنسبة 28% من الجملة بعد سنة 1967، وخص الضفة الغربية وقطاع غزة من هذه المستوطنات 137 مستوطنة عام 1995، وأقر المكتب أنه كان هناك 150 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية وكان يقيم بها نحو 226 ألف نسمة في نهاية 2002 [1].

شهد العقد الأخير من القرن الماضي توافد أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إلى إسرائيل حيث بلغ العدد ما بين 1990-1999 حوالي 956.289 يهودي، ليبدأ معدل الهجرة في الزيادة الضعيفة ما بين سنتي 2000-2013، وتزايد نسبي في سنتي 2014 و2015 ، ويمكن تفسير الزيادة الضعيفة لمعدلات الهجرة في الفترة ما بين (2000-2013) إلى استنفاذ المجموعات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على البلدان المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، أما التزايد النسبي في سنتي 2014 و 2015 فيمكن رده -في بعض جوانبه – إلى التراجع النسبي في حجم التهديدات الخارجية والنشاط الواسع للقوى اليمينية والدينية التي تهيمن على الحكومة الإسرائيلية في برامج الهجرة والاستيطان والتهويد [2].

لقد ركز الفكر الأمني الإسرائيلي منذ بدايات نشوءه على عنصري الأرض والسكان، حيث كان ولا يزال الهدف الأساسي للحركة الصهيونية وإسرائيل هو الاستيلاء على أكبر

[1] - محمد الديب، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1967-2003**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثامن، أكتوبر 2003، ص 137.

[2] - محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2016، ص 85.

مساحة من أرض فلسطين، واستيعاب أكبر عدد من المهاجرين اليهود، وعلى الرغم من المخططات والمشاريع الاستيطانية التي نفذت على أرض الواقع إلا أن هناك مشاريع مازالت مطروحة للمستقبل تسعى إسرائيل إلى إسقاطها على أرض الواقع، للتوسع أكثر، والحيلولة دون حدوث تفوق سكاني فلسطيني من شأنه أن يهدد الأمن الإسرائيلي بشكل مباشر، وما يؤكد ذلك التقرير الموسع والشامل الذي صدر عن "منظمة السلام الآن" peace Now organization [*] في 24 فيفري 2015، والذي تطرق إلى البناء الاستيطاني خلال العام 2014، وإبان حكومة رئيس الوزراء الحالي "بنيامين نتينياهو" (Benyamin-Netanyahu) حيث تطرق التقرير إلى ثلاث محاور رئيسية هي [1]:

- البناء الفعلي للمستوطنات الذي تم خلال عام 2014، حيث تم رصد زيادة ما نسبته 40% على البناء الفعلي في المستوطنات الإسرائيلية، والبؤر الاستيطانية المنتشرة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، وبلغ عدد الوحدات السكنية التي تم بناءها 3100 وحدة (2813 وحدة في المستوطنات و287 وحدة في البؤر الاستيطانية [**]).
- العطاءات التي طرحت في نفس العام، وبحسب التقرير تم طرح عطاءات لبناء 4485 وحدة سكنية استيطانية في مختلف المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية خلال عام 2014 فقط، كما تضمن التقرير أيضا على العطاءات التي منحت لبناء وحدات سكنية في

---

[*] - منظمة السلام الآن أو (شالوم آخشاق) هي منظمة غير حكومية، يسارية داخل إسرائيل، هدفها إقناع الإسرائيليين والحكومة أن احتلال الأراضي الفلسطينية غير مقبول بأي صورة، وتركز على حل الدولتين للصراع العربي-الإسرائيلي.

[1]- P.N.O, **3erd Netanyahu government: uol-increase in construction,** A report by settlement watch. Peace now. February 2015. pp.1-11.

[**] - أي أن البناء الفعلي لا يتم في المستوطنات الإسرائيلية فقط والتي تعتبرها إسرائيل (شرعية)، وإنما يحدث أيضا في البؤر الاستيطانية الإسرائيلية غير الشرعية.

مختلف المستوطنات الإسرائيلية منذ عام 2003 إلى غاية عام 2014، والتي بلغ عددها 24130 وحدة سكنية.

- المخططات التي صادقت عليها حكومة "بنيامين نتينياهو" حيث طرح التقرير بأن هذه الحكومة الممتدة من شهر مارس 2013 إلى شهر جانفي 2015 صادقت على 66 مخطط يشمل بناء 10.113 وحدة سكنية استيطانية في المستوطنات المنتشرة على أراضي الضفة الغربية .

وفي إطار ما سبق يتبين أن السياسة الاستيطانية الإسرائيلية خلال المراحل الأربع السابقة، استهدفت بشكل كبير زرع الوجود الإسرائيلي على الأرض العربية، وجلب المزيد من المهاجرين اليهود بغرض الحد من التغير الديمغرافي الآخذ في التحول تدريجيا لصالح العرب، وقطع التواصل بين المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيا، وفي المقابل تهيئة الفرصة لوجود عسكري إسرائيلي سواء من خلال قوات الجيش الرئيسية أو عن طريق الاستعانة بمستوطنين مسلحين يتبعون هذه القوات يتم نشرها أو إعادة نشرها من جديد حينما تقتضي الضرورة الأمنية ذلك [1].

لا تزال الهجرة اليهودية إلى فلسطين تمثل أكبر المخاطر على مستقبل المنطقة لأنها تعني مزيدا من السيطرة على الأرض، وإزاحة المزيد من الفلسطينيين من ديارهم، فضلا عن بناء مستوطنات جديدة وتعديل التركيبة السكانية، بحيث لا تجعل من اليهود في المستقبل أقلية أمام عرب 1948 مضافا إليهم بقية الفلسطينيين، وفي تداخل جغرافي يصعب معه فض الاشتباك البشري، وعلى الرغم من المحاولات الإسرائيلية للزيادة من

[1] - غازي حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

عدد اليهود إلا أنها تدرك كونها ستفقد الغالبية اليهودية في فلسطين، كما يزداد تدريجيا الجدل في إسرائيل حول ما يسمى بـ"المشكلة الديمغرافية" التي تهدد بشكل واضح الحفاظ على (يهودية الدولة) من وجهة نظر إسرائيل [1]، ويشكل هذا الجدل محفزا لظهور خطط وبرامج سياسية خطيرة جدا على الدول العربية ومن بينها انتشار فكرة (الترانسفير) أو الترحيل الجماعي للعرب من وطنهم.

إن النمو الديمغرافي الإسرائيلي الذي يصل اليوم إلى أكثر من 8 مليون نسمة اعتمد في الأساس على الهجرة متعددة الطوائف والأصول العرقية غير المتجانسة وليس على الزيادة الطبيعية مما يثير ذلك إشكاليات وتناقضات حادة داخل إسرائيل، مازالت مطروحة إلى يومنا هذا كعلاقة الدين بالوجود السياسي لإسرائيل والهوية اليهودية، والانقسام الموجود بين اليهود الغربيين (الأشكنار) ويهود الشرق (السفارديم) [2] من جهة، وبين اليهود المتدينين (الحرديم) واليهود العلمانيين من جهة أخرى، وبين المهاجرين الجدد (المهاجرين الوافدين من الاتحاد السوفيتي سابقا)، وبين السكان الأصليين من العرب الفلسطينيين وبين السكان اليهود. وبالتالي فإن إسرائيل تعاني بفعل التناقضات في التركيبة البشرية من أزمة اجتماعية وثقافية، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية التي رافقتها منذ سنة 1948 [3].

---

[1] - Edward Azar. R.D. Mclaurin. **demographic change and political change:population pressures and territorial control in the Middle East**. International Interaction. united Kingdom.vol05.1979.pp278-285.

[2] - نبيل صالح، **المشهد الاجتماعي**، الباب السادس من تقرير مدار الاستراتيجي 2015، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2015، ص ص 205-206.

[3] - خالد أبو عصبة، **اتجاهات تحول التركيبة الاجتماعية ودور المستوطنين في إسرائيل**، ملخص ورقة مقدمة لندوة "إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام 2015"، عمان، يومي 2007/08/27.28

وفي سياق ما سبق، يتضح أن هدف المشروع الصهيوني هو إقامة (دولة يهودية نقية) والآلية التي يجب أن تقوم عليها هذه الفكرة هي الاستيطان الذي يجب أن يكون اجلائيا، أي أن يقيم الصلة الجديدة بالأرض المراد استيطانها عبر قطع العلاقة القائمة بينها وبين السكان الأصليين، وعليه حتى تتحول أرض فلسطين إلى "قاعدة آمنة" للمشروع الصهيوني لابد من تهويدها كاملة أرضا وشعبا، وهذا ما يعني أن أمن إسرائيل الاستراتيجي يرتكز على مهمة (تهويد فلسطين) وتغييب سكانها الأصليين وإحلال مستوطنين يهود مكانهم بكثافة عالية.

ويبقى عنصري الاستيطان والهجرة ذا أهمية قصوى في الفكر والسياسة الأمنية الإسرائيلية كونهما يلعبا الدور العملي والتطبيقي للسيطرة على الأراضي، وما يؤكد ذلك انتشار الحواجز العسكرية على طول الطرق الرئيسية وعلى الغرب من المستوطنات للدلالة على أهميتها في سياسة إسرائيل الأمنية.

المبحث الثاني: القدرات الإستراتيجية والعسكرية.

أخذ موضوع الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية محورا مركزيا في الفكر الإسرائيلي ومازالت القدرات العسكرية أحد العوامل الأكثر بروزا وحسما على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى الرغم من أهمية العوامل الأخرى السياسية والاقتصادية إلا أن التفوق المباشر على الصعيد الاستراتيجي كان دائما للطرف الممسك بزمام الأمور العسكرية، فبناء القوة العسكرية الذاتية يعد بمثابة العقيدة العسكرية التي تحدد المبادئ العامة لاستخدام القوة، عندما يتطلب الأمر تنفيذ الأهداف الإستراتيجية والسياسية لإسرائيل، يقول الجنرال "يسرائيل تال" : **(إن العقيدة الأمنية الإسرائيلية نصت دائما على أن جيش الدفاع الإسرائيلي يجب أن يحتفظ بالقدرة على الردع، وإذا لم يكن الردع كافيا عليه أن يحسم، فالردع والحسم وجهان لعملة واحدة)** [1].

ولهذا سعت إسرائيل إلى بناء قوة عسكرية تتمتع بتفوق كيفي يتيح لها تعويض النقص الكمي في الإمكانات والمعطيات الإستراتيجية، بالقياس إلى الإمكانات والمعطيات المقابلة عربيا [2]، حيث تدرك إسرائيل أن في وضعيها الجغرافي والسكاني نقاط ضعف لا تجعلها قادرة على المجازفة بخسارة معركة واحدة خوفا من انهيارها وزوالها عن الوجود [3]، لذلك اعتمدت على سياسة هجومية عنيفة تهدف إلى إزالة أي مصدر للخطر عليها، وإلى ردع خصومها وأعدائها، ولتحقيق الأمن الإسرائيلي استلزم على إسرائيل بناء جيش قوي ومجهز بأحدث الأسلحة ومدعوم بنظام متطور للإنذار المبكر وبصناعة عسكرية متقدمة.

---

[1] - أحمد بهاء الدين شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[2] - محمود عزمي، **الإمكانات العسكرية الإسرائيلية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 258، 2002، ص 135.

[3] - يهتو شفاط هركافي (وآخ)، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

أدرك "ديفيد بن غوريون" مبكرا أهمية اعتماد العلم والتقنية في بناء قدرة عسكرية إسرائيلية تحافظ على وجود إسرائيل وترعى أمنها حيث يقول: **(لدينا القدرة على مواجهة كل عدوان قد يشن ضدنا سواء من داخل هذا البلد أو من البلاد المجاورة، بيد أن هذه القدرة قائمة على صعيد الترجيح أكثر من كونها قائمة على صعيد التنفيذ)** [1]، ويضيف قائلا: **(نحن مطالبون بإخراج هذه القدرة من الترجيح إلى التنفيذ، وهذا ما لا نستطيع فعله إلا بالتعبئة الكاملة للاقتصاد والطاقة البشرية والقدرة على التنظيم واستغلال العلم والتقنية)** [2]، والمقصود هنا ضرورة تطوير بنية أساسية للبحث والإنتاج العسكري تكسب إسرائيل أثناء وجودها القدرة على الاستمرار في الاحتفاظ بتفوق نوعي في شبكات الأسلحة والمعدات التي تحقق النصر في الحرب والمعارك القتالية، وتسمح للجيش الإسرائيلي بالدفاع عن الوجود الإسرائيلي وتحقيق مفهوم الردع.

وهذا ما تحقق فعلا على أرض الواقع، حيث شكلت سياسة الردع الفعال والضربة الاستباقية، وتأمين القدرة على المناورة الميدانية في القتال على أكثر من جهة –أركانا أساسية في العقيدة والفكر العسكري الإسرائيلي- وعلى الرغم من التغيرات التي حصلت في التعامل مع الوجود الإسرائيلي حيث لم يعد المطلب هو زوال إسرائيل بل إمكانية التعايش المشروط بتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الأخيرة لازالت متمسكة بمبدأ القوة والحرب في عقيدتها العسكرية، ولازالت تولي أهمية قصوى للاعتبارات الأمنية-العسكرية وتغليبها على الاعتبارات السياسية (عملية التسوية السلمية)، كما أن إسرائيل

[1] - غيرشون ريغلين، إلحانان اورن، **ديفيد بن غريون: يوميات الحرب (1947-1949)**، (ترجمة: سمير جبور)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1993، ص 16.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص ص 16-17.

لا تجد تناقضا أو تعارضا منطقيا بين استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وبين مسالك عملية التسوية السلمية [1].

ولهذا شكلت فكرة الحرب حيزا مهما في الفكر العسكري الإسرائيلي، يقول الأستاذ الدكتور حامد ربيع: **(أن إحدى المبادئ التي قام عليها الفكر الصهيوني عقب إنشاء إسرائيل هو فكرة "الحرب الدورية" كل فترة معينة – في حدود عشر سنوات إجمالا- يتعين عليها أن تدخل في حرب تؤدي عدة وظائف: تحقق توسعا تخلق التعاطف العالمي، تصدر مشاكلها، تدعم اقتصادها بالمعونات والمكتسبات)** [2].

وحتى يتحقق الانتصار في الحرب التي تخوضها إسرائيل يركز الفكر العسكري الإسرائيلي على أهمية التفوق النوعي التكنولوجي لمنظومة الأسلحة العسكرية، ويرى "يهو شفاط هركافي (وآخ) [*] في كتابه "الكمية والنوعية في الإستراتيجية العسكرية" أنه لا يجب إهمال التوازن بين الكمية والنوعية في بناء القوة العسكرية الإسرائيلية فيقول [3]: **(هناك ضوابط تتعلق بالحد الأدنى للكمية من أجل مواجهة أي تهديد كمي، كما أن التهديد يتغير أيضا من الناحية النوعية مع الوقت، وهكذا فالتحسين النوعي مطلوب أولا وقبل كل شيء لمواجهة النوعية المتصاعدة لا كتعويض عن الكمية بالذات).**

فرضت هذه المعطيات على إسرائيل تعزيز المؤسسة العسكرية لتكون قوة متميزة في ميدان الحرب، ومن خلال تتبع مسار نشأتها الذي يعود إلى مرحلة ما قبل عام 1948

---

[1] - موسى الحديدي، **مرجع سبق ذكره**.

[2] - حامد ربيع، **قراءة في فكر علماء الإستراتيجية، كيف تفكر إسرائيل؟**. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص 09.

[*] - يهو شفاط هركافي (وآخ)، (1921-1991)، أستاذ الدراسات السامية، ورئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلي السابق.

[3] - يهو شفاط هركافي (وآخ)، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

يمكن رصد العوامل العديدة التي ساهمت في تنامي دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، والتي منها:

- دور العقيدة الصهيونية والتراث الثقافي اليهودي اللذان يركزان على أهمية القوة والقتال في تحقيق الأهداف الصهيونية.
- تمتع المؤسسة العسكرية بدرجة كبيرة من الاستمرارية والتكيف والاستقلالية، بالإضافة إلى القدرة على التغلغل في كافة المناحي الحياتية الإسرائيلية [1].
- اتساع دور الجيش الإسرائيلي، حيث امتد إلى الكيبوتس [*]، والتعليم وتربية الشباب والتدريب المهني وتطوير الأسلحة وصناعات أخرى ترتبط بالاقتصاد العسكري [2]، بالإضافة إلى تدخل الجيش في نشاط المؤسسة السياسية [**].

ويمكن تقسيم عناصر بنية القدرة العسكرية الإسرائيلية إلى ما يلي:

أولا: القوات المسلحة الإسرائيلية:

تعود بدايات تشكل هذه القوات إلى ما قبل قيام إسرائيل على أرض فلسطين في 15 ماي 1948 حيث تكونت بعض المجموعات المسلحة خلال الفترة من (1904 إلى 1914) مثل مجموعة "بار جيورا" التي تشكلت في سبتمبر عام 1907 ثم تحولت إلى "هاشومير" في إفريل عام 1909 والتي ظلت قائمة حتى الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920، وكانت "هاشومير" تضم أبرز اليهود المدربين على حمل السلاح (النخبة) وكان عملها

[1] - عبد الغفار الدويك، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

[*] - الكيبوتس: كلمة عبرية تعني (التجمع).

[2] - سيد عليوة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50-59.

[**] - للتوسع أكثر أنظر: عبد الغفار الدويك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 187-206.

ينحصر في توفير الحماية لليهود من سطو العصابات المسلحة، وفي الحرب العالمية الأولى (1914-1918) تطوع غالبية يهود فلسطين في الخدمة العسكرية، وحاربوا إلى جانب القوات البريطانية التي غزت فلسطين ضد قوات الدولة العثمانية، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) انتهز يهود فلسطين هذه الفرصة وشكلوا لواءا يهوديا وكان هذا اللواء ضمن القوات البريطانية. يقول العقيد "ماينر ترهاكن" [1]: **(أن أهمية إنشاء اللواء اليهودي مهمة سياسية يدرك تشرشل كل أبعادها، إذ أن هذا اللواء سيجد نفسه بعد انتهاء الحرب قريبا من فلسطين، وهذا يعني دولة يهودية، إن و ايزمان يعمل ويطالب بإنشاء هذا اللواء، وفي ذهنه هذا الهدف.. بهذا يكون عندنا نصف مليون يهودي يزحفون إلى فلسطين، وينهون مسألة الشرق الأوسط إلى الأبد).**

وفعلا كان هذا اللواء هو البذرة الأولى لتشكل القوات المسلحة الإسرائيلية التي بلغ حجم تعدادها في ماي 1948 قرابة 64000 فرد [2]. أما الآن فتشكل القوات البرية الإسرائيلية مع القوات الجوية والقوات البحرية تنظيما عسكريا متكاملا على المستوى الإستراتيجي، بالإضافة إلى كون الجيش الإسرائيلي يمثل جهازا عسكريا ومدنيا في آن واحد استنادا إلى فلسفة (عسكرة المجتمع الإسرائيلي) والتي تعني الاعتماد على جيش يضم كافة أفراد المجتمع يمكن تعبئته عند الضرورة تطبيقا لمفهوم (الأمة المحاربة) التي نادى بها "حاييم وايزمان" [3].

ويقدر المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (إلى غاية شهر نوفمبر 2015) عدد أفراد الجيش الإسرائيلي (العامل والاحتياطي) بحوالي 632.500 عسكري، و176500

[1] - محمود شيت خطاب، **العسكرية الإسرائيلية**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1968، ص 118.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص 119.

[3] - هيثم الكيلاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

عسكري في إطار العمل و 465.000 احتياط، ويمتلك هذا الجيش المعدات القتالية التالية: 1408 دبابة قتال رئيسية، 6300 ناقلة جند مدرعة (منها 5000 احتياط)، 3063 سلاح مدفعية (منها 2533 احتياط)، قاذفة الصواريخ 20، صواريخ أرض-أرض، 3 سفن مرسى، أما القوات الجوية فقد تضمنت أكثر من 640 طائرة قتالية، 202 مروحية وأكثر من 25 طائرة استطلاع بدون طيار [1]، كما بلغت النفقات العسكرية الفعلية في سنة 2015 ، 15.5 مليون دور أمريكي.

والملاحظ أن القوة العسكرية في الفكر الأمني الإسرائيلي لا تستند إلى الكمية بقدر ما هي متوجهة إلى النوعية، وهذا ما يؤكده نوع المعدات القتالية التي يمتلكها الجيش الإسرائيلي، إيمانا منهم بأن الجيش حتى يكون قوي لابد أن يعتمد على معدات يحتوي أجهزة متطورة ذات دقة عالية، والتي من شأنها أن تمكن الجيش الإسرائيلي من الانتصار في الحروب المستقبلية.

[1] - IIS. **the Military balance: the annual Assessment of global military capabilities and defense economics 2016**.london: the institute fir national security studies.2016.pp 333-335.

ثانيا: أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية:

لقد لعبت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ومنذ البداية دورا هاما في بلورة وتشكل نمط الفكر الأمني الإسرائيلي هذا من جهة، وفي مواجهة التحديات التي تعترض أمن إسرائيل ووجودها من جهة أخرى، كما تعتمد القيادة الإسرائيلية على هذه الأجهزة وما تقدمه من معلومات وتقديرات إستراتيجية وعملياتية ودورها في صناعة القرارات وتوجيه السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية.

لذلك اهتم "دافيد بن غوريون" منذ البداية بإنشاء مصلحة الاستخبارات الإسرائيلية باعتماد على مؤسسات موروثة كانت موجودة قبل سنة 1948، حيث قام بإنشاء 05 فروع كبرى للاستخبارات وهي (شاي، شين بيت، علياه بيت، فرع خاص مهمته إقامة صلات مع موظفي الاستخبارات في الدول الأخرى وفرع خامس اقتصر اهتمامه بشؤون البوليس)[1]، وفي سنة 1951 قام "بن غوريون" بإعادة تنظيم جهاز الاستخبارات فبقي كل من فرعي "علياه بيت" و"الفرع الخاص بالشرطة" مكلف بمسؤوليات محدودة، واحتفظ فرع "الشين بيت" بدوره في الحفاظ على الأمن الداخلي، واستحدث فرعان آخران هما: "أمان" الفرع الذي يقتصر على الشؤون العسكرية، والفرع الأكبر "الموساد" الذي له صلاحيات متعددة ومتنوعة ومهمته الأساسية جمع المعلومات من الخارج وتحليلها وذلك في أي ميدان قد تكون لإسرائيل مصلحة فيه [2].

كما تنبع فلسفة الاستخبارات الإسرائيلية من طبيعة المجتمع الإسرائيلي، حيث أن السمة الغالبة لهذا المجتمع هي التنافر وعدم الانسجام نتيجة تعدد الجنسيات واختلاف

---

[1] - دينيس انربنرغ وآخرون، **الموساد جهاز المخابرات الإسرائيلية السري**، (ترجمة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت)، ص ص 06، 07.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص 07.

البيئات التي جاء منها اليهود لإقامة الاستيطان الإحلالي في فلسطين، فقد نقلت جماعات المهاجرين عاداتها وتقاليدها المتباينة إلى إسرائيل، ويتضح هذا التباين في التفرقة العنصرية بين طوائف اليهود "الأشكناز" و"السفارديم" ويهود "الفلاشا السود"، كما يظهر الخلاف داخل المجتمع الإسرائيلي في انقسامه إلى جناحين الأول ديني والثاني علماني [1]، وبالتالي أخذت أجهزة المخابرات على عاتقها الحد من هذا الانقسام للحفاظ على الأمن الداخلي للمجتمع الإسرائيلي.

أما على المستوى الخارجي فهي تسعى إلى جمع المعلومات عن الدول المحيطة بها خاصة الدول العربية (القدرات والإمكانيات والنوايا المستقبلية)، كذلك الدول الإقليمية خاصة إيران وكل ما يتعلق بالملف النووي الإيراني [2] ، بالإضافة إلى المراقبة الوثيقة للنشاط المعادي للصهيونية في كل أنحاء العالم.

وهناك مجموعة من العوامل التي تمكن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية من القيام بعملها وأهمها [3]:

- عدم الدخول في الأنشطة الحزبية والقوى السياسية الإسرائيلية.

---

[1] - عبد الوهاب محمد الجبوري، **مفهوم نظرية الاستخبارات الإسرائيلية وفلسفتها وأساليب عملها**، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، المنتدى العربي للدفاع والتسلح.

www.defence-arab.com/vb/showthread.php?29092&langid= 4.

تاريخ آخر زيارة للموقع: 2021/08/19

[2] - ميخائيل بار زوهر، نسيم مشعل، **الموساد: العمليات الكبرى**، الأردن: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، 2011، ص ص 17-36.

[3] - وجيه الحاج سالم وآخرون، **الوجه الحقيقي للموساد**، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، 1987، ص ص 13-38، 44-47.

- استغلال تواجد اليهود في كل أنحاء العالم، حيث ينتشر اليهود في أكثر من مائة دولة يحملون جنسياتها، ويتكلمون لغات هذه البلدان مما يشكل كل ذلك رصيدا مهما لأجهزة المخابرات الإسرائيلية في عملية انتشارها الدولي.

- الميزانية الضخمة التي تنفقها الأجهزة الأمنية وخاصة المخابرات، والتي تحصل عليها من مصادر متعددة، ومن موازنة الحكومة والوكالة اليهودية ومن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ومن دول مختلفة مقابل خدمات يقدمها جهاز الموساد لهذه الدول (معلومات، اعتقالات...).

ثالثا: الصناعة العسكرية:

إضافة إلى القوى الكبرى التي تعمل في سوق الأسلحة العالمية، تعد إسرائيل اليوم من بين الجماعات الصغيرة التي تنتج وتصدر وسائل قتالية منافسة، حيث تعد عمليات وجود الصناعة العسكرية المتقدمة فيها – حسب وجهة النظر الإسرائيلية – من ضرورات وجودها خاصة في ظل تنامي التهديدات المتأتية من البيئة العربية والإقليمية .

إن الصناعة العسكرية الإسرائيلية ليست وليدة الوقت الراهن، وإنما كانت لها جذور ترجع إلى زمن الاحتلال البريطاني لفلسطين، حيث ساعد هذا الأخير الحركة الصهيونية في جمع وتهريب الأسلحة وآلات صناعتها من الدول الأوروبية الغربية والشرقية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توجه "دفيد بن غوريون" إلى الولايات المتحدة الأمريكية بهدف حل مشكلة السلاح التي يواجهها اليهود –حسب رأيه- حيث قال [1]: **(كنت اعتقد أنه بعد انتهاء الحرب سوف تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية ببيع بعض مصانع الأسلحة التي تمتلكها والتي تفيض عن حاجتها... وهذا بالضبط ما كنا بحاجة إليه... اشترينا**

[1] - أحمد بهاء الدين شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

الآلات، وفكت وشحنت أجزائها منفصلة إلى فلسطين على اعتبار أنها آلات صناعية... حتى وصل كل جزء من هذه الآلات إلى الجهة المقصودة ولم ينكشف أمرها).

كانت تلك البذرة الأولى، وبعدها تطورت الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وأقيم قسم البحث والتطوير جزءا من وزارة الدفاع في إسرائيل سنة 1952، ثم استقل في كيان منفصل تحت مسؤولية الحكومة سنة 1958 (رفال، سلطة تطوير الوسائل القتالية)، وبعد ذلك أسست منظمة لتطوير الوسائل القتالية المركزية في إسرائيل (بيدك) سنة 1953 من أجل صيانة طائرات سلاح الجو الإسرائيلي وتطويرها، تطورت فيما بعد لتصبح شركة حكومية (الصناعة الجوية)، ووسعت مجالات نشاطها حتى أقيم عدد من مراكز إعادة التطوير والصيانة خاص بالمراكب المدرعة [1] لصعوبة حيازة العرب للرادع النووي في المدى القريب مما يشجع إسرائيل في العمل على حيازة الرادع النووي أن العرب لم تتوفر لهم الظروف المواتية لامتلاك مثل هذا الرادع، وفي ذات الوقت فإن إسرائيل ستعمل كل ما في وسعها لحرمان العرب من الحصول على هذا السلاح، والدليل على ذلك ما أقدمت عليه إسرائيل من ضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981 لحرمان العراق من إمكانية تطوير قدراته النووية.

ويرى الإسرائيليين بأن الصناعات العسكرية حققت قفزة كمية ونوعية ابتداء من عام 1967، وهذا يرجع في نظرهم إلى حالة الصراع القائمة مع الدول العربية، والتوسع في حجم الجيش الإسرائيلي وزيادة مشترياته من الأسلحة، إلى جانب السمعة العالمية التي تمتع بها هذا الجيش بعد الانتصارات المتتالية التي حققها على الجيوش العربية على حد

[1] - نبيل محمود السهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

قول الباحث في مركز "جافي" للدراسات الإستراتيجية (إسرائيل) آهارون كلايمن (Aharon Klieman) [1].

لقد أدى الحرص على تعزيز متطلبات الأمن، ومنحها الأولوية عن غيرها من احتياجات المجتمع الإسرائيلي إلى تقوية وتدعيم دور الهيئات ذات الطبيعة العسكرية وتعظيم دور القادة العسكريين والعلماء والصناعيين والفنيين الذين يعملون في هذه المجالات وتكونت مصالح مشتركة تجمعهم مع القادة السياسيين والفكريين الذين لعبوا دورا كبيرا في تهيئة المجتمع لحالة "العسكرة" المستمرة بحجة مواجهة الخطر الخارجي والدفاع عن أمن إسرائيل ومن ذلك كله تشكل ما يعرف بـ"المجمع الصناعي الحربي" باعتباره نخبة صغيرة متماسكة من أهل السلطة تسيطر على وسائل الإنتاج والتدمير والسلطة السياسية والذين تحكمهم المصالح المشتركة [2].

إن دعم تطور القدرات التقنية للصناعات العسكرية في إسرائيل نهاية الستينات وبداية السبعينات جعل الحكومة الإسرائيلية بحاجة إلى تطوير وسائل قتالية عصرية، حيث عملت على تطوير: الطائرة المقاتلة (لفي)، ودبابة المعركة المتقدمة "ميركافا"، وأدوات الطائرات بدون طيار، السفن، صواريخ جو-جو، وصواريخ جو-أرض، وصواريخ بحرية، نظم التحكم والرقابة، ونظم الدفاع الجوي، وغيرها [3].

ويوجد في إسرائيل ستة (06) شركات للصناعة العسكرية أربعة منها حكومية وهي: شركة الصناعة الجوية (IAI)، وشركة "إلثا" وهي شركة فرعية من الأولى مختصة في إنتاج

---

[1] - Aharon Klieman. Reuven Pedatzur. **Rearming Israel defense procurement through the 1990**.Telaviv university. jaffe center of strategic studies.1992.p55.

[2] - أحمد بهاء الدين شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

[3] - نبيل محمود السهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

نظم الرادار والإنذار الجوي، وشركة الصناعات الإسرائيلية تاعس، وشركة رفال، (وهناك شركتين من القطاع الخاص وهي: شركة إليست وشركة إليسترا)، أما نسبة مبيعات الأسلحة فكانت الحصة الأكبر للأربع شركات الأولى (الحكومية) بنسبة 75 %، أما الباقي فكان من نصيب الشركتين التابعتين للقطاع الخاص [1].

وعليه، تعتبر الصناعات الحربية الإسرائيلية اليوم إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، إذ تشكل صادرات الأسلحة الإسرائيلية نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من-25 %من مجموع صادراتها، البالغ قيمتها نحو 85 مليار دولار، وطبقا لبيانات معهد سيبري لأبحاث السلام في السويد، فإن إسرائيل تحتل المرتبة الثامنة بين الدول المصدرة للسلاح في العالم، إذ تأتي بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والصين والبرازيل[2].

إن التطور السريع للصناعات العسكرية الإسرائيلية غالبا ما تصحبه صعوبات تميز صناعة صغيرة تنافس في سوق تسيطر عليها القوى الكبرى، حيث أن إسرائيل لا تمتلك وسائل ضغط سياسية واقتصادية كالتي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية مما يعرض كل ذلك الصناعة العسكرية الإسرائيلية لصعوبات اقتصادية جدية تهدد وجودها وتقتضي دعما اقتصاديا كبيرا من إسرائيل.

---

[1] - Rick van Amersfoort, eveline lubbers. **security industry: links between Israel and Netherlands?** . Netherland. Buro Jansen and Janssen. July 2011.pp: 14-15.

[2] Sipri: Stockholm International Peace Research Institute.

www.Sipri.org

تاريخ زيارة الموقع: 2021/02/25

رابعا: الإمكانات النووية.

من وجهة النظر الإسرائيلية فإن الأسلحة التقليدية مهما كان نوع التفوق فيها عددا أو نوعا، فإنها على المستوى الإستراتيجي غير كافية لحماية إسرائيل إذ يجب على التفوق أن يأخذ بعدا آخر، يقول "شلومو أهرونسون" في 1981 : **(علينا أن ننظر إلى أمن إسرائيل كحزمة واحدة، يشكل الرادع النووي أحد العناصر البالغة الأهمية فيه)** [1] .

وعلى هذا الأساس حرصت إسرائيل ومنذ قيامها لامتلاك القدرات غير التقليدية باعتبارها الضمانة الرئيسية لقدرة الردع، الأمر الذي يجعل منها متفوقة على الدول العربية، ويتحقق هذا الأمر بامتلاكها خيارا نوويا يتضمن تصنيع القنابل والرؤوس النووية في معزل عن أي رقابة أو التزام بالميثاق الدولي الخاص يمنع انتشار السلاح النووي المبرم عام 1968 [2]، وعلميا يجمع الباحثون في مجال الطاقة على أن إسرائيل تمتلك مجموعة من المفاعلات النووية أهمها مفاعل ديمونة الذي أسس له أول رئيس وزراء إسرائيلي "ديفيد بن غوريون" عام 1957 في صحراء النقب بالاتفاق مع فرنسا [3] .

وبالرغم من زعم "ديفيد بن غورين" أن مشروع ديمونة النووي ذو طابع علمي – بحثي-صناعي، إلا أن إسرائيل باشرت في سنة 1968 بعد الحرب مباشرة في تشغيل مجمع ديمونة النووي بطاقته القصوى لصنع السلاح النووي، وبدأت في ذات العام في تصنيع 4-5 قنابل نووية [4] .

---

[1] - أحمد بهاء الدين شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 329.

[2] - دينا محمد جبر، **الإستراتيجية النووية الإسرائيلية: الثوابت والمتغيرات**، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، تموز 2011، ص 110.

[3] - نبيل محمود السهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

[4] - محمود محارب، **سياسة الغموض النووي الإسرائيلية، الخلفية والأسباب والأهداف**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، ماي 2013، ص 10.

وفي إطار مشروع إيزنهاور (الذرة من أجل السلام) قامت إسرائيل بإرسال بعثات طلابية إلى الجامعات الأمريكية من أجل تدريبهم في مراكز الأبحاث النووية التابعة لوكالة الطاقة الذرية الأمريكية USAEC في مختبر "أرغوت القومي"، وقد قامت إسرائيل بإنشاء "مفاعل ريشبون لبزيون" وهو أول مفاعل ذري إسرائيلي بمساهمة أمريكية حيث تبلغ طاقته الإجمالية ثمانية ملايين واط حراري [1] ، بالإضافة إلى "مفاعل نافال سوريك" الذي وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على بنائه سنة 1955، وتبلغ قوته 05 ميغا واط وهو من النوع الذي يستخدم الماء الخفيف [2]، ويعد هذا المفاعل من المفاعلات القادرة على إنتاج البلوتنيوم، أما المواقع المختلفة للأسلحة النووية هي:

- موقع (باليميكيم) للتجارب شمال سوريك، وهو مخصص لإجراء التجارب على الصواريخ النووية مثل صاروخ أريحا.
- موقع (بوديغات) لتجميع الأسلحة النووية وتفكيكها.
- موقع (كفار ذكريا) ويعد قاعدة للصواريخ النووية ويحوي ملاجئ تخزين للقنابل النووية، وفي عيلبون شرق الجليل موقع لتخزين الأسلحة النووية التكتيكية الإسرائيلية.
- موقع (بئر يعقوب) لبناء صواريخ أريحا ذات الرؤوس النووية.

إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يمكنها من تحقيق عدة أهداف إستراتجية أهمها:

[1] - إسراء شريف الكعود، **التسلح النووي الإسرائيلي و أثره في الشرق الأوسط**، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 45، 2010، ص ص 23-24.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص 24.

- حرية اتخاذ القرارات السياسية دون التعرض لضغوط خارجية، حيث عبر عن ذلك "ايجال آلون" بقوله: **(...إن استمرار بقائنا يعتمد على قدراتنا الذاتية في الدفاع عن أنفسنا دون معاونة خارجية)**.

- تسريع إمكانية حسم الصراع باستخدام التقنية العسكرية الحديثة وما تحمله من قوة تدميرية هائلة، كما أن إسرائيل لا يمكنها خوض معارك طويلة الأمد وعلى هذا الأساس ذهبت للبحث عن بديل آخر ألا وهو الردع النووي [1].

لكي تكون إسرائيل القوة الضاربة في منطقة الشرق الأوسط، زيادة على الهاجس الأمني لإسرائيل يجعلها تصر على الحفاظ بقوتها النووية، ويعد أيضا عامل التعويض عن التدني العددي أمرا مهما لسد النقص الحاصل في الجانب السكاني لإسرائيل وانعدام العمق الجغرافي لها [2].

أما في الوقت الراهن بات من المؤكد – وأنه بعد نحو أكثر من ستة عقود من الصراع العربي- الإسرائيلي- أن إسرائيل تمتلك قدرة نووية وأسلحة إستراتيجية وتكتيكية، يمكن استخدامها في المعارك المحتملة، وكان لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك القدرات البشرية الأكاديمية والتقنية العالية بين المهاجرين اليهود انعكاس مباشر لامتلاك إسرائيل خيارا نوويا [3]، كما أن إسرائيل باتت اليوم تمتلك معدات قتالية معدة لإطلاق صواريخ تحمل رؤوسا نووية، منها 04 غواصات ألمانية الصنع من نوع "دولفين" اشترتها إسرائيل حتى سنة 2012، كما أن هناك اتفاق ألماني – إسرائيلي يقضي بتزويد إسرائيل

---

[1] - أمين هويدي، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1983، ص ص 102-103.

[2] - إسراء شريف الكعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[3] - نبيل محمود السهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

بغواصة ألمانية متطورة في عام 2018 [1]، بالإضافة إلى الطائرات المقاتلة ذات الدقة العالية التي تمتلكها إسرائيل.

إن ما يزيد من تضاعف مخاطر امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية هو ذلك الغموض الكثيف الذي يحيط بترسانتها النووية، والذي يستند إلى فرضيات أساسية تؤكد أن الاستمرار في امتلاك ترسانة من الأسلحة النووية هو من أجل الحفاظ على إسرائيل كأقوى فاعل في المنطقة، وتعزيز دورها ومناعتها فيها، كما تؤكد هذه الفرضيات أن على إسرائيل بذل كل طاقاتها لمنع الدول العربية وإيران من امتلاك السلاح النووي في المنطقة أطول فترة ممكنة [2].

وهناك أسباب عديدة تدفع إسرائيل إلى تبني موقفها الغامض والإصرار عليه، أهمها:

1- هو أن إسرائيل تسعى دائما وفي المجالات كافة حتى السياسية منها إلى عدم الالتزام بوضوح بالقانون الدولي أو بالمقررات الدولية، فهي لم تعترف حتى الآن بأي قرار دولي متعلق بالصراع العربي الإسرائيلي باستثناء ما ورد غامضا في مقدمة اتفاقيات كامب ديفيد حول قراري 242 و238، والهدف هو أن تبقى دائما دون قيود تفرضها عليها الأوضاع الدولية.

2- أن موقف الغموض يحقق للقيادة الإسرائيلية عدم اتخاذ موقف دولي وعربي حاسم في مسألة امتلاك الأسلحة النووية.

[1] - محمود محارب، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص 23.

3- كما يمكن اعتباره نوع من الترتيبات المتفق عليها بين إسرائيل والدول التي ساعدتها لتجنب توتر العلاقات بين هذه الدول والدول العربية [1].

لكن هناك اتجاه يرى بأن قدرة إسرائيل في الاحتفاظ بتفوقها العسكري على جميع الدول العربية أصبح أمرا مشكوكا فيه، نظرا لمحدودية إمكانياتها الاقتصادية وتعدادها البشري القليل ومساحتها الصغيرة، مما يجعلها تركز على الردع النووي باعتباره الحل الفعال للمشكلات الناتجة عن نقص القوة البشرية والعامل المكافئ لعدم التفوق في مستوى التسليح التقليدي.

ويرى "شمعون بيريز" أن السلاح النووي هو الضمان الوحيد لكسب السباق الجاري في المنطقة، ويتم ذلك عبر مرحلتين [2]:

في المرحلة الأولى قد يحصل الطرفان على الصواريخ التي تحد من الدوافع الحربية أو الاتجاه إلى الحرب لدى الطرفين عن طريق الرعب المتبادل، ولكن الضمان الحقيقي سوف يتم في المرحلة الثانية إذا حصلت إسرائيل على السلاح الذري، هنا سيقتنع العرب عن طريق التفوق الإسرائيلي العلمي أنه لا يمكن تدمير إسرائيل، حيث إن هناك صعوبة لامتلاك الدول العربية للرادع النووي في المدى القريب، وفي ذات الوقت فإن إسرائيل ستعمل كل ما في وسعها لحرمان الأطراف العربية من الحصول على هذا السلاح، وهو ما أقدمت عليه إسرائيل من ضرب للمفاعل النووي العراقي عام 1981 لحرمانه من إمكانية تطوير قدراته النووية [3].

---

[1] - ممدوح حامد عطية، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ط2، 2014، ص ص 199-201.

[2] - أمين هويدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 106-107.

[3] - ممدوح حامد عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 203-204.

إن جوهر الأمن الإسرائيلي – سواء في حالة السلم أو الحرب – لم يشكل فارقا، فهو يركز على التفوق العسكري مقارنة بالدول العربية، بالإضافة إلى إستراتيجية الردع النووي التي يمكن استخدامها دائما. وبالرغم من وجود معاهدات دولية لحظر انتشار السلاح النووي إلا أن إسرائيل تمتنع عن توقيعها، بحجة أنها لم تتوصل إلى حد الآن إلى اتفاق على سلام شامل مع الأطراف العربية، ولهذا فهي ترفض حتى إعطاء موعد مستقبلي للتوقيع على المعاهدة .

وبناء على ما سبق يمكن القول أن وجود إسرائيل وبقائها كان ولا يزال مبنيا على دعم المجتمع الدولي لها سياسيا واقتصاديا وعسكريا لضمان استمرارها، وعملية الدعم ترتبط بطبيعة الظروف المحيطة بها باعتبارها كيانا عنصريا استيطانيا لا تمتلك مقومات الدولة سواء من الناحية الجغرافية التي تتصف بصغر المساحة والتي تشكل أحد المظاهر السلبية بخصوص أمنها، ولا من الناحية البشرية، نظرا لأن تركيبة السكان في إسرائيل تتصف بالضعف نتيجة لتعدد الدول التي ينتمي إليها اليهود في الأصل، وتعدد انتماءاتهم السياسية يضاف إلى ذلك تواجد مجموعة لا يستهان بها من العرب في إسرائيل، حيث يشكل كل هذا نقاط ضعف كبيرة في مجال التركيب السكاني، ولهذا تسعى إسرائيل دائما إلى تغطية هذا العجز بتفوقها العسكري على الدول العربية الكبيرة جغرافيا وبشريا، من خلال تطوير مؤسستها العسكرية وكذا الصناعات العسكرية فيها، بالإضافة إلى استخدامها لمقوماتها النووية كوسيلة ردع فعالة وآلية من آليات التمركز في منطقة الشرق الأوسط عموما.

الفصل الرابع:

مبادئ وسياسات تنفيذ الفكر الأمني الإسرائيلي.

تأسس الفكر الأمني الإسرائيلي انطلاقا من واقع البيئة الإستراتيجية والجيوسياسية لإسرائيل وخصائصها البشرية والجغرافية والاجتماعية وكذا مواردها الطبيعية وعلاقاتها الدولية، للبحث في الأخطار النظرية والعملية التي تواجه إسرائيل وتلبية حاجيات المجتمع الأمنية وتحقيق الأهداف العليا لإسرائيل .

إن اتساع أبعاد المشروع الصهيوني الذي يعتمد في تحقيق أهدافه على التدرج المرحلي وصولا إلى الغايات التي تنشدها إسرائيل، يدفع دائما إلى التجديد والابتكار باستحداث أفكار تتلاءم مع الأوضاع المتغيرة، وفي هذا الإطار جاء الفكر الأمني الإسرائيلي ليؤكد على مجموعة من المبادئ والسياسات (والإستراتيجيات) التي تشمل تحقيق العمق الإستراتيجي والحدود الآمنة من جهة، ومبدأ الهجوم والحرب الإستباقية من جهة ثانية، وسياسات الردع التقليدي والنووي من ناحية ثالثة.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية موزعة كما يلي:

المبحث الأول: مبدأ العمق الإستراتيجي والحدود الآمنة.

المبحث الثاني: مبدأ الاعتماد على الهجوم والحرب الاستباقية.

المبحث الثالث: سياسة الردع .

المبحث الأول: مبدأ العمق الإستراتيجي والحدود الآمنة.

انطلقت إسرائيل بعد سنة 1948 من التحديات الأمنية الإستراتيجية التي تمثلت في غياب العمق الإستراتيجي، وغياب الحدود التي يمكن الدفاع عنها نظرا لفقدانها للعمق الجغرافي.

أولا: العمق الإستراتيجي:

تعد المساحة بشكل عام عنصر من العناصر المكانية المعتمدة في معادلة كشف قوة الدول، لأنها تمثل المجال الحيوي للإقليم السياسي، طالما أن عامل المساحة يحدد إمكانيات الدولة المادية بشكل خاص، كما أن الاتساع الكبير للدولة من وجهة النظر الجيوبوليتكية قد يكون عنصرا حيويا في قدرتها على مقاومة الاعتداء، أي توفر ميزة الدفاع في العمق التي تحقق استدراج العدو لكسب الوقت وإعادة تنظيم القوة ثم الهجوم المضاد [1].

إن العمق الإستراتيجي هو أحد أهم عناصر قوة الدولة إضافة إلى حجمها وشكلها ،وصفات مظاهرها التضاريسية والمناخية، وطبيعة حدودها السياسية، ويختلف معيار الحجم أو المساحة عن العمق الجغرافي أو الإستراتيجي ولو إنهما مترابطان فهناك دول كبيرة الحجم، ولكنها تفتقر للعمق الجغرافي، بسبب الشكل الجغرافي للدولة، فيزيد طول دولة تشيلي التي تبلغ مساحتها نحو 373.000 كم ٢ على ستة أضعاف عرضها، وبالتالي فهي تفتقر للعمق الجغرافي برغم اتساع مساحتها.

[1] - ظاهر عبد الزهرة الربيعي، **الوزن الجيوبوليتيكي للمساحة في إسرائيل: دراسة تطبيقية**، مجلة آداب البصرة، العدد 56، 2011، ص 266.

وعسكريا يدل العمق الاستراتيجي على المنطقة الجغرافية، أو المسافة التي تفصل بين الجيوش المتحاربة وتفتقر الدول التي تصل مراكزها الحيوية إلى حدودها الخارجية، إلى العمق الإستراتيجي. والمراكز الحيوية هي التجمعات السكانية والاقتصادية ذات الأهمية، والتي يؤدي تدميرها إلى تعطيل اقتصادها وإضعاف قدراتها، وبالتالي هزيمتها. وقديما كانت تلك المسافة تقاس بالكيلو مترات، في حين إن التطور الذي حدث على سبل المواصلات، وعلى تكنولوجيا الأسلحة، أوجب على الجيوش قياس مدى عمقها الجغرافي والإستراتيجي بالوقت المستغرق في قطع المسافات بين الجيوش المتحاربة . وبالطبع فإن الزمن المستغرق يصف ضمنا الجهد والتكاليف المبذول لقطع تلك المسافات، والزمن المستغرق في قطع المسافات يتأثر بطبيعة الأرض أو بصفاتها الجغرافية، وبمدى سهولة الاتصال بين أجزائها، من حيث توفر شبكات النقل، سواء كانت طرق برية أو سكك حديدية.

وعليه، يتيح العمق الإستراتيجي للدول التي تملكه، إمكانية المناورة في القتال، وإعادة تنظيم القوات، من خلال الانسحاب التكتيكي داخل أراضيها. كما يمكنها، ومن خلال جر القوات المعادية إلى السطح الجغرافي الذي يعرفه الجنود ويدركون خفاياه ومميزاته. ومثال ذلك استدراج الجيش السوفيتي القوات الألمانية في الأراضي الروسية إبان الحرب العلمية الثانية، حيث المواقع الأماكن الجغرافية المألوفة لعناصر الجيش الروسي. وتساعد هذه الإستراتيجية الجيوش المدافعة على استغلال عناصر البيئة الطبيعية والبشرية في أقاليمها الجغرافية ، من خلال الحصول على المعونة المادية والمعنوية والبشرية للجيش المدافع على أرضه وبين سكانه.

كما يتيح العمق الإستراتيجي للدول انتهاج إستراتيجية الدفاع في العمق. والدفاع في العمق إستراتيجية تنتهجها الدول ذات المساحات الواسعة والعمق الجغرافي الكبير، من خلال الانسحاب للداخل لامتصاص ضغط القوات المعادية بلا من مواجهتها بعنف، لمنع

تقدمها . فقد أثبتت التجارب إن إتباع الإستراتيجية الأخيرة قد ليحق بالقوات الدافعة خسائر فادحة، يمكن تفاديها إذا تمكن الجيش المدافع من امتصاص قوة الهجوم من خلال الانسحاب داخل أراضيه.

كما يتيح العمق الإستراتيجي الكبير للدول إمكانية نقل السكان وترحيلهم بعيدا عن ميادين المعارك، وتوطينهم في أماكن بعيدة أكثر أمنا واستقرارا، والدول ذات العمق الجغرافي الكبير لديها الإمكانية والقدرة على حماية تجمعاتها السكانية ومراكزها الحيوية التي تكون في الغالب بعيده عن جبهة المعركة بسبب العمق الإستراتيجي الكبير، وتفتقر الدول الصغيرة الحجوم لمثل تلك الخاصية، حيث تعني هزيمة قواتها خسارة الحرب برمتها، في حين يعني ذلك بالنسبة للدول الكبيرة الحجم ذات العمق الجغرافي الكبير ، خسارة المعركة.

يرى الإسرائيليون بأن وجودهم مهدد بالخطر، وأن إسرائيل تخوض صراع وجود ضد الأعداء، ومن هنا فإن عامل الجغرافيا السياسية يشكل ولا يزال أحد العوامل المهمة التي يتأثر بها الأمن الإسرائيلي، بل تعتبر من التحديات الرئيسية التي واجهت الفكر الأمني الإسرائيلي، من خلال غياب العمق الإستراتيجي فيها والذي يعني عدم وجود مكونات (الدولة) واختلال عناصرها الأساسية.

ويرى يهو شفاط هركافي (وآخ) أن موقع إسرائيل في حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي، يشير إلى بعض نقاط الضعف في كل ما يتعلق بالاتصال البحري والجوي بينها وبين دول صديقة قريبة وبعيدة على حد سواء، حيث أنه على امتداد سواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية بالقرب من مضيق جبل طارق تقع دول معادية لإسرائيل [1] ،

[1] - يهو شفاط هركافي (وآخ)، **الكمية والنوعية في الإستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره**، ص 50.

بالإضافة إلى طول الشواطئ والحدود مقارنة بالمساحة الكلية البرية، علاوة على طول المساحة التي هي مسطحة بشكل عام وضيقة، بحيث أن مناطق واسعة من المراكز السكانية في متناول دول المواجهة بالنسبة لإسرائيل.

وهذا ما يشكل في نظر الإسرائيليين تهديدا حقيقيا لأمنهم نتيجة لضيق العمق الجغرافي الذي يجتمع فيه غالبية السكان في إسرائيل، وهو الذي ينتج خسائر بشرية كبيرة في حالة ما إذا تعرضت إسرائيل لهجمات تطول المنطقة الجغرافية منها، الأمر الذي يحد كثيرا من قدرتها على المناورة والحركة، حيث أن تجنب حرب تقليدية سوف يفيد إسرائيل على عكس الدخول فيها الذي يرتب نتائج وخيمة لأمنها مقارنة بالدول العربية [1].

ولقد أدركت إسرائيل حتى قبل قيامها سنة 1948 بأن ضعف وضعها الجيوستراتيجي مليء بالسلبيات التي يمكن أن تفيد الدول العربية المحيطة، وفي هذا الإطار يقول "ايجال آلون" : **(أصبح الوضع الجيوسياسي لإسرائيل أفضل كثيرا من فترة ما قبل قيام الدولة، ولكنه ظل بالمقارنة لوضع جيرانها العرب فقيرا جدا، ورغم أن إسرائيل جزء لا يتجزأ من القارة الآسيوية على شاطئها الغربي، فقد كانت في الحقيقة جزيرة ليس لها المزايا الإستراتيجية للجزيرة المحيطة بالماء)** [2] ويقول أيضا [3]: **(ومن ناحية حدودها البرية كانت محاطة كليا بدول معادية، وكانت موانئها على البحر المتوسط والبحر الأحمر معرضة للحصار البحري ولعمليات الإنزال.... وكان وسط البلاد**

---

[1] - أمين محمود عطايا، **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**. الإمارات العربية المتحدة؛ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998، ص 25.

[2] - دلال محمود السيد محمود، **الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية...، مرجع سبق ذكره**، ص 63. نقلا عن:

Yigal Allon. **the making of Israel Army**. London : valentine Mitchell.1970 pp 49-51.

[3] - **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

والشريط الساحلي على البحر المتوسط وممر القدس محرومين بصورة واضحة من العمق الاستراتيجي، إن هذا الوضع الجيوسياسي قد يدفع واضعي الإستراتيجية العرب للتفكير في هجوم يشن ضد إسرائيل من اتجاهات مختلفة).

ولهذا دفع الوضع الجغرافي الحساس لإسرائيل رواد الفكر الأمني الإسرائيلي إلى التخطيط على أساس أن إسرائيل لا تستطيع تحمل حرب شاملة على أراضيها باعتبار أن الحرب الشاملة من شأنها أن تهدد وجودها بسبب ضعف العمق الجغرافي، ولهذا فإن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تبنت إستراتيجية تقوم على الدفاع المحض والمبدأ القائم على استيعاب الضربة الأولى والقيام بالهجوم المضاد، كما أنها تبنت بالمقابل إستراتيجية هجومية تقوم على ضرورة نقل الحرب إلى أرض الخصم [1]، وذلك بهدف الخروج من هذا الاختناق الجغرافي، حتى تتوصل القوات المسلحة الإسرائيلية من ممارسة الهجوم دون قيود بالاقتراب غير المباشر والاندفاع السريع إلى الأعماق بهدف الإخلال بالتوازن الإستراتيجي للأعداء والسيطرة على محاور التحرك في العمق [2]، وهذا ما يفسر التركيز الإسرائيلي على نظم الإنذار المبكر ضمن الحدود وخارجها والسعي إلى توفير ضمانات أمنية باستثمار إمكاناتها الذاتية أو الاستناد إلى حليف خارجي كالولايات المتحدة الأمريكية.

[1] - Eliot A. Cohen, Michael J. Eisenstadt, **knives, tanks and Missiles: Israel's Security revolution**. Washington: the Washington Institute for near East policy.1998.pp18-19.

[2] - دلال محمود السيد محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 63-64.

ثانيا: الحدود الآمنة:

جاءت فكرة الحدود الآمنة لإسرائيل من جوهر الإدراك الإسرائيلي لخطورة غياب العمق الاستراتيجي فيها [1]، وقد وضعت أسس هذه الفكرة قبل سنة 1967 لكنها تبلورت بشكل واضح بعد هذا التاريخ، حيث عبر عنها وزير خارجية إسرائيل آنذاك كونها نظرية تقوم على حدود يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى حرب وقائية، وقد ركزت هذه الفكرة على المكان متجاهلة الزمان بشكل تام، إذ ينظر للشعب العربي باعتباره شعب يجب القضاء عليه تماما أو تهميشه لتتحول هذه الفكرة إلى إعلان عن نهاية التاريخ العربي [2].

ارتبطت فكرة الحدود الآمنة بموضوع الأمن الإسرائيلي لتبقى الحدود في شكل غير ثابت، تتحرك وفقا لاتساع رقعة من الأرض عن طريق الحرب أو تقليصها عبر التسويات، وكلما كانت رقعة المجال الحيوي أكبر كلما كانت نواة القاعدة الاستيطانية بمنأى عن التهديدات، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "ليفي أشكول" عام 1967 بقوله [3]: **(إن المناطق المحتلة يجب أن تساعدنا لكي نضمن في المستقبل أن حدودنا لن تكون مرة ثانية من النوع الذي يدعو جيراننا للقيام بمهاجمتنا)**.

وقد منحت حرب 1967 – لأول مرة في تاريخ إسرائيل – العمق الإستراتيجي الملائم، وأصبحت خطوط وقف القتال أكثر بعد عن مراكز إسرائيل الحيوية بخلاف ما كان عليه الأمر بالنسبة لخطوط الهدنة سنة 1948 مما أعطى متسعا للتنبه لأي هجوم يأتي عبر

---

[1] - جميل عائد الجبوري، **الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل العسكرية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1997، ص 100.

[2] - حسين خلف موسى، **محددات سياسية الأمن القومي في إسرائيل في ضوء الثورات العربية.**

تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2021/12/02 www.Ehtelal News.com

[3] - هيثم الكيلاني، **المذهب العسكري الإسرائيلي**. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ط2، 1969، ص 338.

الأراضي المجاورة، كما عمد الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي إلى تعزيز مفهوم الحدود الآمنة كحل لمشكلة العمق الإستراتيجي في إسرائيل [1].

ولهذا يمكن القول أن فكرة الحدود الآمنة جعلت من إسرائيل تتخلى عن إستراتيجية الضربة الأولى الهجومية ونقل الحرب إلى أرض العدو واعتماد إستراتيجية الدفاع الثابت المرن أو الإيجابي مع إستراتيجية الردع [2]، بهدف تأمين الحدود وتحقيق فكرة التوسع في الأرض العربية ويرى "ليفي اشكول" [3] : **(أن الطريق الوحيد لإقامة الحدود الإسرائيلية هو بالمحافظة على الحدود الطبيعية... وليس هناك حد أفضل من قناة السويس... نحن نسعى إلى سلام يؤمن لنا حدود الأمن في الشرق الأوسط أو حرية الملاحة في الغرب وسيطرة على منابع المياه التي تصل إلينا في الجنوب).**

وهذا ما دعى إليه ايجال آلون عندما قال: (**إن الحدود الآمنة من وجهة النظر الإسرائيلية هي تلك الحدود السياسية التي ترتكز على عمق إقليمي وموانع طبيعية مثل المياه والجبال والصحراء والممرات الضيقة التي تحول دون تقدم جيوش برية بالمدرعات**)، وهي الحدود التي تمكن من اتخاذ وسائل الإنذار الفعالة ضد اقتراب الطائرات المعادية لإسرائيل، كما يضيف ايجال آلون شرطا آخر يرى في توفره أمرا ضروريا وهو أن تكون هذه الحدود صالحة للاستخدام كقواعد للهجوم المضاد [4]، وهو ما يعني أن

---

[1] - روجيه غارودي، **ملف إسرائيل**، (ترجمة: مصطفى فودة)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 155.

[2] - عادل عامر، **تطور نظرية الأمن الإسرائيلي**.

تاريخ لآخر زيارة للموقع يوم 10 /12/ 2020 www.F.law.net/law thread/19077

[3] - كريم عواد برسيم، **تطور المؤسسة العسكرية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره**، ص ص 44-45.

[4] - ايجال آلون، **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي**، (ترجمة: ناجي علوش). بيروت: دار الطليعة، 1971، ص 236.

هذه الحدود وإن كانت حدود آمنة لإسرائيل فهي غير آمنة لجيرانها لأنها لن تضع حدا لعدوان جديد أو توسع مرحلي ضدها.

لكن اليوم وبالرغم من انتشار السلاح النووي والصواريخ الباليستية ذات الأبعاد المتفاوتة ووصول صواريخ "حزب الله" والصواريخ الفلسطينية محلية الصنع العمق الإستراتيجي، بالرغم من كل هذه التهديدات إلا أن إسرائيل مازالت تستند إلى نفس المبررات باستخدام فكرة الحدود الآمنة لتبرير سياستها التوسعية والبحث عن المجال الحيوي، كما أن هذا المفهوم – الحدود الآمنة – لم يأتي جزافا، بل تم اختياره بعناية إذ أن هذا التعبير جاء ليفسر مدى ارتباط الفكر الأمني الإسرائيلي بفكرة الحدود الآمنة التي تتماشى مع متطلبات الأمن الإسرائيلي.

إن إسرائيل اليوم تتعامل مع الأمن باعتباره أولوية على السلام، وهذا ما ركز عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتينياهو" عندما طرح مبدأ "الأمن مقابل السلام" وكان القصد من ذلك الإبقاء على الأوضاع كما هي وعدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967 وعدم التخلي عن المستوطنات التي أقامتها مقابل المطالبة بوقف كل أشكال المقاومة، ومنع أي نشاطات تحررية ورفض الإقرار بأي حق من الحقوق العربية التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ "الأرض مقابل السلام" ورفع شعار "التفاوض بدون شروط مسبقة" [1].

إن سعي إسرائيل للتأكيد الدائم على أهمية "الحدود الآمنة" وأن الأراضي التي احتلت سنة 1967 غير قابلة للتنازل، يأتي من قبيل البحث عن مشروعية لتوسعها

[1] - سمير الدبعي، **الأطروحات الإسرائيلية المناوئة لعملية السلام**، مجلة المناضل، بغداد، العدد 2801، سبتمبر-أكتوبر 1996، ص 08.

وسيطرتها على المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية داخل الأراضي المحتلة، باعتبارها جزء من حدودها الآمنة التي توفر لها ميزات من حيث سهولة الدفاع وسهولة شن العمليات الهجومية، وهذا ما يفسر احتفاظ إسرائيل باحتلالها لـ"هضبة الجولان" و "مزارع شبعا" اللبنانية ومناطق أخرى في الضفة الغربية تعتبرها مناطق إستراتيجية.

ولهذا فإن واقع التصور الإسرائيلي للحدود الآمنة يبقى قائما إلى اليوم، فلا توجد حكومة إسرائيلية واحدة وافقت على المطلب العربي الثابت والمتمثل في انسحاب إسرائيل إلى حدود عام 1967، وبتدقيق النظر في أبعاد الفكر الأمني الاستراتيجي الإسرائيلي يتضح أن الاتجاه التوسعي له تبلور من خلال عناصر الأمن الثلاثة وهي: (الحدود المرتكزة على موانع طبيعية، والمجال الجوي الواسع الذي يوفر إنذار لمنطقة وسط إسرائيل ثم العمق الجغرافي)، بحيث تكون هذه الحدود صالحة للاستخدام كقواعد للهجوم المضاد، وهو ما يعني أن هذه الحدود وإن كانت حدود آمنة لإسرائيل فهي غير آمنة لجيرانها، لأنها لن تضع حدا لعدوان جديد أو توسع مرحلي آخر ضدها.

وبإلقاء النظر على السياسة الأمنية والحربية الإسرائيلية وأهدافها، يمكن القول أنه حتى إذا تحققت التسوية التي توفر لإسرائيل ما يعرف بـ"الحدود الآمنة" وفقا لشروطها فذلك لا يعد كافيا في حد ذاته لأن الفكر الأمني الإسرائيلي قام على القوة الفعلية التي تتجسد في وجود جيش عسكري قوي، يشكل درعا حقيقيا للأمن الإسرائيلي ووسيلة لتجسيد الأفكار الأمنية الإسرائيلية على أرض الواقع، والتي تضم في إطارها مظاهر التوسع في الأرض العربية أيضا.

المبحث الثاني: مبدأ الاعتماد على الهجوم والحرب الاستباقية.

ومن سياسات ومبادئ تنفيذ الفكر الأمني الإسرائيلي على أرض الواقع هو إعتماد مبدأ الهجوم في الحرب بشكل مفاجئ وخاطف بدل إستراتيجية الدفاع ومبدأ الحرب الإستباقية وذلك بهدف إرباك العدو وتحقيق النصر في شتى المراحل القتالية للحرب.

أولا: مبدأ الاعتماد على الهجوم:

بشكل عام، الهجوم هو استغلال المبادرة، وهو هو أكثر الطرق تأثيرا وحسما لتحقيق الهدف المشترك واضح المعالم، وللهجوم أشكال ثابتة، ومعروفة، هي: الالتفاف، والتطويق، والاقتحام بالمواجهة. ويتوقف اختيار الشكل المناسب منها على عوامل فنية كثيرة، أهمها: الظروف الطبوغرافية، ونظم دفاعات العدو، وأسلوبه في العمل، فضلا عن الموعد المطلوب تحقيق الهجوم فيه ليلا أم نهارا.

وفي الحالة الإسرائيلية، بهدف تغطية النقص الموجود في المورد البشري والطبيعي في مقابل ما تمتلكه الدول العربية، أعطى الإستراتيجيون الإسرائيليون أولوية كبيرة على المستوى العملياتي في الاعتماد على مبدأ الهجوم والذي يتلازم بالطبيعة مع استخدام القوة، وذلك لتحقيق المبادرة وحرمان الأطراف العربية من تحقيق أي مكاسب عسكرية خلال أي مواجهة، ولا يتم ذلك إلا من خلال اعتماد هجوم متفوق كثيف موجه إلى ساحة الميدان مقترنا بعنصر المفاجأة ليوقع تأثيرات كبيرة على الخصم، تتركه في حالة انكسار يستحيل التخلص منها بسهولة، وقد طبق هذا النموذج في حرب 1967 [1].

وتسعى إسرائيل من خلال هذا المبدأ إلى تحقيق أعلى نسبة تدمير لقوات المواجهة من خلال السرعة في الضربات الخاطفة والمفاجئة قصد شل القدرة العسكرية للخصم

[1] - أحمد بهاء الدين شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

إن لم يكن تدميرها من خلال النصر الحاسم لتدعيم الردع الإسرائيلي، هذا ما يتيح لها الفرصة لإنهاء الحرب في وضع أكثر ملائمة عسكريا لفرض شروطها السياسية، ويعتبر هذا المبدأ ركيزة أساسية في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، حيث يتم تدريب الجيش الإسرائيلي وقيادته على هذا المبدأ في جميع المناورات العسكرية [1].

ويظهر مما سبق، أنه وعلى الرغم من الادعاء الصهيوني التاريخي بالعداء مع النازية، فقد تأثرت إسرائيل بالعقيدة العسكرية الألمانية ومرتكزها إستراتيجية الحرب الخاطفة أو المفاجئة، وهي خلاصة الفكر العسكري الغربي، والتجربة التطبيقية للجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية، وقد أحدثت هذه الإستراتيجية تغييرا جوهريا في مفاهيم الحرب، حيث نقلتها من حال الثبات والجمود إلى الحركية السريعة في ميادين القتال، ويمكن القول، إنها ولدت كنقيضٍ لحرب الخنادق الرتيبة، والقتال الجبهوي المباشر، اللذين طبعا تلك الحرب بطابعهما، ولم يكن بالإمكان إبصارها النور، لولا القفزة التكنولوجية، خلال عقود ما بين الحربين، ولا سيما في حقلي صناعة الطائرات والمدرعات، جناحي إستراتيجية الحرب الخاطفة، التي اعتمدتها إسرائيل ولا تزال، متمثلة سمة العصر المتميزة بالسرعة، وجوهر هذه الحرب، يقوم على توفير الحماية الجوية للقوات المدرعة، المتوغلة في جبهة العدو، بقصد الوصول إلى مركز الثقل العملياتي لديه وتدميره، وإذا تعذر ذلك، فأقله إفقاده الرغبة على مواصلة القتال.

وساعد في إبراز مزايا الحرب الخاطفة، اقترانها بأسلوب الاقتراب غير المباشر، الذي وصفه الإستراتيجي البريطاني "ليدل هارت" بأنه: (يأخذ أبعادا أوسع وأشمل، إذا ما تضمّن

[1] - Ariel Levite, **offence and defense in Israeli military doctrine**. London: west view press, 1989, pp7-41.

المناورات على المؤخرات)[1]. ولب هذا الأسلوب مهاجمة الخصم في الاتجاهات غير المتوقعة، كما فعل "هنيبعل" في غابر الزمان، عند غزوه الأراضي الرومانية، وسلوكه طريقا طويلا وعرا عبر جبال البيرنيه والالب، لتأمين عنصر المفاجأة، وكذلك فعل الجيش الألماني خلال غزوه لفرنسا، حين اكتنف خط ماجينو المنيع، وبدل الدخول من وسط بلجيكا، إلتف عبر غابات الأردين وتضاريسها الصعبة، محققا عنصري المبادأة والمفاجأة، اللذين شلا إرادة القيادة الفرنسية كليا، حينها، إستعد الفرنسيون لمعركة سجيتها دفاعية سكونية، بالارتكاز على التحصين والعوائق والنيران الثابتة، بينما اعتمد الألمان حربا هجومية متحركة خاطفة، مستخدمين مناورة الهجوم السريع والحاسم، إن أسلوب الاقتراب غير المباشر يشبه جريان المياه التي تلتف حول الموانع، قاصدة النقاط الضعيفة القابلة للتسرب، ويقول الكاتب الإنكليزي "بريان بوند": (إن ليدل هارت هو النبي المعترف به عالميا، للحرب الخاطفة، وبطل الاقتراب غير المباشر)[2].

وهو ما ينطبق على عقيدة إسرائيل العسكرية خاصة بعد إرتكازها مباشرة على الردع والتفوق النوعي القائم على التفوق التكنولوجي وسرعة التدخل العسكري بواسطة سلاح الجو، والاعتماد على تعبئة قوات الاحتياط، وكانت نظرية الأمن الإسرائيلي (قديما) تقوم على الأخذ في الاعتبار قلة تعدادها في ظل وجودها وسط جيرانها من العرب وعدم وجود عمق إستراتيجي مما يجعلها تعتمد على توجيه ضربات جوية سريعة خاطفة وقوية في أرض العدو حتى يضطر إلى طلب التفاوض وهو ما يجعل من الصعب عليها الدخول في حرب طويلة الأمد.

[1] ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**. بيروت: دار الطليعة، ط1، 1967، ص 44 .

[2] بريان بوند، **الفكر العسكري عند ليدل هارت**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1979، ص 224.

وعلى هذا الأساس فإن العقيدة العسكرية الإسرائيلية ترفض اتخاذ موقف الدفاع الذي اضطرت لاستخدامه في حالات نادرة كحرب 1973 وذلك من خلال زيادة إقامة التحصينات بتحسين قدرة الجيش الإسرائيلي على وقف أي تقدم للخصم، وسرعان ما استطاعت أن تنتقل للهجوم من خلال قيامها بأعمال تعرضية، والاعتماد على الركيزة الدولية، وفي حرب الخليج الثانية التي فرضت ظروفها ممارسة الضغط الأمريكي عليها لمنعها من التدخل حيث أدى ذلك إلى اتخاذها موقف دفاعي تجاه الصواريخ العراقية، وهو ما شكل تهديدا مباشرا داخل العمق [1].

وفي سنة 2018 وفي إطار المواكبة الدائمة التي يوليها الجيش الإسرائيلي للمتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، والتي تتطلب رؤيا متجددة وتجديدا مستمرا لإستراتيجيته العسكرية، فقد نشرت رئاسة هيئة الأركان الإسرائيلية وثيقة عسكرية جديدة عن استراتيجيا الجيش الإسرائيلي، وهذه الوثيقة هي أقرب ما تكون إلى إعادة صوغ العقيدة الأمنية والعسكرية لإسرائيل، وهي نسخة محدثة عن الوثيقة المنشورة سنة 2015 تحت عنوان (الخطة متعددة السنوات)، وتتناول هذه الوثيقة قضايا حساسة، أبرزها مفهوم الأمن وغايات الجيش في الحرب، كما تتضمن ما يوصف بالأهداف القومية ومبادئ نظرية الأمن ووصف بيئة العمل الخاصة بالجيش، وكذلك كيفية استخدام القوة ونجاعة القيادة والسيطرة وتنظيم الجيش الإسرائيلي للمعركة من خلال تحديد مهمات القيادة العامة ومهمات القيادات الرئيسية وتحديد القدرات المطلوبة.

[1] - دلال محمود السيد محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

في الإطار الفكري العام للوثيقة، أكدت مجددا أهم مبادئ نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وهي:[1]

1- الاعتماد على استراتيجيا أمنية دفاعية، هدفها ضمان وجود إسرائيل وخلق ردع ناجح، وتقليص التهديدات عند الحاجة، وتأجيل المواجهات.

2- نظرية عسكرية هجومية من أجل فرض الإرادة على العدو.

3- ضرورة نقل المعركة إلى مناطق الطرف الآخر في كل جوانبها (البرية والجوية والبحرية والمعلوماتية)، وإدارة المعركة هناك.

4- تعزيز استراتيجيا إسرائيل التي تسعى لتطوير الأوضاع الإستراتيجية للمعركة المستقبلية، والتشويش على الأوضاع الخاصة بالعدو، والتأثير في موازين القوى في المنطقة، والعمل على تحقيق الواقع الأمني المطلوب من خلال تفوقها العسكري.

ثانيا: الحرب الاستباقية:

إن فكرة الحرب الاستباقية وجدت من أجل تبرير موقف الأقوياء في استعباد الضعفاء وإخضاعهم بالقوة، خاصة أنها تقوم على مجرد الشك في أن الطرف الآخر قد يقدم على إلحاق الضرر بمن ينفذ الضربة الاستباقية، وقد أكدت الممارسات الدولية منذ القدم على أن الدول القوية هي من استفادت من مبدأ الاستباق من أجل تحقيق مصالحها وحماية نفوذها في الدول الضعيفة.

إن تبرير الحرب الاستباقية يقوم أساسا على وجود تهديد حقيقي حتى ولو لم يكن حاليا، وهذه المسؤولية تقع على عاتق القيادة السياسية فهي التي عليها أن تثبت حتى ولو

[1] فادي نحاس، **المؤسسة الأمنية العسكرية** في كتاب: دليل إسرائيل 2020، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2020، ص ص 13-14

في وقت لاحق على الاستخدام الاستباقي للقوة العسكرية وأن ما قامت به ليس عدوانا، وإنما دفاع عن النفس وفقا لأدلة قد تحتفظ بها لنفسها لفترة من الزمن ترى في أنها ضرورية لحماية أمنها القومي. وهي كما يراها "نعوم تشومسكي" [1]: **(هجوما أوشك أن يقع، أو في طريقه إلينا، وهنا تقع المبادرة في الهجوم على الخصم الذي يعد العدة لهجوم وشيك لا مفر منه.. لذلك تقرر الدولة المعنية لمباغتة الخصم بالهجوم عليه لتحجيم قدراته العسكرية وربما تدميرها بالكامل).**

وهناك من يرى فيها مبادرة عملياتية تتخذ ضد الحشود العدائية، وتستهدف احتلال مواقع ذات شأن أمني حيوي عند العدو قبل أن يبدأ هجومه المفترض بل واحتلال أراضي إستراتيجية داخل أراضي العدو[2]، وبتعبير آخر هي تحقيق مسبق في العمل الذي يعتمد على السرعة في التنفيذ عندما يكون الطرفان على أهبة الاستعداد لإنزال الضربة العسكرية أو الهجوم لإنقاذ ما ينوي الطرف الآخر الإقدام عليه، وذلك من خلال القضاء على قدراته لتنفيذ ذلك العمل.

وبالرجوع إلى آراء فقهاء القانون والسياسة، نجد تعريفات متقاربة لمصطلح الحرب الاستباقية تشترك في بعض العناصر التي تميز هذا المفهوم كعنصر الضربة الأولى واستخدام القوة العسكرية، وعنصر الخطر المعتبر الوشيك، والتهديد الذي لا يترك مجالا للشك، وفي هذا الصدد تعرف الحرب الاستباقية بأنها: (توجيه الضربات ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلا في أوضاع هجومية استعدادا لهجوم فعلي، لذلك يجري استباق الخصم بتوجيه ضربة إجهاضية ضد هذه القوات لإجهاض هجومها المتوقع).

[1] - كاظم هاشم نعمة، **دراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية**. بغداد: دار الشؤون العامة، ط1، 1990، ص 175.

[2] - حسين آغا، **الضربات الوقائية والاستباقية الإسرائيلية**. القاهرة: الدار العربية للنشر، 1979، ص 44.

وقد طورت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي مفهوم الاستباق ليشمل بشكل موسع مفهوم الحرب الوقائية، والتي تختلف عن الحرب الاستباقية حيث تستخدم القوة العسكرية حتى مع غياب دليل لتهديد وشيك يبرر هذا الاستخدام الوقائي للقوة [1]، ولهذا تعتبر الحرب الاستباقية من وجهة نظر القانون الدولي عملا مشروعا خاصة عندما يكون هناك تهديد وشيك ومؤكد على عكس الحرب الوقائية التي يكون فيها التهديد وهميا أو غير حقيقي [2].

وفي الفكر الإسرائيلي تعتبر الحرب الاستباقية نمطا من أنماط التعبير عن مصداقية الردع، عندما يتحول إلى عقاب ويقترن باتخاذ خطوات عملياتية فحواها القيام بالهجوم ضد القوة المعادية، وبعد حرب أكتوبر 1973، والضربة العسكرية التي حلت بإسرائيل اعتمدت إستراتيجية الحرب الاستباقية كما استندت إلى نظام "الأسباب المبررة للحرب" التي وقف على رأسها "آرييل شارون" كما حصل في اجتياح لبنان 1982 [3].

إن استناد إسرائيل إلى ذرائع الحرب المختلفة هي الحلقة التي ربطت بين الاعتماد على الردع وبين الاستعداد لتوجيه ضربة أولى عندما يفشل الردع بصورة واضحة وينشأ تهديد جاد للأمن الإسرائيلي، حيث أن عدم التكافؤ العددي والجغرافي بينها وبين العرب لن يسمح بانتصار دائم ومستمر، وعلى العكس فإن أي انتصار مضاد سيؤدي إلى تصفيتها،

---

[1] - P. Michael. j. Arinello, **National security strategy of preemption**.
www.strategicstudies institute.army.mil/pdffiles/ksi/68.pdf
تاريخ آخر زيارة للموقع يوم 20 /12/ 2021

[2] - Anthony Clark Arend. **international law and the preemptive use of military force**. the Washington Guarterley. Washington. N : 26, 2003 P 89

[3] - خضر محمود عباس، **الأمن القومي الإسرائيلي، نظرياته ومستوياته**، فلسطين: مركز الوعي للدراسات والتدريب، 2003، ص 18.

ومن هنا فإن هدف إسرائيل من الحرب يكون في منع الدول العربية من تهديد وجودها، ولتحقيق هذا الهدف تبنت إسرائيل إستراتيجية البدء في شن الهجوم وذلك بالمبادرة إلى تدمير القدرة الهجومية العربية التي قد تمثل خطر محتمل عليها من خلال فكرة الحرب الاستباقية أو الوقائية ودعمها من طرف دول عظمى منها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار ذلك يمكن القول أن الفكر العسكري الإسرائيلي – ومن أجل تحقيق المرونة والديناميكية لإسرائيل في مواجهة مختلف المواقف الإستراتيجية – ركز على أهمية البدء في الهجوم وعنصر المفاجأة من أجل إعطاء الفرصة لإسرائيل في اختيار الزمان والمكان والأسلوب المناسب، وشل قوات المواجهة وضربها قبل أن تتحرك أو تتخذ المواقع التي يمكن أن تنطلق منها إسرائيل.

تقوم هذه الركيزة على فرضية ضرورة الهجوم الإسرائيلي، في حال انتشار القوات العربية بشكل عدائي حيث أكد على ذلك "إسرائيل تال" بقوله: **(على إسرائيل القيام بهجوم استباقي في حال تمركز حشود عربية عدائية على حدود إسرائيل)**، كما فسر "ايجال آلون" [1] الحرب الاستباقية الإسرائيلية بـ **(كونها مبادرة عملياتية إسرائيلية تتخذ ضد الحشود العدائية، وتستهدف احتلال مواقع ذات شأن أمني حيوي عند العدو،... لكن قبل قيامه عمليا بتنفيذ هجومه)**.

بالرغم من اعتقاد بعض خبراء الإستراتيجية العسكرية أن إسرائيل قد تخلت عن هذا المبدأ لكن مع ذلك، لم تتنازل إسرائيل عن الحرب الاستباقية، وهذا ما عبر عنه بنيامين نتنياهو، بعد ثلاثة عقود، في خطابه بتاريخ 15 أكتوبر 2013، وهو يرمز إلى

[1] - حسين آغا وآخرون، **إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982، ص ص 11-12-15.

إيران في تهديده بقوله: (ينبغي ألا نستهين بتاتا بالتهديدات، ولا نتجاهل بتاتا المؤشرات إلى الخطر، ولا نتنازل عن الضربة الاستباقية أبدا).

لكن مع تطور التكنولوجيا الإستخباراتية، ومنظومة الأقمار الاصطناعية، والطائرات المسيّرة، وطائرات الاستطلاع الأكثر تطورا، كأدوات حرب أساسية، باتت تحركات الجيوش مكشوفة أكثر، والأعمال الحربية متوقعة أكثر، تغير مفهوم الحرب الاستباقية، مع الحفاظ على بعض مكوناتها، بالذات ما يطلق عليه "قوة النيران الفتاكة"، التي تكون جزءا من الضربة الأولى متعددة الأهداف ساحقة، لكن المواجهة داخل فلسطين غير متكافئة بالمطلق، وهذا يبطل من مردودها الاستباقي.

إن عدم التكافؤ مسألة جوهرية في تعريف الحرب الاستباقية، إذ يلغي عدم التكافؤ الصارخ الحاجة إليها، لا يمتلك الفلسطينيون القدرة الإستخباراتية المبنية على التكنولوجيا العالية والذكاء الاصطناعي، كما تجعل حالة السيطرة والتحكم بالمجال الجوي والبحري والبري والفضائي من الإستراتيجية الاستباقية أمرا غير ضروريٍ من أجل الحسم.

ودون أن تتخلى عن أي مركب من عقيدتها العسكرية العدوانية الاستباقية، ونتيجة الحرب غير المتكافئة، وعدم قدرة إسرائيل على حسمها سياسيا، وعجزها عن حسم القضية الفلسطينية أو حتى تجاوزها، طورت إسرائيل نماذج حروب عدوانية حديثة العهد، هي "المعركة بين الحروب"، أي المبادرة إلى عدوان كل بضع سنوات، بغرض استنزاف الطرف الفلسطيني المقاوم، وفرض شروط سياسية عليه، هي إستراتيجية مبنية على اللا-حل السياسي مع الفلسطينيين.

وفي نفس السياق، طورت إسرائيل في الأعوام الأخيرة نموذج "الحرب الهجينة"، الذي تعزز بعد "عملية سيف القدس" المتزامنة مع "هبة الكرامة" في الداخل الفلسطيني، ومع معركة "صمود أهالي الشيخ جراح" في القدس، تهدف الحرب الهجينة إلى استخدام كل الأدوات والأذرع العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية والإعلامية وأدوات السيطرة، العلنية والسرية، من أجل إخضاع العدو قبل بدء الحرب الحقيقية المعلنة. تتميز الحرب الهجينة بأنها متعددة الجبهات والأدوات، وطويلة الأمد، وغير معلنة لكنها دائرة، لا تتحقق أهدافها في المدى القصير، أو عبر العمليات العسكرية فقط، حتى لو اقتصر الهدف على استنزاف قوة الطرف الفلسطيني[1].

[1] أمير مخّول، **الاحتلال وخواء إستراتيجية الحرب الإستباقية**، جريدة البناء، يومية سياسية قومية إجتماعية، بيروت، السبت 03 سبتمبر 2022،

المبحث الثالث: سياسة الردع.

يستخدم الردع من أجل منع الخصم أو العدو من القيام بعمل عدائي عبر الإشارة له بأن الرد سيكون قويا وسيتسبب له بضرر فادح، ويقوم الردع على الوسائل التي يملكها الطرف الذي ينفذ التهديد ومدى استعداده للقيام باستخدامها، والقدرة على جعل التهديد يؤخذ على محمل الجد من قبل الطرف المهدد، حيث أن الردع يستخدم للتأثير على قرارات الطرف الخاضع للتهديد ومصالحه الإستراتيجية وهو ما تحاول إسرائيل القيام به منذ نشأتها[1].

يسيطر عامل الردع على الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي في التعامل مع جميع القضايا، إذ يوجد إجماع إسرائيلي حول أهمية استخدام الردع بالقوة العسكرية بوصفه العنصر الرئيسي الذي قامت عليه إسرائيل وحافظ على وجودها، كما أنه هو الذي يفرض السلام مع العرب، ولهذا تبنت إسرائيل فكرة المجتمع العسكري الذي يعوض النقص الديمغرافي، فمنذ سنة 1948 تبنت إسرائيل مفهوم الردع للحفاظ على أمنها، وقد وضع قواعد هذه الإستراتيجية كل من رئيس الوزراء السابق "ديفيد بن غوريون" ورئيس الأركان آنذاك "موشيه دايان" حيث وضعوا في حسبانهم الاعتبارات التالية [2]:

- صغر حجم إسرائيل، وعدد سكانها المحدود الذي يجعل منها حساسة جدا للخسائر البشرية، وبشكل لا يسمح للقوات المسلحة أن تستوعب العديد من الهجمات داخل الأراضي الإسرائيلية، وبالتالي خوض حرب استنزاف طويلة الأمد.
- افتقاد إسرائيلي إلى العمق الإستراتيجي.

---

[1] - مركز رؤية للتنمية السياسية، **منظومة الردع الإسرائيلية... بين النجاح والإخفاق**، ص 01

تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2021/04/28 .www.qudsn.ps/article/91162

[2] - أورهونيغ، **العسكرية الإسرائيلية، ونهاية سياسة ضبط النفس**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والنشر، 2007، ص02.

- الحاجة إلى منع وردع التفكير الذي قد يساور البعض للقيام بأية هجمات جديدة على إسرائيل.

فضلت إسرائيل ممارسة سياسة الردع تجاه الدول العربية والفصائل الفلسطينية كبديل عن سياسة الحرب بمفهومها الشامل، لذلك استخدمت نوعين من الردع وهما "الردع العام" و"الردع الخاص المحدود"، حيث ركز الردع العام الإسرائيلي على مفهوم إظهار ملكية إسرائيل للقوة الفائقة، كما ظلت تردد بأن الدول العربية بإمكانها اختيار وقت الحرب بينما نحن الذين نقرر مجالها ونطاقها، وقد أريد بذلك توصيل رسالة إلى الدول العربية بأن لا تبادر بالحرب لأن إسرائيل ستلحق بها هزيمة يفوق ثمن الحرب ثمن أية فوائد قد تجنيها من ورائها [1].

أما الردع الخاص المحدود فهو الذي يتمثل في آلية وضع الخطوط الحمراء الواضحة التي إذا تم اجتيازها فإن ذلك سيؤدي إلى رد عسكري صارم، وظهر ذلك قبل حرب 1967 بإعلان إسرائيل أنها تعتبر إغلاق أحد ممراتها البحرية سيكون سببا لاندلاع الحرب، وهو نفسه ما ضمنته معاهدة السلام الإسرائيلية-الأردنية الموقعة سنة 1994 التي تتضمن في إحدى بنودها أن أي تحرك لجيش أجنبي نحو الأردن سيكون سببا للحرب. ولهذا كان هدف إسرائيل من استظهار قوة الردع هو الحيلولة دون نشوب حرب واسعة النطاق [2].

[1] - د. رودمان، **النظرية الأمنية الإسرائيلية** (ترجمة: زهير عكاشة) ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 04، 2001، فلسطين ، ص ص 189-204.

[2] - دلال محمود السيد محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

ومما سبق يمكن القول أن مفهوم الردع الإسرائيلي في منطلقاته الأولية يقوم على محاولة التأثير في الحسابات الإستراتيجية لدى الخصم وثني إرادته عن القيام بأعمال غير مرغوب فيها عن طريق إثارة تكاليفها المادية والبشرية، ولتحقيق هذه الغاية عملت إسرائيل على تصعيد وسائل التفوق العسكري في ميزان تعادل القوة بين إسرائيل والدول العربية لتحقيق الفوز العسكري بهدف أن يكون هذا التفوق عاملا من عوامل التأثير على حالتهم النفسية لإرغامهم على الامتثال للمطالب الإسرائيلية إما عن طريق التهديد القابل للتنفيذ أو عن طريق نزع الإرادة العربية في المجابهة على ساحة المعركة، كما أكد الفكر الأمني الإسرائيلي على أن الجيش القادر على الانتصار لابد أن تكون لديه قابلية الردع، ولكي ينجح الردع فإن القوة العسكرية لن تفي وحدها بل ينبغي أن يلازمها مصداقية استخدامها دون تردد وفي الوقت الملائم وبطريقة حاسمة.

إن هذه الإستراتيجية خاصة بعد حرب 1967 أصبحت تقوم على أساس حماية الأوضاع الجديدة ومنع العرب من القيام بأي عمل عسكري يهدف إلى استرجاع الأراضي العربية المحتلة، إذ أن هذه الأراضي قد حققت وضعا مريحا يؤمن لها وإلى حد كبير متطلبات الدفاع والحماية [1].

ولهذا كانت مهمة إستراتيجية الردع بعد حرب 1967 تهدف إلى توطيد المكاسب وتأمين الاستقرار على أساس الوضع الراهن واقتناع العرب بأنه ليس هناك بديل عملي عن القبول بوجود إسرائيل الدائم وأن استخدام القوة ضدها يعد قضية خاسرة.

[1] - حاتم صادق، **إستراتيجية فرص السلام ونظرية الأمن الإسرائيلي**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: العدد 19، 1970، ص 33.

استخدمت إسرائيل هذا النوع من الردع والذي يسمى بالردع التقليدي، أي التهديد باستخدام أسلحة تقليدية غير موجودة لدى الطرف الخصم، إلا أن هذا النوع من الردع تراجعت قدرته في تحقيق الأمن الإسرائيلي، حيث كان ذلك من أهم المتغيرات التي دفعت إسرائيل إلى انتهاج إستراتيجية ردع جديدة والتركيز على قوة الردع النووي في الحفاظ على أمنها.

إن القدرة على استخدام إستراتيجية الردع النووي يجب أن يصاحبها قابلية التصديق من الطرف المراد ردعه، بحيث يقتنع هذا الأخير بأن الطرف الأول مستعد لاستخدام السلاح النووي، فامتلاك دولة ما لأسلحة نووية لا يكفي بل يجب أن يكون لديها الإرادة لاستخدامها مهما كانت النتيجة، وأن تشعر الخصم بتلك الإرادة كما أن الدول لا يتم ردعها لأنها تتوقع قدرا محددا ومعلوما من التدمير، ولكن الردع لا يتم لأنها لا تعرف حجم التدمير الحقيقي الذي ستتعرض له، فالشك في هذه الحالة يكون له تأثير أكثر من اليقين [1].

لكن لو لم تكن هناك قوة نووية وتهديد نووي إسرائيلي محتمل لكانت الدول العربية قد فكرت في أسلوب تقليدي للحرب، أو تكرار ما حدث سنة 1973 من حيث حشد قوة تقليدية مرة أخرى، والقيام بعملية عسكرية تقليدية. لكن الردع النووي هو الذي منعها – من وجهة نظر رواد الفكر الأمني الإسرائيلي- حيث يقول في هذا الإطار الباحث الإسرائيلي "شاي فيلدمان" [2] : **(لا يمكن أن تحاول مصر تقويض وجود إسرائيل بهجوم تقليدي شامل مقابل ضياع ربع سكانها وتراجع الثلاث أرباع الباقية**

[1] - أمين هويدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[2] - شاي فيلدمان، **الخيار النووي** (ترجمة: غازي السعدي). عمان: دار الجليل للنشر، 1984، ص 69.

إلى مئات السنين إلى الوراء.. ولهذا فإن حساسية التهديد بالعقاب النووي الذي تبلور في أعقاب تبني إسرائيل لاستعداد الردع النووي سترغم العرب على محو احتمال تدمير إسرائيل من بين الأهداف السياسية والعسكرية الموجودة لديهم).

ولهذا تحول الخيار النووي إلى العنصر الأكثر أهمية الذي منح إسرائيل قدرة أكبر على ردع الدول العربية ضد أي تهديد عربي حقيقي أو طموح عربي للقضاء على إسرائيل، كما شكل هذا الخيار البديل الإستراتيجي، ذلك أن شروط فاعلية الردع النووي تكون أكثر استقرار من شروط فاعلية الردع التقليدي، لأنها تثير مسألة الخوف والخشية من التعرض لخسائر جسيمة، ومن ثم فإن وجود ردع نووي حسب وجهة النظر الإسرائيلية من شأنه أن يضعف من احتمالات الحرب لأنه سيجعل منها خيارا غير منطقي إذا ما حاول العرب التفكير بها أو اللجوء إليها [1].

إن احتكار إسرائيل للسلاح النووي يشكل – في حقيقة الأمر – خطرا ملموسا على أمن الدول العربية، كما عبر عن ذلك شمعون بيريز سنة 1984 بأن جميع العواصم العربية من مراكش حتى بغداد هي رهينة في يد إسرائيل. وكذلك إعلان "يوفال نئمان" وزير العلوم الأسبق، بأن إسرائيل تستطيع تدمير المنطقة العربية عدة مرات [2]. وبالرغم من سيادة الرؤية التي تقول بعدم إمكانية استخدام إسرائيل لسلاحها النووي في مواجهة الجيوش العربية، خصوصا أن الحرب ستكون على حدودها، وبالتالي تقاسم الضرر الشديد مع الجيوش العربية من خلال انتقال الإشعاعات الذرية إليها، إلا أنه في مطلع ثمانينيات القرن الماضي وبعد استطاعت إسرائيل من تصنيع القنبلة النيوترونية تغير

[1] - موسى بيرلموتر، **دقيقتان بغداد** (ترجمة: مركز البحوث والمعلومات). بغداد: مركز البحوث والمعلومات، 1983، ص 44.

[2] - ممدوح حامد عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 167.

الوضع، وأصبحت هناك قناعة بأن إسرائيل تستطيع استخدامها دون تعريض قواتها للخطر [1].

إن الخيار النووي وبقدر ما يوفره لإسرائيل من ردع موثوق به في مواجهة الخطر العربي والقوة العربية المتنامية، فإنه سيساعد أيضا على تجنب الإنفاق المالي والتكاليف الباهظة التي تفرضها عليه عملية سباق التسلح التقليدي، كما أن هذا الخيار لن يمكن إسرائيل من إحراز تفوق عسكري إستراتيجي في ميزان تعادل القوة على الجانب العربي فحسب، وإنما سيمكنها كذلك من تجنب الاعتماد على مصادر خارجية في مجال التسلح.

ومن جهة أخرى يربط القادة الإسرائيليين بين ملكيتهم للسلاح النووي وإمكانية فرض السلام على الدول العربية وفقا للرؤية الإسرائيلية وقد ظهر ذلك بشكل واضح بعد مؤتمر مدريد عام 1991، انطلاقا من قناعة هؤلاء القادة بأن على إسرائيل أن تكون قوية بشكل دائم حتى تحقق السلام المنشود مع العرب، وفي هذا الشأن قال "نتينياهو" [2]: **(أن السلام بين إسرائيل وجاراتها هو سلاح ردع يعتمد بصورة مباشرة على قدرة إسرائيل على الردع فكلما بدت إسرائيل أقوى كلما أبدى العرب موافقتهم على إبرام سلام معها).**

والنتيجة أن سياسة الردع النووي الإسرائيلي أدت إلى تسليم الكثير من الدول العربية بعدم القدرة على الانتصار في مواجهة إسرائيل ومن ثم تبرير دخولهم في مسارات

[1] - الزبود محمد، **التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 270، أغسطس 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 110-111.

[2] - وائل العبد درويش الهمص، **البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص 81.

وتسويات سياسية معها، مما أدى ذلك إلى تصارع في الإستراتيجية العربية حيث ظهر اتجاهان متناقضان الاتجاه الأول يدعو إلى تسوية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحقوق الضائعة في حين الاتجاه الثاني يرى أن تسوية تمضي في ظل الخلل الحاصل في ميزان القوى بين الطرفين سوف تؤدي إلى خسارة كل شيء، بل ستفتح المجال أمام إسرائيل لتعميق السيطرة على المنطقة [1].

إن سياسة الردع الإسرائيلية إلى غاية عام 2006، وبالرغم من الامتيازات التي حققتها في الجانب السياسي إلا أنها لم تستطع إيجاد حلول ناجحة لمعضلتها الأمنية، والشاهد على ذلك كون تجارب المواجهة بين إسرائيل والعرب في تلك الفترة أكدت اهتزاز قدرة الردع العسكري في إسرائيل، وبقاء جوهر مشكلة الأمن المتمثلة في رفض العرب لإسرائيل وإصرارهم على مواصلة الصراع مقابل عدم شعور الإسرائيليين بالأمان الذي بقي مستمرا.

كما أن الخطر الذي بات يواجه إسرائيل لم يعد متمثلا في دول كما هو الحال في السابق، حيث أنه منذ سنة 2006 شنت إسرائيل أربع حروب ضد فصائل المقاومة الأولى كانت في 2006 ضد حزب الله اللبناني، والثانية والثالثة والرابعة كانت ضد فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في أعوام 2008، 2012، 2014 على التوالي، ومثلت هذه الحروب اختبارا جديد لإسرائيل التي اعتادت على مواجهة تنظيمات وليس جيوشا منظمة كما كان الحال في حروبها الثلاثة الأولى مع الدول العربية، وكانت النتيجة عدم قدرة

[1] - نفس المرجع السابق، ص 82.

إسـرائيل على حسـم المعـارك مع هـذه التنظيمـات، وتغيير مضـمون إسـتراتيجية الـردع إلى ما يلي [1] :

- اعتمـاد إسـتراتيجية عـدم الخضـوع أمـام تنظيمـات المقاومـة بتقصـير عمـر المواجهـة، ومحاولـة إلحـاق هزيمـة كبيرة بالخصـم تمنعـه من التفكير في المسـتقبل من افتعـال مواجهـة مع إسـرائيل.
- اللجـوء إلى ضبـط النفس خاصـة في التعامل مع تنظيمـات المقاومـة الفلسـطينية، حيث لا يتم الـرد عليهـا مباشـرة، لكن مقابـل ذلـك تقـوم في كل فتـرة بـرد قـاس وقـوي، يكـون بمثابـة الـردع في المسـتقبل.
- الاعتمـاد على القصـف الجـوي وذلـك للمسـاس بالمنـاطق الحيويـة لتنظيمـات المقاومـة، كما فعلت ذلك سنة 2006 في مواجهة حزب الله، حيث تكون هذه الهجمات الجوية بمثابة ردع لهذه التنظيمات في المستقبل.
- اعتمـاد إسـتراتيجية منـع اسـتعادة القـوة، والتي تهـدف إلى منـع تنظيمـات المقاومـة وبالتحديـد "حركـة حمـاس" مـن اسـتعادة قوتهـا الهجوميـة، وإبقـاء وضـعها الاقتصـادي والسياسي ضعيفا.

وعلى الرغم من فشـل الـردع الإسـرائيلي في منع العـرب من المواجهـة، وفي فـرض قبـول إسـرائيل كوجـود طبيعي في المنطقـة، إلا أن إسـرائيل ما زالـت تعتمـد على هـذه الإسـتراتيجية، بـل وتسـعى مـن خـلال تنميـة قـدراتها العسـكرية إلى توجيـه ضـربات وقائيـة ضـد الأطـراف الأخرى، وتكبيدها خسائر لا يمكن احتمالها بما يضمن تحقيق تفوقها.

[1] - مركز رؤية للتنمية السياسية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 06-07.

من خلال ما سبق التطرق إليه في هذا الفصل يمكن القول أن الفكر الأمني الإسرائيلي هو فكر ينشد السيطرة على المزيد من الأراضي العربية باستخدام الأسلوب العدواني، وتبرير ذلك بمجموعة الحجج من بينها العمق الإستراتيجي لإسرائيل لسبب صغر المساحة من جهة والبحث عن حدود آمنة من جهة أخرى.

كما أن الحروب التي كانت بين إسرائيل والدول العربية أثبتت صحة العديد من الفرضيات التي انطلق منها الفكر الأمني الإسرائيلي، حيث شكلت أفكار البحث عن العمق الإستراتيجي والحدود الآمنة وسياسات الردع والحروب الاستباقية محورا مهما لهذا الفكر الذي ينطلق من أهمية وجود إسرائيل كـ(دولة) وضرورة الحفاظ عليها ماديا وروحيا ثم تدعيم مستقبلها وتأمين استمرار وجودها.

كما وجد أيضا أن الفكر الأمني الإسرائيلي تبلور بالأساس لصياغة المفهوم الاستثنائي للأمن الإسرائيلي المعني بحماية الحالة الاستثنائية لإسرائيل باعتبارها وجود غير مشروع، واستعمار استيطاني إحلالي في منطقة لها خصائص جغرافية وبشرية تشكل في معظمها عوامل سلبية بالنسبة لإسرائيل والتي يجب عليها تعويضها وتغطيتها لضمان استمرارية وجودها من خلال ما يلي:

- استخدام الحرب كآلية تجسد المشروع التوسعي على حساب الأراضي العربية، لتوفير العمق الجغرافي والإستراتيجي لحماية إسرائيل، هذا فضلا عن أهمية هذه الأراضي كونها غنية بالثروات الطبيعة خاصة المياه العنصر المهم لأي تنمية مستقبلية في إسرائيل.
- دعم نسبة هجرة اليهود إلى إسرائيل بما يخدم السياسة الاستيطانية، على أن تكون المجموعة البشرية القاطنة في المستوطنات الإسرائيلية مدربة عسكريا، وهذا ما يعرف بـ(عسكرة المجتمع الإسرائيلي) .

- اعتماد أسلوب العنف في مواجهة سكان الأرض الأصليين (الفلسطينيين) وإبعادهم عنها، وذلك من أجل فرض الرؤية الصهيونية لمشروع (الدولة) كونه مشروع استعماري لا يمكن تجسيده على أرض الواقع إلا باستخدام القوة وانتهاج سياسة العنف.
- أهمية بناء تحالفات إقليمية ودولية التي من شأنها أن تدعم قوة وجود إسرائيل في المنطقة، وذلك من خلال توطيد علاقات إسرائيل بتركيا إقليميا وبالولايات المتحدة الأمريكية دوليا.
- الحرص على جعل إسرائيل أكبر قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يظهر من خلال تعزيز قدرات القوات العسكرية الإسرائيلية البرية والبحرية والجوية، وتطوير الصناعات الحربية لتتحول إسرائيل إلى قوة تنافس القوة العسكرية لبعض الدول المتقدمة في هذا المجال.

كما أن الفكر الإسرائيلي من خلال طرحه للمقومات الأساسية لأمن الكيان: ضمان استمرارية الهجرة اليهودية والاستيطان بالإضافة إلى تعزيز قدرات إسرائيل العسكرية والإستراتيجية والنووية، يسعى إلى تهويد أرض فلسطين كي تتحول بالنتيجة إلى قاعدة آمنة للمشروع الصهيوني .

لكن ما يمكن ملاحظته من خلال التحليل السابق، أنه وبالرغم من اهتمام رواد الفكر الأمني الإسرائيلي بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأمن إلا أن هذا الفكر يركز على الجانب العسكري بالأساس، خاصة في كيفية تطوير القدرات العسكرية لمواجهة الدول العربية، في حين نجد أن إسرائيل تعاني من مجموعة من التحديات والتهديدات ذات طبيعة غير عسكرية.

كما أن الفكر الأمني الإسرائيلي ركز فقط على الآليات التي يجب أن يتبعها الجيش الإسرائيلي للانتصار في الحرب مع الدول العربية، وذلك باعتماد مبدأ الهجوم والحرب الاستباقية والبحث في مدى فعالية سياسات الردع بمختلف أنواعها، خاصة وأن الأمن الإسرائيلي في الفترة الأخيرة أصبح أكثر تهديدا مع التطورات الإقليمية والعالمية التي شهدتها البيئة الإستراتيجية لإسرائيل .

الخاتمة:

إن الفكر الأمني الإسرائيلي هو عبارة عن مجموعة من النظريات والعقائد والمفاهيم العسكرية، والمطالب بتطويرها دائما حسب المستجدات، وهو المنبع الذي يستقي منه العسكريون الإسرائيليون توجهاتهم، ومن ثم بناء عقائدهم، كما أنه الأساس، الذي ترتكز عليه إستراتيجيتهم وأساليبهم في إدارة الصراع مع الفلسطينيين والدول العربية.

وعند تناول الفكر الأمني الإسرائيلي والعقيدة العسكرية وما ينبع منه من أفكار ومعتقدات وأيديولوجيات عسكرية، ومن خلال تحليل المحددات الأساسية التي تبلور وتشكل هذا الفكر، تبين أنه قد استمد شرعيته السياسية من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الديانة اليهودية، وذلك في إطاره العام الذي صاغه "ديفيد بن غوريون" أحد مؤسسي إسرائيل، وذلك إلى الحد الذي يمكن القول فيه أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية، سواء في الدعوة للاستيلاء على الأرض (تنفيذا لوعد الرب)، أو من خلال القناعات اليهودية الصهيونية.

وبالتالي حاولنا من خلال الفصول الأربعة لهذا الكتاب تحليل منطلقات الفكر الأمني الإسرائيلي سواء الداخلية المتعلقة بالجوانب الدينية أو التاريخية وغيرها ذات الأبعاد الجغرافية والاقتصادية والبشرية، أو الخارجية المتعلقة بالبيئتين الإقليمية والدولية، ثم تحديد المفهوم الاستثنائي للأمن في الفكر الإسرائيلي من خلال تحديد مقوماته التي تستند بالأساس إلى تعظيم القدرات العسكرية التقليدية والحديثة لحماية وجود إسرائيل، كون هذه الأخيرة محاطة ببيئة معادية بشكل مستمر، في حين أن المفهوم الأمني لدى الدول الطبيعية يرتبط أساسا بمقومات الأمن الشامل المتعلقة بتوفير الحماية

في شتى أشكالها: العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الصحية والبيئية، وبالتالي فإن سياسات تنفيذ المفهوم لا يسند فقط إلى استخدام القوة العسكرية وإنما يتعدى ذلك إلى اعتماد برامج تنموية واسعة النطاق لتحقيقه على أرض الواقع ، لكن في حالة الأمن الإسرائيلي نجد أن سياسات التنفيذ تختلف، فهي تستند فقط إلى القوة العسكرية واستخدام العنف لتحقيق أهداف ذات طابع استعماري استيطاني على الأراضي الفلسطينية والعربية.

قائمة المصادروالمراجع:

القرآن الكريم.

الأحاديث النبوية الشريفة.

أولا: المصادر.

- ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون. القاهرة: دار المعارف، 1979.

- الفيروز آبادي محمد الدين بن يعقوب، **القاموس المحيط**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1991.

ثانيا: المراجع.

باللغة العربية:

1- الكتب:

- ثاكرة يى نجدت صبري ، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**. الأردن: دار دجلة، ط1، 2011.

أبو سيف عاطف ، **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014.

- أورهونيغ، **العسكرية الإسرائيلية، ونهاية سياسة ضبط النفس**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والنشر، 2007.

أحمد ياغي إسماعيل ، **الإرهاب والعنف في الفكر الصهيوني**. الرياض: مكتبة العبيكات، ط1، 2003.

- الأشقر طعان ، **خطر الهجرة الجديدة**، بيروت: دار العلم للملايين، 1976.

- الأقداحي هشام محمود ، **تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

- أحمد صلاح زكي ، **نظرية الأمن الإسرائيلي**. بيروت: دار الوسام، ط1، 1986.

- أمين هويدي، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1983.

- آل عياش الشهراني محمد سعيد ، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص59.

- الدويك عبد الغفار: **العسكريون والدولة: دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي 1948-1988**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- آلون إيجال وآخرون، **تطوّر العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاما** (ترجمة: سمير جبور). بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1983.

- آلون ايجال ، **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي**، (ترجمة: ناجي علوش). بيروت: دار الطليعة، 1971.

- الحاج سالم وجيه وآخرون، **الوجه الحقيقي للموساد**، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، 1987.

- الكيلاني هيثم ، **المذهب العسكري الإسرائيلي**. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ط2، 1969.

- الكيلاني هيثم ، **دراسة في العسكرية الإسرائيلية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969.

- الكيلاني موسى والدوري عبد العزيز ، وآخرون، **العوائق الخارجية للوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

- العابد إبراهيم، **سياسة إسرائيل الخارجية: أهدافها ووسائلها وأدواتها**. بيروت: مركز الأبحاث، ط1، 1968

- المطيري سرور جرمان سرور ، **تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013**. القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف.

- أحمد قدور عمر ، **شكل الدولة و أثره في تنظيم مرفق الأمن**. القاهرة: منشورات مكتبة مدبولي، ط1، 1994.

المسيري عبد الوهاب ، **موسوعة اليهود العالمية، واليهودية والصهيونية**. القاهرة: دار الشروق، الجزء السادس، ط1، 1999.

- المسيري عبد الوهاب ، **الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**. القاهرة: دار الشروق، ط2، 2002.

- السيد علوة حسن، **القوى السياسية في إسرائيل: 1948-1967**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973.

- النجار حسين فوزي ، **أرض الميعاد دراسة علمية للوعد الإلهي لبني إسرائيل بأرض الميعاد على ضوء الكتب السماوية**. القاهرة: دار المعارف، (دت).

- العجمي بن عيسى محسن ، **الأمن والتنمية**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011.

- الصفار حسن موسى ، **المؤسسات الأهلية وحماية الأمن الاجتماعي**. المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد للنشر، ط1، 2008.

- السيد حسين عدنان ، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**. بيروت: دار النفائس، ط1، 1989.

- البحيري محمود محمود ، **الأمن الثقافي العربي: التحديات و آفاق المستقبل**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991، ص ص20-21. نقلا عن: فؤاد زكريا، **خطاب إلى العقل العربي**. الكويت: الكتاب العربي، 1987.

- البرغوثي محمد حسن ، **الثقافة العربية والعولمة: دراسة سوسيولوجية لآراء المثقفين العرب**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2007.

- الجبوري جميل عائد ، **الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل العسكرية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1997.

- الشامي رشاد عبد الله ، **الحروب والدين في الواقع السياسي الإسرائيلي (1967-2000)**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1، 2005.

- الشامي رشاد عبد الله ، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، جويلية 1986.

- القيسي عبد الحميد ، عبد علي الخفاف، **البحر الأحمر: أهميته الاقتصادية والإستراتيجية**. البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1986.

- أليسون.ج.ك بيلز وأندرو كوتي، **التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2006. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006

- آغا حسين وآخرون، **إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982.

- آغا حسين ، **الضربات الوقائية والاستباقية الإسرائيلية**. القاهرة: الدار العربية للنشر، 1979.

- بدوي محمد طه ، **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**. الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1976.

- بهاء الدين أحمد ، **إسرائيليات**. القاهرة: دار الهلال، 1965.

- بيرلموتر موسى ، **دقيقتان بغداد** (ترجمة: مركز البحوث والمعلومات). بغداد: مركز البحوث والمعلومات، 1983.

- بكر عبد المهيمن، **الجرائم المضرة بالمصلحة العامة**. القاهرة، (دن)، 1975.

- بن خضراء ضافر، **إسرائيل وحروب المياه القادمة**. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 2000.

بريان بوند، **الفكر العسكري عند ليدل هارت**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1979.

- جاد عماد، **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، 1998.

- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (ترجمة مركز الخليج). دبي: مركز الخليج للنشر، 2004.

- جورج كرزم، **الهجرة اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين**. حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية 2015.

- جمال مظلوم محمد ، **الأمن غير التقليدي**. الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ط1.

- دان سينور، ساول سينجر، **أمة الشركات الناشئة: حكاية معجزة إسرائيل الاقتصادية** (تر: رضوان شحرور وغيره)، 2015.

- دينيس انربنرغ وآخرون، **الموساد جهاز المخابرات الإسرائيلية السري**، (ترجمة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت).

- هاشم نعمة كاظم ، **دراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية**. بغداد: دار الشؤون العامة، ط1، 1990.

هارت ليدل ، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**. بيروت: دار الطليعة، ط1، 1967.

- هيئة الأمم المتحدة، **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2008: التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي استعراض عام**. نيويورك: الأمم المتحدة، 2008.

- هلال علي الدين ، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي، دراسة العلاقات السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1986.

- زهر الدين صالح ، **مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه**. بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1996.

- حامد عطية ممدوح ، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ط2، 2014.

- حجازي مصطفى ، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. بيروت: المركز الثقافي العربي، ط9، 2005.

- حمدي عبد الرحمن، **الإختراق الإسرائيلي لإفريقيا**. قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015.

- حسين عبد الله ، **المسألة اليهودية**. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

- يهو شفاط هركافي (وآخ)، **الكمية والنوعية في الإستراتيجية الإسرائيلية** (ترجمة: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة). قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، ج2، ط1، 1987.

- كوش دوني ، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2002.

- كسينجر هنري ، **الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا** ترجمة (عمر الأيوبي). عمان: الدار الأهلية للتوزيع والنشر، 1995.

- ماكنمار روبرت ، **جوهر الأمن** (ترجمة: يونس شاهين). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971.

- محمد أحمد جبر نهلة ، **الأمن الثقافي: مفهومه وادواعيه وعوامل تحقيقه**. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (د،ت).

- محمد القاسمي، وجيه جميل البعيني خالد ، **حماية البيئة الخليجية: التلوث الصناعي و أثره على البيئة العربية والعالمية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

- محمد عبد الحميد صلاح ، **فن التفاوض والدبلوماسية**. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

- محمد صالح محسن ، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2016.

- محمود رياض عادل ، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**. القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، 1997.

- مسلم طلعت أحمد ، **التعاون العسكري العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1990.

- ميخائيل بار زوهر، نسيم مشعل، **الموساد: العمليات الكبرى**، الأردن: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، 2011.

- منصور ممدوح ، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.

- معدى الحسيني الحسيني ، **مذكرات حاييم و ايزمان**. القاهرة: دار الخلود للنشر والتوزيع، 2015.

مجلس العلاقات الدولية، **التقارب الهندي الإسرائيلي و أثره على القضية الفلسطينية**، ورقة سياسية (01)، فلسطين، فيفري 2018.

- ناصف مصطفى ، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**. الكويت: (دن)، 1978.

- نبيل صالح، **المشهد الاجتماعي**، الباب السادس من تقرير مدار الاستراتيجي 2015، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2015.

- نهار غازي ، **الأمن القومي العربي**. عمان: دار الأمل، ط1، 1993.

- نوفل أحمد سعيد ، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط2، 2010.

نحاس فادي ، **المؤسسة الأمنية العسكرية** في كتاب: دليل إسرائيل 2020، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2020.

- صايغ يوسف ، **الاقتصاد الإسرائيلي**. بيروت: مركز الأبحاث، 1966.

- عباس نصر الله ، **رؤية مستقبلية لإستراتجية عسكرية لبنانية**. دمشق: الأكاديمية العسكرية العليا، 1999.

- عبد الحميد مهند ، **اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة والضعف والخضوع**. غزة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، ط1، 2015.

- عبد القادر محمد إبراهيم ، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني: (1999-2013)**. عمان، (دن)، 2013.

- عبد الواحد مصطفى ، **امن إسرائيل: الجوهر والأبعاد**. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

- عبد الله محمود أمين ، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981.

- عودجهاد ة، **مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، (د.ت).

- عزمي محمود ، **الإمكانات العسكرية الإسرائيلية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 258، 2002.

- عطايا أمين محمود ، **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية**. الإمارات العربية المتحدة؛ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

- عتسمون جلعاد ، **من التائه ؟: دراسة في سياسة الهوية اليهودية** (ترجمة : حزامة حبايب). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2012.

- سلامة علي جمال ، **النظام السياسي والبناء الاجتماعي: النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية**. القاهرة: دار النهضة العربية ط1، 2006.

سميث موشيه ، **الصراع حول جعل قيم اليهودية في دولة إسرائيل مؤسسية**، أبحاث في علم الاجتماع، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، الجامعة العبرية، قسم الاجتماع، القدس، 1979.

- غازي حسين، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003.

- غارودي روجيه ، **ملف إسرائيل**، (ترجمة: مصطفى فودة)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

- غيرشون ريغلين، إلحانان اورن، **ديفيد بن غريون: يوميات الحرب (1947-1949)**، (ترجمة: سمير جبور)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1993.

- شاي فيلدمان، **الخيار النووي** (ترجمة: غازي السعدي). عمان: دار الجليل للنشر، 1984.

- شاحاك إسرائيل ، **التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة** (ترجمة صالح علي سوداج). بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع، ط1، 1995.

- شاحاك إسرائيل ، نورتون ميزفينسكي، **الأصولية اليهودية في إسرائيل** (ترجمة ناصر العفيفي). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ج1، 2004.

- شوفاني إلياس ، **العلاقة بين الثكنة والمركز**. دمشق: دار الحصاد، 1992.

- شعبان أحمد بهاء الدين ، **الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000: الابتزاز بأسلحة الدمار الشامل تحت رايات النظام العالمي الجديد**. القاهرة: سينا للنشر، ط1، 1993.

- خطاب محمود شيت ، **العسكرية الإسرائيلية**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1968.

- خضر محمود عباس، **الأمن القومي الإسرائيلي، نظرياته ومستوياته**، فلسطين: مركز الوعي للدراسات والتدريب، 2003.

- ربيع حامد ، **قراءة في فكر علماء الإستراتيجية، كيف تفكر إسرائيل؟**. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999.

3- الدوريات:

- الديب محمد ، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1967-2003**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثامن، أكتوبر 2003.

- الرشدان عبد الفتاح علي، **الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينيات: دراسة في أسباب الأزمة ومصادر التهديد**، مجلة شؤون عربية، العدد 91، القاهرة، جوان 1997.

- الزازية ستيتي ، **الثروة البيترولية والأمن الاقتصادي العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 2015.

- الحسين شكراني، **نحو حوكمة بيئية عالمية**، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 08، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2014.

- الحربي سليمان عبد الله ، **مفهوم الأمن، مستوياته، وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف 2008.

- الدبعي سمير ، **الأطروحات الإسرائيلية المناوئة لعملية السلام**، مجلة المناضل، بغداد، العدد 2801، سبتمبر-أكتوبر 1996.

- الزيود محمد، **التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 270، أغسطس 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- المغازي أحمد فؤاد إبراهيم ، **العامل الديمغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: دراسة إحصائية استشرافية**. مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد الثاني، العدد 07، جويلية 2014.

- العلوي مصطفى ، **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي**، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 04، القاهرة، 2005.

- د. رودمان، **النظرية الأمنية الإسرائيلية** (ترجمة: زهير عكاشة) ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 04، 2001، فلسطين .

-هلال علي الدين ، **الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول**، مجلة شؤون عربية، عدد35، القاهرة، 1984.

- حاتم صادق، **إستراتيجية فرص السلام ونظرية الأمن الإسرائيلي**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: العدد 19، 1970، ص 33.

- محمد جبر دينا ، **الإستراتيجية النووية الإسرائيلية: الثوابت والمتغيرات**، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، تموز 2011.

- محارب محمود ، **سياسة الغموض النووي الإسرائيلية، الخلفية والأسباب والأهداف**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، ماي 2013.

- ممدوح فتحي، **أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أفريل 1996، القاهرة.

- مسلم سامي ، **تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية**، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العدد 48، جانفي 2013.

- نافعة حسن ، ستيفن جرين، **الانحياز، علاقات أمريكا بإسرائيل المتحفزة**، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 43، سبتمبر 1985.

- عايد خالد ، **الهجرة اليهودية والاستيطان في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 07، 1991.

- عودة جهاد ، **التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، جويلية 2003.

- عماد جاد، **ماذا بقي من الصهيونية؟**، مجلة السياسة الدولية، العدد 72، أفريل 2008.

- عبد الزهرة الربيعي ظاهر ، **الوزن الجيوبوليتيكي للمساحة في إسرائيل: دراسة تطبيقية**، مجلة آداب البصرة، العدد 56، 2011.

- قبلان مروان ، **العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 06، يناير 2014.

- راسم محي الدين، **إيديولوجية وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان**، مجلة قضايا إسرائيلية، رام الله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العدد 54، سبتمبر 2014.

- شريف الكعود إسراء ، **التسلح النووي الإسرائيلي و أثره في الشرق الأوسط**، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 45، 2010.

3- الأطروحات العلمية:

- العبد درويش الهمص وائل ، **البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة.

- محمود السيد محمود دلال ، **الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية: دراسة مقارنة لما بعد حربي أكتوبر 1973 ويونيو 2006**، رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013.

4- الندوات والمؤتمرات:

- العشري عبد الهادي محمد ، **أمن وحماية البيئة**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الندوة الثانية والأربعون لعام 1996.

- زيد الكيلاني سري ، **أثر احترام حقوق المواطنة في تحقيق الأمن الاجتماعي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، جويلية 2012.

- نافعة حسن ، **تأملات في طبيعة الأزمة الراهنة للأمن الجماعي**، ورقة مقدمة في مؤتمر "ولتون بارك" حول الأمن المشترك وبناء الثقة، المعهد السويدي بالإسكندرية 25-2005/04/29.

- نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في القدس والشرعية الدولية**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للقدس، احتفالية الأردن بالقدس عاصمة الثقافة العربية، عمان 2009.

- فضايل روان ، **التسامح كأحد السبل لتحقيق الأمن الإنساني في الدول العربية**، الملف الكامل للمؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، عمان، 2005.

5- الصحف:

-أمير مخّول، **الاحتلال وخواء إستراتيجية الحرب الإستباقية**، جريدة البناء، يومية سياسية قومية إجتماعية، بيروت، السبت 03 سبتمبر 2022.

6- المواقع الإلكترونية:

- العدوي محمد أحمد علي ، **الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**.

www.poucemc.gou.bh.bh/pdf.

- الجبوري عبد الوهاب محمد ، **مفهوم نظرية الاستخبارات الإسرائيلية وفلسفتها وأساليب عملها**، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، المنتدى العربي للدفاع والتسلح.

www.defence-arab.com/vb/showthread.php?29092&langid= 4.

– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، موسوعة المصطلحات.

https://www.madarcenter.org/

- طه محمد المجدوب، **دراسة في التطورات الجديدة في الإستراتيجية الإسرائيلية بعد حرب 1967**

www.group73 histoirians.com

- حسين خلف موسى، **محددات سياسية الأمن القومي في إسرائيل في ضوء الثورات العربية.**

www.Ehtelal News.com

- محمد حمدي السعيد، **مفهوم الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية**.

www.policemc.gov.bh

- محمد بسيوني، **مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي**.

www.defens-arab.com/vb/theveads/28243

- موسى الحديدي، **تحولات العقيدة العسكرية ونظرية الأمن القومي في إسرائيل**، ملخص ورقة مقدمة في ندوة إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى عام 2015، عمان، الأردن، 27-2007/04/28.

www.mesc.com.jo/IA/IA-sem-1.html

- محمود صبري، **إسرائيل والحليف الإستراتيجي... الصين.**

www.print friendly.com/ print? header/magueUrl

- مركز رؤية للتنمية السياسية، **منظومة الردع الإسرائيلية... بين النجاح والإخفاق**، ص 01

www.qudsn.ps/article/91162.

- سفر التكوين (الإصحاح 15): 18.

www.smcfag.org/html/pdf/genesis.

- عادل عامر، **تطور نظرية الأمن الإسرائيلي**.

www.F.law.net/law thread/19077

-عوديد عيران، **كيف سيكون شكل العلاقات بين إسرائيل والصين**، مقال منشور في صحيفة معاريف الإسرائيلية، القدس العربي، 24 جانفي 2022.

https://www.alquds.co.uk/

- ثيودور هرتزل، **الدولة اليهودية**.

www.booksstream.com/download/5415

- خالد أبو عصبة، **اتجاهات تحول التركيبة الاجتماعية ودور المستوطنين في إسرائيل**، ملخص ورقة مقدمة لندوة "إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام 2015"، عمان، يومي 2007/08/27.28

www.mesc.com.jo/IA/IA-sem1.htm.

باللغة الأجنبية:

1- Books:

- Haim Malka. **Crossroads : the future of the U.S – Israel strategic partnership**. Washington Center for strategic and International studies.2011.

-IIS. **the Military balance: the annual Assessment of global military capabilities and defense economics 2016**.london: the institute fir national security studies.2016.

-Aharon Klieman. Reuven Pedatzur. **Rearming Israel defense procurement through the 1990**.Telaviv university. jaffe center of strategic studies.1992.

-Rick van Amersfoort, eveline lubbers. **security industry: links between Israel and Netherlands?** . Netherland. Buro Jansen and Janssen. July 2011.

-Yigal Allon. **the making of Israel Army**. London : valentine Mitchell.1970.

-Eliot A. Cohen, Michael J. Eisenstadt**, knives, tanks and Missiles: Israel's Security revolution**. Washington: the Washington Institute for near East policy.1998.

-Ariel Levite, **offence and defense in Israeli military doctrine**. London: west view press, 1989.

2- Articles:

-Anthony Clark Arend. **international law and the preemptive use of military force**. the Washington Guarterley. Washington. N : 26, 2003 .

- David Rodman, **Israel's national Security doctrine: an Introductory overview**. Middle East Review of international affairs.vol 5. NO: 03 September 2001

-Efstathios T. Fakiolas, **Human and National security: A Relation of Contradiction or commonality?**, southeast European and Black sea studies. Vol.11, N 04,december2011.

-Edward Azar. R.D. Mclaurin. **demographic change and political change:population pressures and territorial control in the Middle East**. International Interaction. united Kingdom.vol05.1979.

-Jeremy M. Sharp, **U.S. Foreign aid to Israel**, congressional Research service,u.s. June 10.2015.

-Marianne Stone, **Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis**, Security discussion papers series 01, New York, 2009.

National Bureau of Asian Research, NBR Special Report, no. 68, Nov. 2017.

-Pinar Bilgin, **Individual and Societal Dimensions of Security**, International Studies Review, Vol.05,2003.

.

-Itamar Rabinovich, **Israel and the Changing Middle East**. Middle East memo. N^{0}: 34January 2015.

-Kugelman, Michael, "The China- Pakistan Economic Corridor: What it is, How it is Perceived, and Implications for Energy geopolitics", in Erica Downs, Mikkal

E. Herberg, Michael Kugelman, Christopher Len, and Kaho Yu, **Asia's Energy Security and China's Belt and Road Initiative**, The

-P.N.O, **3erd Netanyahu government: uol-increase in construction,** A report by settlement watch. Peace now. February 2015.

3- Websites:

-P. Michael. j. Arinello, **National security strategy of preemption**.

www.strategicstudies institute.army.mil/pdffiles/ksi/68.pdf

-Sipri: Stockholm International Peace Research Institute.

www.Sipri.org

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
الإهداء	**3**
مقدمة	**4**
الفصل الأول: الأمن: المفهوم، الأبعاد والمستويات.	**6**
المبحث الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للأمن.	**7**
أولا: المفهوم اللغوي للأمن.	**7**
ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للأمن.	**9**
المبحث الثاني: أبعاد الأمن.	**14**
أولا: البعد العسكري.	**14**
ثانيا: البعد السياسي.	**16**
ثالثا: البعد الاقتصادي.	**18**
رابعا: البعد الاجتماعي.	**20**
خامسا: البعد الثقافي.	**22**
سادسا: البعد البيئي.	**24**
المبحث الثالث: مستويات الأمن.	**27**
أولا: المستوى الفردي.	**27**
ثانيا: المستوى الوطني.	**30**
ثالثا: المستوى الإقليمي.	**33**
رابعا: المستوى الدولي:	**36**
الفصـــل الثاني: محددات الفكر الأمني الإسرائيلي.	**41**
المبحث الأول: المحددات الداخلية للفكر الأمني الإسرائيلي.	**42**
أولا: المحددات الدينية.	**42**
ثانيا: المحددات التاريخية للفكر الأمني الإسرائيلي.	**47**

ثالثا: المحددات الجغرافية للفكر الأمني الإسرائيلي.	57
رابعا: المحددات الاقتصادية للفكر الأمني الإسرائيلي.	60
خامسا: العنصر البشري في الفكر الأمني الإسرائيلي.	63
المبحث الثاني: المحددات الخارجية للفكر الأمني الإسرائيلي.	66
أولا: المحددات الإقليمية .	66
ثانيا: المحددات الدولية.	71
الفصل الثالث: مقومات الأمن في الفكر الإسرائيلي.	82
المبحث الأول: استمرارية الهجرة اليهودية والاستيطان.	83
أولا: الهجرة اليهودية ما قبل سنة 1948 .	85
ثانيا: الهجرة اليهودية من سنة 1948 – حرب 1967.	87
ثالثا: الهجرة اليهودية من 1967 – مؤتمر مدريد للسلام 1991	89
رابعا: الهجرة اليهودية بعد سنة 1991.	90
المبحث الثاني: القدرات الإستراتيجية والعسكرية.	96
أولا: القوات المسلحة الإسرائيلية:	99
ثانيا: أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية:	102
ثالثا: الصناعة العسكرية:	104
رابعا: الإمكانات النووية.	108
الفصل الرابع: مبادئ وسياسات تنفيذ الفكر الأمني الإسرائيلي.	114
المبحث الأول: مبدأ العمق الإستراتيجي والحدود الآمنة.	115
أولا: العمق الإستراتيجي:	115
ثانيا: الحدود الآمنة:	120
المبحث الثاني: مبدأ الاعتماد على الهجوم والحرب الاستباقية.	124

أولا: مبدأ الاعتماد على الهجوم:	**124**
ثانيا: الحرب الاستباقية:	**128**
المبحث الثالث: سياسة الردع .	**134**
الخاتمة:	**145**
قائمة المصادر والمراجع:	**147**
الفهرس	**166**